د. رفيق حبيب

# التّغيير

## الصّراع والضّرورة

دار الشروق

# التّغيير

## الصّراع والضّرورة

الطبعـــة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

# المقـــــدمـة

التغيير ضرورة، وهـو أيضًـا صراع، حـول هـذا المعنى تـدور الصفحـات التـاليـة، فى محاولـة للـوصول إلى عمـق المأزق الـراهـن. ففـى أعماق اللحظـة التاريخية، نكتشف أن استمرار الأوضاع الراهنة مستحيل، لأنه يعنى المزيد من التدهور، ولأنه كذلك يعنى انهيار أمة، من أعرق الأمم فى التاريـخ.

لهذا فـإننـا نحتـاج إلى «التغيير». ولكن للتغيير مشـاريعـه، التـى تختلـف وتتباين، إلى حـد يجعل الصراع، نتيجة منطقية لتعارض مشـاريع التغيير. فهى ليست مشاريع من النوع الذى يسمح بقدر من الاشتراك، أى أنها ليست حلولا يمكن أن تتوازى وتتعايش مع بعضها البعـض، ولكنها اختيارات تاريخية نهائية من نوع «إما.. أو».

لهذا فـإن ضرورة التغيير، وصراعاتـه، تتـزامن لتخلـق ذلـك الظرف وتلـك الأزمة. فلابد لنا من إحداث التغيير، ولابد من الصراع ما دمنا نـحاول التغيير.

والتغيير الذى تطرحه الصفحات التالية، هو «النهضة»، بما تعنيه من تجديد وتطوير، وبما تشترطه من أصالة وتأصيل. هو تغيير يعادى مشاريع الخروج على الهوية والمرجعيـة الحضاريـة، مؤكـدًا أن الحل يأتـى من انتماء الأمـة لحضارتها، وقدرتها على التجديد الأصيل.

**د. رفيق حبيب**

# أولاً : صراع التغيير

# لحظة الميلاد والموت !

مع النصف الثانى من العقد الأخير للقرن العشرين ، تبدو الصورة فى أمتينا العربية والإسلامية فى حالة أقل ما يقال عنها ، إنها غامضة وملتبسة . فملامح اللحظة غير واضحة ، وتشابك الأزمات يعقدها ، ويزيدها غموضًا . فحتى الأزمات فى حد ذاتها ، تظهر وكأنها سلسلة من المشاكل المترابطة ، والمعقدة ، وحلولها المفترضة ، تبدو حلولاً بغير جدوى .

ثم تدور فى عقول أمتنا أسئلة كثيرة عن أوضاعنا ومستقبلنا ، وكذلك عن هويتنا ، وعن طريقنا . وتطرح النخب علينا الكثير من البدائل ، المتنوعة لحد التعارض . بل إن الحكومات نفسها ، ومنذ بداية الاستقلال ، تطرح هى نفسها طرقًا عدة ، طريقًا بعد آخر. وكلما فشل طريق ، ننتقل إلى الآخر.

والتحديات المحيطة بنا ، تتدفق على الأمة بشكل غير مسبوق. والتدخل الخارجى فى شئون الأمة ، يفوق ما حدث فى عهد الاستعمار. وتلك حقيقة يجب أن نقف عندها طويلاً. لأن مشهد حرب تحرير الكويت ، وما تلاه من عملية تدمير العراق ، وتجويع شعبه ، ثم الأفكار المتناثرة عن تقسيم العراق ، يتبعه على الفور مشهد محاولة فصل جنوب السودان . ويتخلل ذلك ضرب المقاومة اللبنانية ، عن طريق ضرب الشعب اللبنانى نفسه ، فى عام ١٩٩٦ . وبين

مدريد وأسلو وطابا، تطرح الشرق أوسطية كمشروع يفرض الهيمنة الصهيونية على الأمتين العربية والإسلامية. ثم هناك حصار إيران، وحصار ليبيا، كذلك المؤامرة على التيار الإسلامى فى تركيا، وتحالف العسكر مع أنصار الغرب، الذى توجه اتفاق تركى ـ إسرائيلى، الهدف الواضح منه تطويق الأمة، وخاصة مصر. لتكتمل الحلقة، بعد احتلال إريتريا لجزيرة حنيش.

والقائمة تطول إلى حد بالغ الدلالة، وسافر الإعلان، ومتماد فى الفجر. فالحلف الأمريكى الإسرائيلى، يعلن بوجه سافر أغراضه، ويتآمر علانية. وتلك حقيقة هامة. لأن إعلانات أمريكا وإسرائيل، وكذلك قرارات مجلس الأمن الذى لم يدن إسرائيل لاعتدائها على لبنان، بعد أن عاقب العراق بتدميره بسبب احتلاله للكويت، هذه كلها تؤكد أننا بصدد مؤامرة معلنة. وخطورة ذلك، أن من يريد تدميرنا، يخبرنا بكل فجر بذلك، لأنه لا يخشى شيئًا، ولأنه يرى أن من حقه أن يتحكم فى العالم كما شاء، ولأن حكوماتنا أعطت لهذه القوى الباغية، شرعية أن تتدخل فى شئوننا الداخلية.

ولكن ما هو المخطط الأمريكى الصهيونى؟! نظن أن ملامحه واضحة وجلية. لأن التقسيم والتفكيك أولى علاماته الظاهرة. فمشاريع تقسيم الدول العربية مطروحة، ثم إضعاف العلاقات بين الدول العربية والإسلامية. وفى نفس الوقت، يراد أن تكون الشرق أوسطية، هى العنصر الموحد للمنطقة، تحت مظلة إسرائيلية، وسيادة عسكرية مطلقة لإسرائيل، وقوة ردع نووى. فالشرق أوسطية: هى توحيد تحت تهديد السلاح، يوحد العرب من حيث علاقتهم بإسرائيل، لتكون هى صاحبة السيطرة على كل خطوط الاتصال.

والشرق أوسطية، فكرة للتوحد حول المصالح والمنافع المتداولة فى سوق حرة، تقودها إسرائيل، وتدعمها أمريكا، غير الدعم الغربى عمومًا. وبالتالى

فالتوحد هنا، وتحت تهديد السلاح، يقوم على قوة اقتصادية كبرى تسيطر على منطقة بأسرها، نعنى قوة إسرائيل. ولأن قوة إسرائيل الاقتصادية لا تسمح لها بالسيطرة على الاقتصادات العربية والإسلامية، لذلك فإن قوتها النووية تدعم قوتها الاقتصادية وتجعلها فى الواقع تتفوق على اقتصادات العرب.

لهذا، فإن جملة التحديات التى تواجهنا، يمكن تلخيصها فى تحد واحد فقط، هو تحدى وجود الأمة نفسها. لأن تحقق المخططات الأمريكية والإسرائيلية المعلنة بكل سفور لا يقبل الشك، يعنى فى النهاية منطقة حماية، لدويلات ضعيفة تقع تحت حماية دولة استعمارية استيطانية. وبالتالى فإن المخطط يعنى، تلاشى وجود الأمة العربية بالمعنى الذى تحقق عبر التاريخ الطويل الماضى، وعبر مفاهيمنا وأفكارنا المتوارثة جيلاً بعد آخر. وتفكيك الأمة العربية، دون أدنى شك، هو تدمير لقلب الأمة الإسلامية، وبالتالى تفكيك الأمة الإسلامية.

فما يحدث هو إعادة ترتيب أوراق التاريخ الحضارى للمنطقة. وهو ليس استعمارًا، لأن الاستعمار احتلال لدولة من أخرى، ويبقى للدولة المحتلة كيانها الذى يقاوم الاستعمار. ولكن ما يحدث الآن، هو إبادة حضارية، وتفكيك للكيان التاريخى الاجتماعى للدول، وتحلل للهوية، وتدمير لمقومات وجود الأمة.

والنتيجة المتوقعة لهذه المخططات، أن تباد أمتا العرب والمسلمين، وتدخل شعوب المنطقة فى تنميط جديد، بوصفها أشياء فى سوق حر يقوم على أسس المادية الغربية. والمشكلة أن العائق الأساسى أمام هذه المخططات، هو قيم هذه الأمة، وضميرها، ومعانيها السامية. لذلك فالحرب الآن، هى حرب ضد ضمير الأمتين العربية والإسلامية، ومحاولة لهزيمة هذا الضمير.

وبالتالى، فإن آليات العمل، يتضح منها الهدف الرئيس، هو تحويلنا إلى أمة مهزومة، ومنهارة. وبذلك يتم اغتيال الأمة، بعد إلحاق الخزى والعار بها.

وليس هذا مجرد كلام، فإن أحداث الاعتداء الوحشى على لبنان فى عام ١٩٩٦ تؤكد ما ذهبنا إليه. لأنه اعتداء وحشى، وسافر، وضد الأبرياء، ويعلن عن نفسه فى كبرياء، ويفتخر بما أنجزه من مذابح، بل وتعمد ضرب الأبرياء، وتعمد المذابح، كما فى قانا، وحاز على الصمت الدولى، والتأييد الأمريكى المعلن، وحماية مجلس الأمن من أية إدانة.

واستمر الاعتداء على لبنان، يومًا بعد يوم، ثم يأتى اتفاق وقف إطلاق النار، والذى ليس إلا تجديدًا لاتفاق شفهى سابق اتفق عليه فى عام ١٩٩٣، بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، ويمتزج هذا بموقف أمريكى اتضح فيه ليس فقط تأييد أمريكا، بل رغبتها فى استمرار الاعتداء لفترة طويلة، قبل أن تتدخل لوقفه.

إن هذا المشهد، يؤكد أن الهدف الأخير لما يحدث، هو هزيمة الأمة، وإلحاق الخزى والعار بها، وتركيع الحكومات، وضرب المقاومة الإسلامية. فإذا تزامن ذلك مع حرب شرسة ضد الحركات الإسلامية، والمشاريع الإسلامية، بل والإسلام نفسه، فإن المطلوب بالفعل، ليس الأرض فقط، ولا الشعوب أو الثروات فقط، بل المطلوب هو عقل الأمة ووجدانها، وكرامتها وعزتها. المطلوب، هو النيل من تاريخ هذه الأمة، وتدمير إحساسها بذاتها، وضرب قوتها الداخلية.

ذلك هو المخطط الذى يحيط بنا، ومعه أزماتنا الداخلية، فكيف نفهم الصورة؟ ففى الوقت الذى تحارب فيه الأمة، ويراد إبادتها، نتساءل نحن أبناء

الأمة عن هويتنا. وفى الوقت الذى تفـرض فيه علينا حياة مادية، فى سوق شرق أوسطية، نتكلـم نحن عن عالميـة وكوكبة وكونيـة الحضارة الغربية، وكـأن هذه الحضارة هى هويـة المريخ وزحل!! ويتزامن فرض الهيمنة الأمـريكية علينا، مع محاولات لفرض الانبهار بالغرب، وجعل تقليده فريضة على الجميع.

وكل ما يحدث له نتائج، بعضها راهن، فماذا عنه؟ إن قوة العرب تتضاءل، وما لـديهم يفقد، وما بحـوزتهم غير فاعل، وأزماتهم تتـزايد، وتدهـور أحوالهم يتفـاقـم، وانفصـال الحكام عـن الشعـوب يـزيـد. ثـم إن برامـج التحـديـث والتغريب، لم تحقق دولة حداثة، ولم تحقق أى تقـدم، بل كانت بابًا للتحديات الخارجية، لتجد لنفسها، شرعية داخلية. ولتجـد بيننا وكلاء عنها. فأصبح فى أمـة العـرب وكلاء للهيمنـة الغـربيـة، يبشرون بموت الأمـة، ويعلنـون مشروع الحداثة، الذى بات واضحًا فشله المستمر والمتتالى فى تحقيق أى نوع من التقدم.

والآن، فـإننا بصـدد تحالف بين أمـريكا وإسرائيـل، وحكومـات عربيـة، ونخب الوكلاء الغربيين، وهذا التحالف يبشر بالجنة الموعودة، ويدعونا للنعيم المادى، للاستهلاك والرفاهيـة والترف، والمطلوب أن نتخلى عن هويتنا، ونتخلى عن تاريخنا، وعن كرامتنا، فى مقابل الرخاء القادم، الذى هو رخاء قادم دائمًا، لأنه لا يأتى، لأنه لا رخاء للعبيد، وما يراد لنا، يجعلنا عبيدًا!

والآن، فإن حركة الاستقلال والمقاومة، والتى تخرج عن الحركات الإسلامية، بصورها المختلفة، تواجه لا الغرب، بل الحكـومات العربية والإسلامية نفسها. وذلـك هـو المشهـد، فحماس فى فلسطين، عليهـا الآن، أن تـواجـه السلطـة الفلسطينيـة، لا أن تواجـه إسرائيل. فـالحكومـات انحازت للحـل الأمريكـى الصهيـونى، والحرب أصبحـت بين حركـات المقـاومة والعنـف والحكومـات. فـالمشروع الغربـى ينجـز الآن بيد عـربيـة. والمناخ السـائد، أصبـح دوامة مـن

الدمـاء، لأن التطرف والعنـف، يواجهان بما هـو أكثر منهما، والاعتـدال يتهم بالتطرف، ومحاولات النهضة تسمـى إرهابًا، والحكومات فى طريقهـا لأن تدخل حربـا أهلية مـع ميراث الأمة بأكملـه. وحتى تحافـظ الحكومـات على «النظام» تضحى بالأمة نفسها وكيانها، وتسلمها للمخطط الغربى. وبالتالى تكتمل دائرة الأزمة، بـل اللحظة الفارقـة، لحظة الميلاد والموت معًـا، هكذا نراهـا، اللحظة الراهنـة، فهى إما لحظـة ميلاد أمتنـا من جديـد أو لحظة موت جـديد. لـذلك يصبح التغيير ضرورة، تغيير الموت إلى ميلاد جديد.

# التغيير التام أو الموت الزؤام

عندما تتعرض الأمة للانكسار الشامل، وتتدهور كل منظومة حياتها، ثم يعقب ذلك تعرضها للاحتلال العسكرى، عندئذ تواجه الأمة أفول نجمها، وانتهاء دورة من حياتها. ولذلك فإن حركات التحرر الوطنى، وما نادت به من تحقيق للاستقلال، لم تكن قضيتها فقط الاستقلال، وجلاء القوات العسكرية، بل كانت قضيتها الأخرى بناء دولة حديثة قوية. وكل مشاريع الاستقلال، كانت تواجه المستعمر، وتتمنى بناء دولة، أى بناء الذات. فالتحدى الحقيقى الذى واجه الأمتين العربية الإسلامية، هو الخلاص من المستعمر، ثم الخلاص من التدهور والتخلف.

وكل التيارات السياسية فى النصف الأول من القرن العشرين، قدمت برنامجها فى هذا الشأن، أى تصورها لكيفية مواجهة الاستعمار، ثم تصورها لكيفية الخروج من حالة التأخر. ورغم تنوع الرؤى السياسية، إلا أن الهدف كان واحدًا. لأن حالة الاستعمار فى حد ذاتها، لم تكن التحدى الوحيد، بل إن الوقوع فى أسر الاحتلال العسكرى، فى حد ذاته، لم يكن إلا تعبيرًا عن ما وصلت له الأمة من تدهور وتخلف. لذلك فإن الانتصار لم يكن ليتحقق إلا بالقضاء على الاستعمار والقضاء على التدهور والتخلف.

وعندما نراقب الأمتين العربية الإسلامية، فى النصف الثانى من القرن العشرين، سنجد أنهما مازالتا تحاربان على جبهتى الاستقلال والتغيير معًا. فالقضية الخارجية، وتلك الداخلية، تمثلان معًا تحديًا حقيقيًا يلقى بظلاله علينا حتى الآن. ولكن الاستقلال أخذ أبعادًا أخرى، ومعانى جديدة. لأن حال الاستعمار العسكرى لم يعد موجودًا وظهر بدلاً منه الاستعماران السياسى والاقتصادى، أى الهيمنة من جانب، ثم التغريب من جانب آخر، أى الاستعمار الثقافى.

ومع هذا فإن احتلال الكيان الصهيونى لفلسطين، وتحوله إلى استعمار استيطانى، ثم محاولة اغتصاب الأرض بشكل نهائى، وإضفاء الشرعية على هذا الكيان، بدعم من أنظمة عربية، كل هذا جعل حتى الاستعمار العسكرى السافر، ما زال أحد التحديات التى تواجه الأمة العربية الإسلامية.

ورغم أن الاحتلال الصهيونى، احتل جزءًا من أراضى الأمة، ورغم أن ذلك تحد للأمة كلها، إلا أن احتلال فلسطين، ليس مجرد احتلال من قوة غاصبة لقطعة أرض، أو لدولة. لأن وجود الكيان الصهيونى، فى مخططه، ومخطط الدول الغربية، هو كيان استيطانى عسكرى، يمثل قاعدة الانطلاق للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية خاصة والهيمنة الغربية عامة، على مجمل كيان الأمة.

فإذا كان هذا هو حال الاستقلال، الذى تحقق دون أن يتحقق، بمعنى أن قوات الاحتلال الغربى خرجت من معظم الأرض العربية والإسلامية، ولكن الاستقلال فى معناه وجوهره، لم يتحقق، فماذا عن التقدم والخروج من التأخر؟!

الأمر واضح، لأن الأمتين العربية والإسلامية، لم تحققا أملهما فى التقدم، والقضاء على حال التأخر والتدهور، والدليل على ذلك، ليس فقط تدهور

أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بل الدليل الأهم، أننا لم نستطع بعد الخروج من دائرة الهيمنة الغربية، ولم نحقق استقلال القرار والمصير.

فعلى المستوى السياسى، وصلنا للوضع الذى جعل القرار السياسى العربى ملحقا بالقرار الأمريكى، والأخطر، أن قرارنا أصبح ملحقا بالقرار الإسرائيلى. فى الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل خطتها لإقامة إسرائيل الكبرى، سواء من خلال احتلال الأرض، أو الهيمنة على الأرض. والسلام الجارى الآن، هو تحقيق لفكرة الهيمنة على الأرض، بوصف العرب كما مهملا، أو ينبغى أن يكونوا كذلك، وعلى إسرائيل أن تقود المنطقة من المحيط إلى الخليج، بوصفها رأس حربه للقوى الغربية، ولأمريكا خاصة، وعندما يكون القرار العربى ملحقا بالقرار الإسرائيلى، وإسرائيل كيان غاصب للأرض العربية، وليس لها شرعية وجود، فإن هذا دليل واضح على الدرجة التى وصلنا إليها من التدهور، إلى حد يجعلنا نظن أن العرب ليس لهم أية قوة، سواء من الموارد البشرية، أو الطبيعية، أو التاريخية.

مرة أخرى، نرى أن حال التدهور والتخلف، يتزايد، رغم التحسين الجارى. فالأمة لا تعانى من تخلف عن فهم العصر، بل إن العلم وعلماءه لهما مساحة فى أمتنا. وقدرتنا على التصنيع مثلاً تقدمت. المقصود، أننا نملك إمكانات التقدم، التاريخى والتراثى منها، والعصرى منها، أى المهارات الفنية التى أبدعها الغرب، وكذلك ما يبدعه البعض منا.

ففى بداية تدهور الأمتين العربية الإسلامية، كان الغرب يتقدم، لدرجة وصلت إلى حد صادم. فالتقدم الغربى كان بالنسبة لأجيال الأمة منذ مئة عام، شيئا غريبا وغامضا. أما الآن، فإن الإنبهار بالآخر زال، وحل محله فهم الآخر واستيعابه. فنحن الآن نفهم الحضارة الغربية، ونعرف علومها، وما حققته.

والكثير من أبناء العـرب والمسلمين ، حققوا إنجازات علمية ملمـوسة ، سواء فى بلادهم ، أو فى بلاد المهجـر. إذن القضية ليست قضية عجز عن فهـم ما حققه الآخرون من تقدم .

الحاصل إذن ، أننا نملك إمكانات التقدم ، ولكننـا نتأخر ولا نتقدم . فالأمة على مقياس القوة والتقدم ، فى حـالة استكانة ، وضعف ، وبجانـب ذلك ، فإن إمكانـات الأمة العربية ، إذا تـوحدت وتكاملـت ، تمثل قوة عظمى بكـل معنى الكلمة ، ناهينا عـن إضافة إمكانات الأمة الإسـلامية . إلا أن الحادث أن الدول العربية متفرقة ، وكل منها يسلـم نفسه للهيمنتين الأمريكية والإسرائيلية ، أحيانًا فى صورة اختيارية ، أو تبـدو كذلك . وكأن الأنظمة العربيـة ، لا تريد أن تحقق إمكاناتها ، بل تتنازل عنها ، وتتصرف وكأن هذه الإمكانات غير موجودة .

ودلالة ذلك ، تبدو صعبـة المنال ، ولكنها قد تكون قريبـة ـ دون أن ندرى . لأن تنازل العرب عن إقامـة سوق عربية مشتركة أمر مذهل . فـإذا لم نكن عربا ، ولم نكـن أمـة ، ولم يـربـط بيننـا أى شـىء ، فـإن هـذه السـوق ضرورة نفعيـة . و إمكانـات هذه السـوق حسب دراسـات جامعـة الدول العـربية ، وغيرهـا من المراكز ، وخـاصة مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة (بيروت) ، تؤكـد أن السوق العربية المشتركة ، ليست فقط ممكنة ، بل إن إمكاناتها هائلة .

فلنجرب مثـلاً نسيان الحدود ، ونتكلـم عن العـرب ، وعن قـوتهم البشرية ، وثرواتهم الطبيعية ، البترول والأرض وغيرهما ، وتنوع المناخ ، والربط بين القارات ، وهكذا . عندمـا نفكر فى سوق عربيـة واحدة ، واقتصاد عربـى واحد ، نكتشف أننـا نملك بـالفعل ، عنـاصر القوى العظمـى ، ولكننا نفككهـا ، فتصبح أقـل قيمة . ثـم نستسلـم للقرار الأمريكى الصهيونى ، لأننا ضعفاء .

وفوق هذا ، فإن أسباب تأخر السوق العربية المشتركة ، كما يقال لنا ، الخلافات بين العرب ، فتصوروا أن الأنظمة العربية لا تستطيع أن تحل خلافاتها . والكويت لا تستطيع أن تحل خلافها مع العراق ، ومصر مع السودان ، وهكذا . ولكنهم جميعًا قادرون على حل خلافاتهم مع إسرائيل . وكأن الخلاف مع العراق مثلاً ، أبدى رغم جلاء العراق عن الكويت ، أما الخلاف مع إسرائيل فهو وقتي وقد انتهى ، رغم احتلالها لفلسطين والجولان وجنوب لبنان . . . !!!

لماذا لا يتحقق الاستقلال ، ولا يتحقق التقدم؟ !

ذلك هو السؤال ، الذى نحتاج لكشف جوانبه . ودون شرح ، نسأل ماذا حدث بعد الاستقلال تجاه القوات العسكرية؟ لقد خرج الاستعمار ، وترك قيادة الدول ، للأجهزة والأدوات والكوادر التى زرعها الاستعمار نفسه . فقد جاء الاستعمار وأقام دولته ، ثم ترك هذه الدولة بعد أن خرج ، فأصبحت القيادة لها . والأهم أن جانبا رئيسيا من مقاومة الاحتلال ، جاء من كوادر داخل هذه «الدولة» .

معنى ذلك ، أننا فى مواجهة الاستعمار العسكرى ، استطعنا إخراج قوات الاحتلال ، ولكن الاحتلال ترك لنا نظامه ، الذى استمر معنا ، فلم يحقق لنا التقدم ، ولا الاستقلال ، لأن هذه «الدولة» فى النهاية ، أصبحت تتحرك تحت التأثير المباشر ، للهيمنة الغربية سواء سياسيا أو اقتصاديًا .

المشكلة إذن ، أن ما تم هو جلاء المستعمر ، ولكن ما لم يتحقق هو التغيير . أى تغيير الأوضاع التى خلقها المستعمر ، وبناء أوضاع وأنظمة جديدة . لذلك فإن اختفاء شعار الاستقلال التام ، تبعه ظهور شعار التغيير التام . حتى

حكومـات ما بعد الاستقلال والتـى ورثت جهاز الـدولة الذى تركـه المستعمر، نادت بـالتغيير. فتحولت من الاشتراكيـة إلى الرأسمالية وهكذا. وحتـى النخب التى تقوم بدور وكلاء الغرب، والتى تنتمى للنموذج الغربى، تنادى بالتغيير.

فما ورثناه بعد الاستقلال، دولة مستوردة تابعة، ووكلاء الغرب يبشرون بدولة مستوردة ولكن أقل تبعيـة، وأيضًا أقل تشوهًا، لأن ما ورثنـاه ليس هو النموذج الغربـى، ولا هو بـالطبع العـربى، ولكنـه نموذج غـربى مـزروع فى أرض غير صالحة له، لذلك فهو مستورد، وغربى، ومشوه، وتابع.

لـذلك فـالتغيير، هو المهمـة التى لم تنجـز بعد، وهـو المهمة التـى يجب أن تنجـز. والمستقبـل القريـب لأمتنـا، هـو مـرحلة التغيير، ومحاولاتـه، وتمرداتـه وصراعاتـه، وأيضًا مرحلـة فشله أو نجـاحه. والتغيير الجذرى فى حالتنـا، هو المطلب، والتحدى.

# التغيير والتحدى الحضارى

إن الدعوة للتغيير فى حد ذاتها، ليست مأزقًا سياسيًا، بل هى فى أغلب الأحيان مطلب له مبرراته وأسبابه. فغالبًا ما تظهر دعوات للتغيير فى مجتمع ما، عندما تكون الأوضاع الراهنة غير كافية، وغير قادرة، على الاستجابة للمتطلبات المثارة، والاحتياجات الراهنة. ففى كل مجتمع يمكن أن نعقد مقارنة بين الاحتياجات والتطلعات والآمال من جانب، وبين أداء النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى من جانب آخر، لنعرف على وجه التحديد، قدرة النظام على تلبية الأهداف المنوط به تحقيقها.

والمعتاد أن دعوات التغيير تظهر بعد حدوث تغييرات فى مجمل الظروف التى يعيشها شعب من الشعوب. هذا إذا افترضنا أن النظام السائد فى دولة ما، وصل لمركز السلطة والسيادة من خلال استجابته لمتطلبات موجودة، ثم مع تغير الظروف المحيطة، تظهر دعوات التغيير تجاه هذا النظام، حتى يصبح فى صورة تمكنه من تلبية الاحتياجات التى تنشأ مع الظروف المستحدثة.

من خلال هذا التصور، يمكن أن ننظر للتغيير بوصفه من متطلبات الأمة، فى كل مرحلة جديدة. فالتغيير إذن، حسب الشائع، هو احتياج يظهر مع ظهور مرحلة جديدة فى حياة الشعب أو الأمة. والمراحل الجديدة، تعنى أن الظروف تغيرت، والاحتياجات كذلك، والسياق المحيط بهما. وأيضًا فإن

المراحل الجديدة تظهر عندما تنتهى مرحلة سابقة . وانتهاء مرحلة يعنى أن الأهداف التى وضعها النظام الحاكم . ووافق عليها الناس ، قد تحققت ، أو فشل النظام فى تحقيقها . كما أن انتهاء مرحلة ، وما يعنيه من تغير الظروف ، يشيران ضمنًا إلى ظهور مشكلات جديدة ، وأزمات مستحدثة ، مما يتطلب حلولاً جديدة . كذلك فإن تغير المراحل ، يشمل تحولات أساسية فى أحلام الناس وأفكارهم ، وآمالهم ، وتطلعاتهم المستقبلية .

بهذا يكون الدخول فى سياق جديد ، يستتبعه فى أغلب الأحيان ، التفكير فى التغيير. حيث نعتقد أن تغير الظروف والملابسات ، يسبق الدعوة للتغيير، إذا كنا نتكلم عن سيادة وانتشار الدعوة للتغيير. نعنى بذلك ، أنه فى أى أمة أو مجتمع ، فإن قلة من المفكرين والمبدعين ، يمكن أن ترصد المستقبل ، وتعرف التغيير المطلوب والمناسب له ، أما الناس فى أغلبهم فإن احتياجهم للتغيير، يظهر بعد تغير الظروف بالفعل . مما يؤدى إلى ظهور احتياجات جديدة ، أو عدم إشباع حاجات تم إشباعها فى ظروف سابقة .

وهكذا تظهر حالة الاضطراب المجتمعى ، مع تغير الظروف ، وتضاؤل دور النظام السائد فى تلبية الاحتياجات ، القديمة أو المستحدثة . فمن خلال ظهور مشكلات وأزمات جديدة ، وكذلك احتياجات وتطلعات وآمال غير مشبعة ، ينتشر بين الناس إحساس بالاضطراب وعدم الرضا . وتقل تدريجيًا القناعة بالنظام السائد ، مما يدفع الناس إلى المطالبة بالتغيير وانتظاره وتوقعه .

تلك الآليات ، فى ظنى ، تمثل الاتجاه العام لظهور الحاجة إلى التغيير، وعندما نطبقها على حالة محددة من المكان والزمان ، يمكن أن نكتشف خصوصية كل حالة على حدة . والحالة العربية الإسلامية ، هى فريدة فى تكوينها ، وجديدة عندما نقارنها بالتاريخ السابق لنا ، ولغيرنا . . والسبب فى

هذا، أن التحـدى الراهن مـزدوج، فهو فى جوهـره ، تحدى التخلف ، وتحدى الهوية معًا. وتحدى التخلف له سوابقه التـاريخية لدى معظم الشعوب ، بل هو جزء أصيل من قانون التاريخ، والدورة الحضارية . فكل شعب من الشعوب ، يحظى بفترات تقـدم، ولحظات تأخـر. وفى حال التأخـر، يواجه الشعـب تحديًا داخليًا، هـو تحدى التخلف، ويكون عليـه أن يحقق التقدم، أى يحقـق لنفسه الصورة التى يرضاها، ويقتنع بها .

والتخلف إذن، تحد داخلى، وهنـاك تحديات خارجيـة . والعنصر الخارجى هو الـذى طرأ عليـه تغير نوعـى هام. فعلى مـر العصور، عـانت الشعـوب من التحـدى الخارجـى المتمثـل فى الاستعمار، والهيمنـة العسكـريـة، وتحدى قـوة الشعوب المتقدمة . فكل شعب من الشعوب، فى لحظات تأخره خاصة، يتعرض لفرض نفـوذ القوة الكبرى عليـه . وغالبًا مـا كان ذلـك فى شكل استعمارى، أو شكل سيطرة الإمبراطوريات الكبرى . وهنا يكون التحدى الخارجى نتاج المقابلة بين القوى والضعيف. فـالقوة العسكرية الأقـوى تفرض نفسها، كذلـك القوة الاقتصادية . ويعانى المجتمع حال ضعفه، مـن عدم قدرته على منافسة القوى الأكبر. وهو ما يؤدى إلى تعرضه لنفوذ تلك القوى وتراجعه عن صد هذا النفوذ، مما يفقده استقلاله .

تلـك هو صـورة التحدى الخارجـى فى تجارب التـاريخ السـابقة . ولكـن فى اللحظة الراهنة، ظهرت علامات جديـدة وملامح جديدة للمواجهة بين القوى والضعيف . فالتحدى الخارجى، وبسبب التقـدم العلمى والتقنى، امتلك من الأدوات والوسـائل والأساليب، ما جعلـه أكثر خطرًا، وأكثر تـأثيرًا، وفى نفس الوقت، أقل استفزازًا. حيث أصبح التحدى الخارجى، ليس استعمارًا عسكريًا

مباشرًا، ولكنه تدخل حقيقى، وهيمنة كاملة، لا تستخدم أدوات الهجوم المسلح، إلا ترهيبًا وتهديدًا.

ما نقصده بذلك، أن القوى العظمى الآن، امتلكت من الوسائل ما مكنها من فرض نفوذيها السياسى والاقتصادى، من خلال أدوات معقدة، جعلت الهيمنة، إن صح التعبير، هيمنة رقيقة وفاعلة، بعد أن كانت غليظة وأقل فاعلية. فالحادث الآن أن الدول العظمى، تستطيع فرض هيمنتها من خلال أدوات تسمى الشرعية الدولية ، أو مفاوضات السلام، أو غيرهما. ومعنى ذلك أن الهيمنة غير منظورة، أو غير مباشرة. وهى بذلك ليست فرضًا علنيًا فظًا يراه كل الناس، بل هى أدوات تم تجميلها، وطرح شعارات براقة لها، ومن خلالها تمارس الهيمنة ضمنًا. مما يتطلب قدرا من الاستقصاء والدراسة، لاكتشاف نوع الهيمنة وأدواتها.

باختصار، إذا قلنا إن الأمتين العربية والإسلامية، تعيشان فى عهد الاستعمار، فإن الغالب لدى الناس أن يعارضوا هذا، فالحقيقة أن الأمة تعيش عهد الهيمنة الذكية، التى تتطلب قدرًا معقولاً من الوعى العام حتى يمكن اكتشافها.

والاختلاف الذى حدث فى التحدى الخارجى، نتج عنه تعقيد ملحوظ فى عملية تعبئة الأمة. فالاستعمار العسكرى الظاهر والسافر، كان فى حد ذاته أداة لتعبئة الأمة تجاه التحديين الخارجى، والداخلى أيضًا. ولكن الهيمنة المعاصرة، تجعل عملية تعبئة الأمة، عملية معقدة، وتدخل فى صميم كيان الأمة.

وهنا نصل إلى أهم ما فى التحدى الخارجى، لأن أدوات الهيمنة الدقيقة الفاعلة، ساعدت القوى الغربية، على الوصول للمرحلة التى تبشر فيها بفرض

النمـوذج الحضـارى الغـربـى. وهـذه المرحلـة التـى تضخمـت فى سنـوات التسعينيات من القرن العشرين، والتى ظهرت مـن ربع قرن تقريبًا، كان لها دور كبير فى تغيير حالة التحدى الخارجى. فالظاهر منذ سبعينيات القرن العشرين، أن الأمتين العربية والإسلامية، تتعرضـان لموجـات من الهيمنة المتتالية، جعلتاها تفقدان سيادتيهما تدريجيًا. وأصبح التحديان الخارجى والداخلى يجتمعان معًا. فيزداد تخلف الأمة، وتعرضها للهيمنة الخارجية. وصاحب ذلك، غزو من القيم الغربية، له جذوره منذ بدايات القرن العشرين، أو ما قبلها، وإن أصبح سافرًا مع نهايات القرن العشرين.

فى هذا المناخ، ظهر ما يمكن أن نسميه بالاستعمار المحلى، فالهيمنة الخارجية وجـدت طريقهـا من خـلال وكلاء محليين. فـأصبح السنـد الحقيقى، للقـوى الخارجية، هـم جماعة من أبناء الأمة نفسها، ونقل الصراع على ضراوته، إلى أبناء الأمة، وبين بعضهم البعض.

وهنا يتدخل العنصر الداخلى، فمجمل حالات الضعف التى تمر بها الأمة، جعلت فريقًا منها يستورد النماذج والأفكار والقيم من الخارج. وبهذا فإن ميراث الاستعمار وهو تلك الأبنية والمؤسسات والقوانين التى زرعها الاستعمار، تم إجلاء الاستعمار عنهـا، وتولى نخبـة من أبنـاء الأمـة إدارتها. وهو مـا يعنى، أن نخبة الاستقلال، أجلـت المستعمر، ثم أسسـت لاستمرار الهيكـل الاستعمارى الذى تركـه. وهذا الهيكل أصبح قـاعدة للتخلف والهيمنـة معًا. فلأنه هيكـل وافد، وغريـب، ومعاد لقيـم الأمة، لذلـك لم يحقق لها أى تقـدم، بل زاد مـن تخلفها وتأخرهـا، بغض النظر عن بعض مـلامح العصرية فى المبانـى أو المصانع. لأن النتاج النهائى ما زال يؤكد أن بنية الأمـة لم تستعد عافيتها بعد. والأهـم، أن هذا الهيكل الاستعمارى، هـو نفسه الذى ساهـم فى تأكيد هيمنة الغـرب، لأنه زرع

استعماري يملك الآخرون مفاتيحه، وموارده، وأفكاره، وإبداعاته، مما جعلهم المصدر الوحيد القادر على إعطاء هذا الهيكل موارد تدفعه للاستمرار.

ولأن النخبة الحاكمة ارتبطت بهذا الهيكل الاستعماري، لذلك أصبح استمرار النظام وأمنه، مرتبطين باستمرار الهيكل الاستعماري، ومرتبطين كذلك بالمورد الوحيد، لاستمرار الهيكل والنظام معًا، أي القوى الغربية. وهو ما أعطى دفعة هائلة للهيمنة، لأن قوى الهيمنة التي تريد فرض نفوذها وجدت أنظمة ومؤسسات تحتاج لها، كمصدر للقوة والاستمرار، فأصبح طريق الهيمنة يمر عن طريق هيكل مؤسسي ونخبة حاكمة، لا تستطيع أن تستغني عن الدعم الغربي، وبذلك أصبحت أداة في يد القوى الغربية.

في ظل هذه الظروف، نستطيع أن نرصد حال الأمة، فهو الضعف الداخلي الشديد، وهو محاولات للسيطرة من الخارج، تصل إلى حد السيطرة على القيم والأفكار. فالأمة الآن تواجه محاولة إضعافها كما تواجه محاولة لإلغاء هويتها، من خلال القوى الغربية، ووكلائها ومؤسساتها المحلية.

أردنا من ذلك، أن نصل إلى نقطة هامة، فالتغيير الذي تنشده الأمة الآن، تغيير في ظروف ملتبسة. فهو تغيير لحالة الضعف، وسحق الهوية، والتبعية، بأنظمتها ووكلائها. فالأمة في النهاية تنشد دائمًا نهضتها. والنهضة هي الأمة بروحها وقيمها، قوية وفاعلة ومتقدمة، ومؤثرة في مجمل تاريخ الإنسانية.

لذلك أصبح التغيير الآن، في الأمتين العربية والإسلامية، ليس مجرد احتياج يفصل بين مرحلة وأخرى، بل أصبح ضرورة ملحة، يقصد منها الفصل بين دورة حضارية وأخرى، ويراد منها إحياء وإنهاض الأمة وهويتها وقيمها.

فالتحدي الحضاري الراهن، جعل التغيير المنشود في حد ذاته تحديًا، لأن التغيير المقصود هنا، هو تبديل جذري لمجمل ظروفنا ونظمنا.

# التغيير وحتمية الصراع

من المتابعة الجيدة لما يحدث الآن، وخاصة فى تسعينيات القرن العشرين، يلاحظ أن حدة الصراع تتفاقم، وتبدو الأمة وكأنها فى حالة حرب أهلية. ربما يبرز الصراع بسبب دوامة العنف، الذى يتفجر فى دول عربية عديدة، وخاصة مع المشهد الجزائرى، وأيضًا ما يحدث فى مصر، ولكن الحقيقة تؤكد أن الصراع لا يتوقف فقط على موجات العنف، بل يتجاوز ذلك بكثير.

والصراع فى مضمونه، هو نوع من التعارض فى المصالح والأفكار. فآلية الحرب مثلاً، هى نتاج صدام بين تطلعات وطموحات وسياسات. وهكذا يمكن أن نعرف الصراع، بأنه حالة تفشل فيها محاولات التسوية بين القوى المتنافسة، أو المتنازعة. وهو ما يقودنا للتركيز على التعارض الجوهرى، لأن اختلاف المصالح وتباينها أمر طبيعى، أما التعارض الجوهرى الكامل، فأمر خاص وليس عاديا.

لذلك، فإن ساحة العمل السياسى فى الأمتين العربية والإسلامية، تشهد حالة من احتدام الصراع، سببها الرئيسى وجود تعارض جذرى بين أساسيات القوى السياسية، وأيضًا بين مصالحها. وهذه الحالة، يمكن تعريفها، بأنها اللحظة التى تصبح فيها مصالح طرف متعارضة مع مصالح الآخر تمامًا. حيث

ينتج عن ذلك، أن يصاحب تحقق المصلحة لطرف، تحقق ضرر للطرف الآخر. معنى ذلـك، أن انتصار طـرف يعنى لا فقط هـزيمة الطـرف الآخر، بـل يعنى أيضًا انتهاءه كقوة سياسية.

ولتوضيح ذلك، يمكننا أن نقارن بين مشاريـع الاندماج فى الحضارة الغربية (العالميـة)، ومشاريع إنهاض الخصـوصية الحضاريـة، حيث يلاحـظ أن مدى تحقق نـوع معين من المشاريع، يـؤدى إلى تهميش النوع الآخر. لأن الانـدماج فى الحضارة الغربية يعنى تغييرا حقيقيا فى قيـم المجتمع. ومثل هذا التغيير يعرقل، وربما يمنع، قيام المشاريع النهضوية المعبرة عن الخصوصية الحضارية للأمة.

على هـذا النحـو، نتصـور أن النجـاح الكامـل لإدمـاج الأمـة فى الحضـارة الغربيـة، يؤدى إلى تفكـك وتحلل قيمها الخاصـة، إلى حد يمكـن أن يصل إلى انقطاع حضـارى كامـل، وإبادة شاملـة للمنظومة الحضـارية الموروثـة. ورغـم صعوبـة تحقق ذلـك، إلا أنه يعنى نظـريًا، أن مشاريـع النهضة سـوف تسحق تمامًا، وتزال بالكامل.

ونفس الأمـر بالنسبة لمشـاريع النهضة، لأن تحقـق النهضة يعنى إحيـاء قيم الأمة، وترجمتها فى أنظمة وبرامج ومشاريع، مما يؤدى إلى تحقيق السيادة الكاملة لقيم الأمـة. عندئذ فإن عمليـة إدماج الأمة فى الحضـارة الغربية، سـوف تغدو مستحيلة، مما يفضى إلى إفشال مشاريع الإدماج والإلحاق، بكل من يحملها من نخب وآليات وتحالفات.

ذلـك هو المنـاخ المفضـى للصراع، فهـو ذلك المنـاخ الـذى يتميـز بوجـود مشاريع متعارضة تمامًا من حيث المبدأ. والصراع هنا، يتحول إلى حرب أهلية، ولو رمزيًـا، لأن السبب الحقيقى للصراع، ليس الميل للعنـف فى السلوك مثلاً، ولكن السبب هو التعارض الذى لا يقبل التسوية ولا الحلول التوفيقية.

فإذا نظرنا لواقع الحال فى أمتنا ، سنجد أن هناك مشاريع تنادى بالمنظومة الفردية الغربية ، بما فيها من حرية فردية ، وتركيز على الفرد دون التركيز على الأسرة، وغيرها . وفى مقابل ذلك ، نلاحظ أن مشاريع الخصوصية الحضارية ، تنادى بالمنظومة الجماعية العربية الإسلامية ، بما فى ذلك التركيز على التكوينات الجماعية ، واعتبار الأسرة هى ركيزة الأمة ، والقول بأن الحرية والحقوق تؤسس جماعيًا أولاً ، ومنها يستمد الفرد حريته وحقوقه .

وعندما نحاول التوفيق بين هذه الرؤى ، أو أن نستخرج منها مساحات للتسوية ، سنجد أننا بصدد عملية تلفيق فاشلة ، لأن المسلمات الأساسية ، والمبادىء ، غير قابلة للتوفيق ، لأنها أسس وأفكار مجردة أولية ، تحدد اتجاه النظر ، وغايات التفكير. فلا نستطيع مثلاً أن ننادى بحقوق المرأة بالمعنى الغربى ، وفى نفس الوقت ننادى بحقوق الأسرة بالمعنيين العربى والإسلامى . لأن حقوق المرأة فى المعنى الغربى ، تقوم أساسًا على المواجهة بين حقوق كل فرد على حدة فى مواجهة الآخر. لذلك فإن حركة حقوق المرأة فى الغرب ، وحقوق الطفل أيضًا ، تقوم أساسًا على تحديد حق كل طرف فى حد ذاته ، وتحاول أن تمنع تعدى طرف على الآخر. ويتم تأسيس ذلك على مقولة هامة جدًا ، وهى أن القيود العامة المفروضة يتم تفكيكها لصالح تحقيق حرية الأفراد. فبالنسبة للمرأة مثلاً ، فإن حريتها تتطلب التخلص من القيود المفروضة عليها من قبل المجتمع والأسرة . معنى ذلك أن تحقيق حرية المرأة بالمعنى الغربى ، يؤدى إلى سحق حقوق الأسرة بالمعنى العربى .

لهذا نجد فى الغرب ، زوال الكيان الأسرى تدريجيًا ، وانفلات العلاقة بين الزواج وتكوين الأسرة ، وكذلك بين الأسرة والزواج وممارسة الجنس ، وأيضًا تفكيك للعلاقة بين الإنجاب وتكوين الأسرة ، ومحاولة لجعل قضية النسب غير ذات أهمية .

كل هذه الأمور معًا ، تعنى سيادة حرية الأفراد وحقوقهم ، على حرية الأسرة وحقوقها مما يؤكد أن الفرد يتعالى عن المجموع ، ولا يبقى إلا رابط القومية والمواطنة ، وهو رباط تؤكده الدولة وتمثله .

نقصد من هذا أن نوضح أن حركة حقوق المرأة الغربية ، تهدم حركة حقوق الأسرة العربية ، والأخيرة تهدم الأولى. لذلك قلنا إنه صراع ، لأن البرامج متعارضة فيما بينها إلى حد سافر. ولأن الأفكار متعارضة ، لذلك فالمصالح متعارضة أيضًا . فالنخبة المتغربة (وكلاء الغرب) ترى مصالحها فى عملية الدمج مع الدول الغربية ، وهى مصالح متعددة تبدأ بالمكانة ومصدر العلم وتنتهى بالمصالح المادية المباشرة. وفى مقابل ذلك ، فإن مصالح الطليعة الحضارية ، تعتمد على الأمة تمامًا ، كمصدر للعلم والمعرفة والشرعية ، وحتى المصالح المادية المباشرة ترتبط بدعم الأمة .

وفى المقابل فإن مصالح وكلاء الغرب تتهدد كلما نهضت الأمة ، وامتلكت زمام أمرها ، وفرضت قيمها وأفكارها . وكذلك فإن مصالح طليعة «الأمة» تتهدد بسبب عملية الإدماج والإلحاق بالدول الغربية .

وعلى مستوى الواقع العملى ، سنجد أن الكاتب من وكلاء الغرب ، والمفكر والباحث ، يعتمد تمامًا على دعم وكلاء الغرب المحليين ، ومؤسسات التمويل الغربية ، ومراكز الأبحاث المدعومة من الخارج ، والجامعات الغربية . وهذه الأدوات جميعًا هى التى تتيح له الأفكار والإبداعات التى ينشرها ، وتعضده وتسانده معنويًا وماديًا . وبالتالى يتحدد مجاله فى نطاق المجال الغربى ، سواء فى الخارج ، أو فى أجهزته ووكلائه التابعين المحليين .

وفى المقابل ، فإن الكاتب والمفكر والباحث من طليعة الأمة ، يتحدد مجاله داخل الأمة ، ومؤسساتها الخاصة ، ويعتمد تمامًا على الجماهير ، ووعيها ،

ومعـايرها، وقيمهـا. ويصبح مجال عملـه، محصـورًا فى المؤسسـات الأصيلـة، وينتشر عمله فى حـدود العالمين العـربى والإسـلامى، يلقـى الدعمين المعنـوى والمادى من المؤسسات ذات النزعة الحضارية الواضحة.

لهذا، فإن سيطرة وكلاء الغرب على الجامعات، باعتبارها إحدى أدوات نشر الفكـر الوافـد، سـاعدت هـؤلاء على الانتشار، وكسـب الأتبـاع، من خـلال السيطرة على المنـاهج، حيث يغلـب على جامعاتنـا، أن تدرس الفكر الغـربى والعلم الغـربى. لذلـك فإن محاولات تيـار الخصوصية، وطليعـة الأمة، لتغيير مناهـج التعليم، وجعل التعليم أداة لنشر الثقـافتين العربية والإسلاميـة، تعنى فى نهايـة الأمـر، إلحاق ضرر فـادح بـوكـلاء الغـرب، والتـأثير على وجـودهـم ومصالحهم، وحجم انتشار أفكارهم. . . إلخ.

وعندمـا نعيد تـأكيد الواقـع المعيش، والـذى يتلخص فى أن وكـلاء الغرب عندما يرون أن الدولة غير غربية بالقدر الكافى، أى غير ليبرالية أو ديمقراطية أو متقدمة حسب تعبيراتهم، كذلك فإن طليعة الأمة عندما ترى أن الدولة خرجت عن قيـم الأمة وليست شرعية، ولا تعبر عـن ثقافتنا الخاصة، عنـدئذ يمكن أن نـدرك حجم المشكلـة والأزمة اللتين نعـانـى منهما. لأن كلا التيـارين، ينـادى بالتغيير، والتغيير الجذرى أيضًا، وكـلاهما متعارض مع الآخر بـدءًا من الأفكار حتى المصالح. لذلك فإن دعـوات التغيير الراهنة، تنطوى بداخلها على صراع حتمى.

وصورة الصراع الراهن، بين تيار تغريبـى، وتيار حضارى، وبينهما الحكومة والدولة، تميل هنا أحيانًا، وهناك أحيانًا، ولكن الدولة كنموذج فى الدول العربية والإسلامية، هى إعادة إنتاج للدولة الغربية، فهى فى فكرتها نتاج غربى، ولكن

ولأنها جسد متغلغل داخل الأمة ، لذلك فإن روافدها ، وقوتها العاملة ، تنتميان للأمة وحضارتها .

أى أننا بصدد تيار غربى ، وافد من الخارج ، وتيار حضارى نابع عن الداخل ، وبينهما جهاز الدولة وفيه رؤى سائدة وحاكمة وافدة من الخارج ، وجسم بإمكاناته وتفاعلاته نابع من الداخل . لذلك فالدولة لا ترضى أى طرف ، لذلك فهى موضوع التغيير، وأحد أهدافه الأساسية . والتغيير المراد ، يحسم تلك الازدواجية ، فإن تحقق فإن بديل ما سوف يزول . لذلك فإن كل طرف فى هذا الصراع ، يحاول أن يمنع الطرف الآخر من النجاح ، بل حتى من الوجود . ولأن « الدولة» فى وضعها الراهن ، تحتوى على الأزمة بداخلها ، لذلك فإن قياداتها الحاكمة ، تحاول تحجيم كل الأطراف ، واستبعادهم تدريجيًا .

# تـداول الـــدول !!

فى الواقـع الراهـن للأمتين العربيـة والإسلامية ، تثـار قضية تـداول السلطة بوصفها أحـد أهم التحديات التى تـواجه الأمة . وتشير الوقـائع إلى فشل عملية تـداول السلطة ، فى أغلـب بلدان العـالمين العربـى والإسلامـى . فمازالت هـذه البلاد ، إما قبـل مرحله ممارسـة الديمقراطية ، أو تمارس نـوعًا من الديمقـراطية المقيدة ، كما يسمونها .

والحقيقة أن الديمقـراطية ليست أنواعًـا ، فهى آلية لتنظيم العمـل السياسى بين التيارات الفـاعلة . لـذلك فـالديمقـراطية تحدد الـوسائل التـى تستخدم فى التنافس السياسى ، وأدوات العمل السياسى ، وشروطه . وجوهر الديمقراطية ، يركـز على حريـة التعبير عن الرأى ، وتـداول السلطة ، أى أنها تصـور يبنى على وجـود تيارات متعـددة لها حـق ممارسـة العمـل السيـاسى ، وجـذب الجماهير ، وبالتالى لها حق الوصول للسلطة ، إذا تحقق لها الأغلبية المناسبة .

وواقع الأنظمة العربية يؤكد ، أنها تتجه نحـو الديمقراطية ، ولكن ليس عن اختيـار ، بقدر مـا ينتج ذلـك عن مسـايرة للنظـام العالمى ، والهيمنـة الغربيـة . ونقصد بـذلك أن توجـه النظم العـربية نحو الـديمقراطية ، ليـس نتاجًـا لفكر واقتناع ، وبالتالى ليس نتاجًا لرؤية سياسيـة متكاملة ، بل هو نوع من المحاكاة لما

يحدث فى الغرب، محاكاة من التابع نحو المتبوع. كذلك فإن التوجه الديمقراطى، يرتبط غالبًا بالانفتاح على الغرب، كما يرتبط بالتسليم لقيادة الغرب وهيمنته، وخاصة الهيمنة الأمريكية. وبهذا تصبح الديمقراطية، مجرد وسيلة لإرضاء الغرب، واستيفاء أحد شروط الدعم الغربى.

لذلك فإن التجربة الديمقراطية، لدى الأنظمة العربية، تجربة يشوبها الكثير من القصور، لأن آليات العمل السياسى الديمقراطى غير متاحة، وكذلك فإن القوانين نفسها لا تلائم العمل الديمقراطى، بل تقيده. والأهم من ذلك، فإن الأنظمة نفسها، تعتبر الديمقراطية، آلية لها كثير من السلبيات، التى يجب تحجيمها، من ذلك الحديث عن شراء الأصوات، والتحذير من التدخل الخارجى فى الانتخابات، والتأكيد على سلبية الحملات الانتخابية فى غالبها.

وعلى الصعيد الشعبى، فإن الناس أنفسهم يتكلمون عن الديمقراطية، وكأنها لا تعنيهم فى شىء. ومن ذلك نجد أن النشاط الحزبى قاصر وغير فاعل، وموقف الناس من الأحزاب، يتصف بقدر واضح من السلبية. وكأن الناس أنفسهم، لا يدفعون النظام لمزيد من الديمقراطية، ويتركون أمر الديمقراطية للصراع بين النخب والدولة، وكأنها أمر فوقى، لا يخصهم على وجه التحديد.

بهذا المعنى، فإن معظم الظروف الفاعلة الآن، لا تدفع نحو تداول السلطة فى البلدان العربية خاصة. فالأنظمة الحاكمة، غير راغبة فى تأكيد مبدأ تداول السلطة، فهذه الأنظمة ليست نخبا سياسية، تعبر عن تيارات سياسية، وبالتالى يمكن أن تصل للسلطة أو تتركها، حسب شعبية تيارها السياسى. لأن الأنظمة العربية الآن، هى مؤسسات حاكمة، فهى الحكومة والحاكم، والدولة

والحزب الحاكم، وهى أيضًا الجيش والأمن. معنى ذلك أن الأنظمة ليست بأى حال من الأحوال جماعة سياسية، يمكن أن تبايعها الجماهير، أو تبايع غيرها، ولكنها أنظمة مندمجة تمامًا فى المؤسسة، بدرجة تجعل تغيير النظام وكأنه تغيير للدولة نفسها. وأيضًا فإن أنظمة الحكم، فى مصر مثلاً، هى قيادة تحوز السلطة، وتسيطر على الجهاز الإدارى، بشقيه المدنى والعسكرى. فهى إذن، سلطة إدارية وعسكرية، وليست نموذجًا سياسيًا، أو طرحًا فكريًا. وعندما يكون الحكم فى يد السلطة الإدارية والعسكرية والأمنية، فإن تغييره يعنى محاربة هذه السلطة ومؤسساتها.

ويختلف هذا تمامًا، عن فكرة تداول السلطة، لأن التداول ليس بين أجهزة إدارية وعسكرية، بل بين رؤى سياسية، والرؤية الفائزة، يكون لها حق توجيه الجهاز الإدارى والمدنى والعسكرى. ولكن الواقع الراهن يؤكد أن التنافس السياسى، يحدث بين أحزاب مصطنعة فى أغلبها، وبين الجهاز الإدارى نفسه، لا الرؤية التى تحكمه، لأنها غير موجودة أصلاً. فالأنظمة الحالية، ليست نخبا سياسية، بل هى نخب إدارية وعسكرية، وبالتالى فهى قيادات الجهاز الإدارى للدولة، ومن ثم فهى الدولة فى تصور النظام عن نفسه، وتصور الناس له.

والتنافس مع الدولة، أمر غير مرغوب فيه، من الناس عامة، ثم هو يعنى فى التحليل الأخير، أن أى تنافس حقيقى، هو محاولة لقلب نظام الحكم. لأن من ينافس الدولة، ويريد تغييرها، يضطر فى النهاية إلى إحداث التغيير من خارج النظام، وهو شكل ثورى، لا محال.

لذلك فإن دمج النظام السياسى فى الدولة، والتوحيد بينهما، هما فى نهاية الأمر، غلق لباب تداول السلطة تمامًا. فالتداول بين النخب والتيارات

السياسية ، ولكنه لن يكون بين الدول ، فلا يجوز أن تحل دولة محل أخرى فى نفس البلد ، ونسمى ذلك تداول سلطة .

و إذا كان ذلك هـو وضع النظام ، فإن وضع الناس أنفسهـم يعبر عن نفس الحالة . فالناس ترى الحاكم بوصفه الدولة ، والأمن ، والجيش ، والجهاز الإدارى بأكمله . لذلك فإن سلبية الناس ، فى النموذج المصرى خاصة ، يمكن أن تفهم من خـلال هذا الـواقع . فنحـن نرى أن النـاس لا تعارض الحاكـم ، وتحاول أن تسايـره ، ولا تريـد تغييره ، أى أنها جماهير سلبية ديمقـراطيًا . والحق أن مـوقف الجماهير، من الحاكم ، ليـس موقفًا سياسيًـا ، بل هو موقـف واقعى تجاه الجهاز الإدارى .

فالجهاز الإدارى ، ليس محلاً للمعارضـة ، ولا للمساءلة الشرعية . ولا يسأل عن شرعيـة وجود ديـوان أو غيره . فالمنازعـة السياسية ، تتجـه نحو التـوجهات السياسيـة ، والمبادىء العامـة ، والقضايا الـرئيسة . وبـالتالى فالنـاس يمكن أن تطالب بإسقـاط شرعية نظام سياسى ، ولكنها لا تطالـب بـإسقاط شرعية جهاز الضرائب مثلاً ، أو الشرطـة . لأن الجهاز فى حد ذاته ، هـو كيان الدولـة ، التى هى عماد التنظيم العام بين الناس .

ولأن الـدولة المعـاصرة ، هى نمـوذج غربـى طاغ ، ولأنها تسيطـر على مجمل أنشطة الحياة ، لذلك فإن التعامل معها ، لا ينفع معه إلا السلبية . فالسلبية هى أداة من أدوات المقاومة ، لأنها انفصال عن مجمل ما يحدث ، وترك الأمور العليا ، وكأنها مجرد حكومة ، ودولة ، بلا رعية .

ويضاف لـذلك ، أن الـديمقراطيـة ما زالـت نبتا غـريبا فى التربتين العـربية والإسلامية ، لذلك ليس لها جماهير، ولا مؤيـدون . وعندما تغتال الديمقراطية ،

فإن أحدًا لا يخرج فى جنازتها. نعنى بذلك، أن تداول السلطة فى العالم العربى، يحدث تحت مظلة الديمقراطية، وآلياتها، وهى فى النهاية أدوات لم تخترها الجماهير، ولا تشعر أنها تعبر عنها، ولا تتحمس لها. ودليل ذلك، فى اقتصار الديمقراطية وأزماتها، على النخب، وكأنها قضية تهم المرشحين، لا الناخبين.

وعند هذه النقطة، يمكن أن نفهم أزمة التيار الإسلامى وتداول السلطة، وهى أزمة متشابكة. لأن التيار الإسلامى، بمختلف فصائله، يتكلم عن الشرعية، والبيعة، والشورى. وهو يوجه خطابًا للجماهير، تفهمه، وتعيه، ويجد استجابة لا تحظى بها الأنظمة الحاكمة أو التيارات السياسية المتغربة الأخرى.

ورغم أن خطاب التيارات الإسلامية يجذب الجماهير نحوها، إلا أنها مطالبة بأن ترفع شعارات أخرى، عن الديمقراطية، وهى شعارات ترفعها بعض التيارات الإسلامية فى خطابها نحو النخب المتغربة أساسًا. أى أن الديمقراطية، شعار تحتاجه التيارات الإسلامية، لا مع الجماهير، بل مع النخب التى تفرض شروطها من خلال تحالفاتها مع النظم الحاكمة.

والأزمة الحقيقية للتيارات الإسلامية، تنبع فى أنها طرح بديل بالفعل، وأنها تحوز على الشرعية، ولها جماهيرها، أى أنها صاحبة بيعة من قطاع فى الأمة، ولكنها فى النهاية تواجه سلطة تحوز على الدولة وتتوحد معها. لذلك فإن المعارضة الإسلامية، تتحول إلى دولة بديلة، فى نظر نفسها كثيرًا، وفى نظر خصومها دائمًا. والأزمة هنا، أن آليات تداول السلطة غير مطروحة أصلاً، وأيضًا فإن السلطة الحاكمة هى الجهاز الإدارى، بشقيه المدنى والعسكرى، وبالتالى فالتداول هنا بين دول لا بين جماعات سياسية!!!

والأزمة تتفاقم تمامًا، عندما نضع فى اعتبارنا، أن نموذج الدولة الحالى، وهى الدولة القومية، التى تحوز كل السلطة، وتسيطر على كل مجالات الحياة، والتى تصبح هى مصدر الهوية، هذه الدولة العملاقة، هى نموذج غربى فى أساسها. مما يعنى أن تـ ـور التيارات الإسلامية عن الدولة يختلف عن ذلك تمامًا. حيث فكرة دولة السلطان، التى هى دواوين تساعد الحاكم فى تنظيم الأمور العامة، فى أضيق الحدود، مقارنة بالدولة القومية الغربية الراهنة.

لذلك تتحول المنازعة الإسلامية، إلى منازعة جذرية، ولأنها شرعية وجماهيرية، فإن الموقف منها يتفاقم من قبل الدولة والتيارات الأخرى، حيث تعامل بوصفها تيارات انقلابية. أى أن مشروع التغيير الجذرى الذى تحمله التيارات الإسلامية، مع وجود سلطة حاكمة بقوة التوحد مع الدولة، يجعل هذه التيارات مدانة غالبًا من قبل الدولة، بوصفها خطرا على الحالة الراهنة.

وعلى صعيد آخر، سنجد مأزق التيارات السياسية الغربية المنشأ. فهذه التيارات تنادى بتداول السلطة، بوصفه تغييرا للتوجه الحاكم للدولة، وهى تقبل الدولة بوضعها الراهن لأنها دولة مستوردة، وهى جزء من أفكار هذه التيارات. ومع أن هذه العوامل معًا، كانت ترشح التيارات السياسية المتغربة، لتداول السلطة فيما بينها، إلا أنها تصطدم بالأنظمة الراهنة، التى لا تنتمى لمفهوم النخب السياسية المتنافسة. معنى ذلك، أن النظام الراهن، ولأنه قيادة إدارية عسكرية، فإنه لا ينافس الآخرين ، ولا يقبل أن ينافسه أحد.

لهذا سنلاحظ، أن النظام الحاكم يأخذ من النخب المتغربة، أفكارًا وتصورات، ويوظفها فى خدمة النظام، ويوظف النخب أنفسهم، أو يحيدهم تمامًا. فهذه النخب، من وكلاء الغرب، هم أدوات للدولة المستوردة، فى

صورتها العربية. لأن هذه الدولة فى النهاية نموذج مشوه للأصل الغربى، فهى خلط بين الأزمة الغربية المتمثلة فى طغيان الدولة، وبين الأزمة العربية الإسلامية، المتمثلة فى الحاكم المتغلب، أى أن فيها من السلبيات الوافد والموروث معًا.

تلك هى الحالة الراهنة، فى أمتينا العربية والإسلامية، وهى إذن حالة يمتنع فيها تداول السلطة، مما يجعل عملية التغيير، التى تجد لها دفعًا هائلاً، هى أهم التحديات التى تواجهها الأمةُ.

# التـــداول الحضــــــارى

إن صلب أزمة الأمتين العربية والإسـلامية ، يكمن فى أنهما تمران بفترة حرجة فى تاريخهما ، حيـث وجودهما نفسه مهـدد . وأمام هـذه اللحظة التاريخيـة ، فإن الرؤى المطـروحة للتغيير، وبناء مستقبـل جديد ، هـى فى حد ذاتها ، تمثل مـأزقًا جديدًا ، وأزمة مضافة ، لأن هذه الرؤى فى جوهرها متعارضة إلى حد بعيد .

الواقع يؤكد إذن ، أن الأمة تحتاج لعمل مستقبلى للخروج من أزمتها الراهنة . ولكن الخطط المطروحة لهذا العمـل المستقبلى ، لم يحدث حولها اتفاق ، بل يحدث حولها صراع ، واختـلاف الرؤى فى حـد ذاته ، نـوع من الأزمـة ، هى أزمـة فى رد الفعل . نعنى بذلك أن الواقع الراهن لأمتنا ، أخرج من بين نخبها ، رؤى متباينة ومتعارضة . وتحول الأمر إلى صراع ، لأن الرؤى لا يمكـن التوفيق بينها . وأصبح للصراع هدف محدد ، وهو تسيد رؤية على الرؤى الأخرى .

والحقيقة ، أن لحظات الأزمة ، تفجـر أزمات أخرى ، وتدعو أحيانًـا للفرقة . نعنى بـذلك ، أن تفاقـم الأزمة الراهنة ، وتـدخل قوى كثيرة فى صراع الأمـة مع مستقبلها ، أديـا إلى تزايد احتمالات الفـرقة والصراع ، ليـس فقط بين المنتمين إلى رؤى مختلفة بل أيضًا بين المنتمين إلى نفس الرؤية .

ويمكننـا أن نلاحـظ ، أن الأمة الآن تـواجـه موقفـا يمـس تراثهـا وتاريخهـا

وهويتها، وفى النهاية يمس وجودها، فالأزمة الراهنة ليست فى تأخر اقتصادى مثلا، ولكنها أزمة تتعلق بمجمل وجود الأمة، ومدى استقلال قرارها ومصيرها. والمطروح من الدول الغربية، وخاصة أمريكا وإسرائيل وكذلك من الأمم المتحدة، ومؤتمراتها الدولية، وأيضًا المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، هذا المطروح يصل إلى أقصى حد ممكن، حيث يلامس كل مقدسات الأمة. بمعنى آخر، فإن الأمة العربية وكذلك الإسلامية، تواجهان خطة واضحة، لضم الأمة إلى قيم الحضارة الغربية، وإحداث انقطاع تاريخى مع موروثها الحضارى.

وعندما تكون الأزمة، تنعلق بالتأخر، كما ترتبط بالهوية، فإن هذا يعنى أن المشكلة أصبحت حزمة متكاملة من المشاكل، تمس مجمل وجود الأمة، وتؤثر على كل شىء فيها. فالأزمة الراهنة، وما ستؤدى له فى المستقبل، لا تتعلقان بالنظام السياسى فقط، بل بكل الأنظمة الرسمية وغير الرسمية، ويصل تأثيرهما على الأسرة والسلوك الشخصى لكل إنسان.

ولأن الأزمة شاملة لكل وجود الأمة، وكل عناصر حياتها، وأيضًا كل موروثاتها، لذلك فإن الرؤى المطروحة للتغيير، رؤى شاملة لكل جوانب الحياة. معنى ذلك أننا لا نتكلم عن برامج للإصلاح الجزئى، بل نتكلم عن اختبارات مستقبلية تؤثر على كل وجود الأمة، وهويتها، ومصيرها.

ورغم أن الرؤى المطروحة للتغيير، هى تعبير عن العديد من التيارات السياسية المتباينة، إلا أن جملة المطروح يمكن تصنيفه فى ثلاثة تيارات، أو ثلاث رؤى:

١ـ الرؤية الحضارية: التى تنادى بالنهضة من خلال إحياء الموروث، وتجديده، وتطويره، لتحقيق مرحلة حضارية جديدة.

٢ـ الرؤية التغريبية : التى تنادى بالاندماج فى الحضارة الغربية ، ومحاولة اللحاق بها فى مختلف المجالات ، وتبنى نظامها القيمى ، بوصف أن الحضارة الغربية يمكن تعميمها على كل البشر، مع وجود اختلافات بين دولة وأخرى .

٣ـ الرؤية الواقعية الاستسلامية المحافظة ، وهى ليست رؤية ، ولكنها إجراءات ومواقف ، وهى تظهر فى مواقف الأنظمة العربية ، حيث يتم قبول النموذج الغربى ، ليس عن إيمان به ، ولكن لأنه مفروض من قوى عظمى ، ولأنه يمثل برنامجًا يمكن أن تتبناه الأجهزة الإدارية والعسكرية لهذه الأنظمة ، والتى تفتقد لأى رؤية ، وكذلك لأن تبنيه يؤدى إلى دعم غربى لهذه الأنظمة التى تعانى من فقدان الشرعية .

ورغم أن هذه المواقف استسلامية ، إلا إنها تأخذ موقفا محافظا من القيم الغربية الغريبة عنا ، لأن هذا الموقف ليس عن إيمان بالقيم الغربية ، ولأن الأنظمة العربية ، هى فى النهاية كيان الدولة الذى ينتمى بجذوره للناس وقيمهم .

وإذا دققنا فى هذه الرؤى ، وعلاقتها بالأزمة الراهنة ، سنجد أن الرؤية الأولى تعالج أزمة التأخر والهوية معًا ، ولكن الرؤية الثانية ، وأيضًا الثالثة ، تعالجان أزمة التأخر فقط ، والرؤية الثانية ، ترفض وجود أزمة هوية أصلاً ، أما الرؤية الثالثة فتتجاهل وجود الأزمة الخاصة بالهوية ، وتظن أن قيمنا مصانة ، ولا تربط بين التغييرات الحادثة تجاه التغريب ، وما يمكن أن ينتج عنها من خلل فى القيم .

بهذا نستطيع أن نتصور فداحة ما يحدث ، لأن الجميع متفق حول التأخر ، وأهمية الخروج منه ، ولكن الرؤى التغريبية والواقعية الاستسلامية ، تبنى أساسًا

على أن الهيمنة الغربية ليست مرفوضة ، بل أكثر من ذلك ، فإن هذه الهيمنة هى الحل الأساسى لمشكلة التـأخر، أى أن التأخر سوف يتم تجاوزه مـن خلال قبول الهيمنة ، والالتحاق بالغرب عن اختيار ورغبة من جانبنا .

وحتى نستطيـع فهم الصـورة بشكل أوضح . يمكننـا أن نقدم أزمـة الهوية ، على أزمة التأخر، ونرى موقف التيارات الأساسية ، فتيار الخصوصية الحضارية ، يرى أن إحياء الهويـة ، والتواصل الحضارى مع الموروث ، هما الطريـق الأساسى لإحداث النهضة .

أما تيار التغريب ، فيرى أن التخلص مـن الخصوصية الحضارية ، هو شرط معـالجة أزمـة التأخـر، لأنـه يفترض أن الموروث الحضـارى لأمتنا ، هـو سبـب تأخـرها ، أى أنه مـوروث رجعى وظلامى ومتـأخر. معنى ذلـك ، أن الانقطاع الحضارى شرط للتقدم . وبالتالى فإن قبول الهيمنة الغربية ، ليس قبولاً لاستعمار، ولكنه قبول للكرم الغربى ، الذى يتيح لنا منجزه الحضارى ، حتى نستفيد منه .

أما التيار الثالث : وهو ليس تيارا ، ولكنـه موقف النخبة الإدارية والعسكرية الحاكمـة ، فإن رؤيتـه جـد غريبـة ، لأنها تـربط بين الالتحـاق بالعالم المتقدم ، والحفاظ على القيم الموروثـة معًا ، دون أى محاول لمناقشة هذه الفرضيـة . والواقع أن النخب الحاكمة تفعل ذلك بحكم تكوينها اللاسياسى ، فهى نخب إدارية ، تفهم فى الأوامـر والإجراءات والقرارات ، ولا تناقـش الأفكار والرؤى . وبـالتالى فهى تتصور أن الإصلاح الاقتصادى مثلاً ، يتحقـق من خلال نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين .

وإن هذه النصـائح ليست إلا إجراءات فنيـة للإصـلاح الهيكلى ، بمختلف جوانبه . ولكن ارتبـاط الإصلاح الاقتصادى ، بالسلوك الإنتاجـى والاستهلاكى والرأسمالى ، ومـدى ملاءمة ذلـك لقيمنا ، أو تـأثيره على موروثنا ، كلهـا أمور لا

تناقش أصلاً. والنخب الإدارية العسكرية، ترى ببساطة، أنه يمكن تطبيق شروط الدولة القوية الحديثة، كما ينادى بها الغرب، وكذلك الاحتفاظ بقيمنا. والحقيقة أن مسألة الاحتفاظ بقيمنا ، تكاد تكون مجرد شعار تردده النخب الحاكمة، ولكنها لا تفعل أى شىء من أجل تحقيقه، وفى نفس الوقت فإنها تأخذ من الإجراءات ما هو كفيل بتحطيم قيم الموروث. ولكن « الدولة» تتحرك فقط لحماية القيم، عندما يكون هناك اعتداء صريح ومباشر وسافر عليها، وهو أمر محدود فى حدوثه وتأثيره.

والمشكلة الأخطر، أن وجود النخب الإدارية والعسكرية نفسه، أصبح مرتبطًا بالغرب، ودعمه، ومقترحاته، وهيمنته. لذلك نجد أن عملية «تأمين النظام» أصبحت تطول أبنية التراث، والموروث، والقيم العليا، بدرجة تجعل النخب الحاكمة فى التحليل الأخير، ضمن تيار التغريب، رغم أنها ليست نخبا تبشر بالفكر الغربى، بل هى نخب تمارس الإجراءات والأوامر، وقد ارتبط مصيرها بالغرب.

فى ضوء هذا التصور، فإن رؤى التغيير المطروحة تجاه الأزمة الراهنة، تطرح جدول أعمال جذريا، وما بينها من تباين، يحول دون أن يكون بينها تتابع. وتلك أزمة أخرى، وربما أخيرة، لأنها سبب التصاق الفتنة بأزمة التأخر، وأزمة الهوية.

نعنى بذلك، أن التغيير فى فهم وكلاء الغرب، سوف يؤدى إلى تغييرات جذرية تصيب الموروث فى مقتل، وتؤسس للانقطاع الحضارى، وتؤكده، وربما تحول دون حدوث تواصل معه فى المستقبل. أما التغيير فى فهم وكلاء الموروث ، فهو انفصال عن النموذج الغربى، وعزل كل تأثيراته على القيم والمبادىء، و إعادة بناء النماذج الموروثة وتجديدها، وتطويرها.

الأزمة هنـا ، أنها فتنة ، لأن تحويل النظـام إلى النموذج الغربـي ، وتحويله إلى النموذج العربي الإسلامي ، ليستا عمليتين ينفـع فيهما التتابع ، وبالتالى لا ينفع فيهما تداول السلطة ، لأن التداول الممكن هو داخل إطـار مرجعي واحد ، أما ما نحن بصـدده الآن فهو تداول حضـارى ، أى أن مرجعية السلطـة تتغير مع تغير الحاكم ، فتكون الحضارة الغربية حينًا ، والحضـارة العربية الإسلامية حينًا آخر. وهو أمـر لا يمكن حـدوثه ، لأن تطبيـق مرجعيـة حضاريـة ، يحول دون تطبيق الثانية .

المقصود هنا ، أن التطبيق الكامل للرؤية التغريبية ، سوف يؤدى إلى هدم كل أبنية الموروث ، وإحداث خلل فى كل نظام القيـم والأخلاق ، وكذلك سيحدث تغييرًا ملحوظًا فى بناء الأفكار والمبادىء . وكل هذا يعنى صورة أخرى للأمة ، أو على الأقل محاولة لخلق صورة أخرى للأمة .

وفى مقابل ذلك ، فـإن تطبيق رؤية الخصوصية الحضاريـة ، سوف يؤدى إلى تنقية كل الأنظمـة من العنصر الوافد ، وإعادة بنـائها من جديـد ، وإعادة أبنية الموروث ونظمه ، وإحياء القيم والأخلاق ، وما يتبعها من قانون . . .

أى أن لكل تيار رؤيته عـن النظام ، وكلتا الرؤيتين تختلف جذريًـا ، وهو ما يعنى أن كل ما سيفعله تيار، سوف يغيره التيـار الآخر. وهذا وضع لا ينفع معه مبدأ تـداول السلطة . وبهذا فإن الرؤى المطـروحة للتغيير، يمكن أن نختـار منها رؤية ثم نطبقها ، ولكن الرؤى نفسها لا يمكن أن تطبق على التوالى . إنها رؤى لا تتعايش معًا ، وفيها أزمة أخرى . والأخطر أنه منها تولد الفتنة .

# استبعاد الآخر

لعل المراقب للحياة السياسية، يلمح حدة متزايدة فى موقف التيارات السياسية من بعضها البعض. وهى ليست مجرد تنافس صراعى بين التيارات السياسية، بل تتجاوز ذلك إلى نوع من الحرب السياسية، ورغم أن هذه الحالة، لها جذور تاريخية، إلا أنها تزداد وضوحًا مع الاقتراب من نهاية القرن العشرين.

وفحوى الصراع السياسى الدائر الآن، هو فى محاولة بعض التيارات السياسية استبعاد التيارات الأخرى من الساحة السياسية. فهى إذن ليست معركة حول الفوز بتأييد الناخبين، قدر ما هى معركة حول شرعية ممارسة السياسة أصلاً. ويدور الصراع، حول رفض حق بعض التيارات فى ممارسة السياسة. ولذلك فهى معركة شرسة، وآثارها مدمرة، لأنها تتعلق بالحقوق الأصلية. لأن محاولة سحب حق تيار من ممارسة السياسة تعنى إلصاق تهم بهذا التيار تفقده الشرعية القانونية أو الجماهيرية.

لذلك فإن آليات الصراع السياسى، تستخدم مصطلحات مثل العمالة والخيانة والإرهاب وغيرها. وهى فى جوهرها، ليست فقط مصطلحات سياسية، بل أيضًا مصطلحات قانونية، أى أن هدفها الأخير إلصاق تهمة بتيار ما، تسحب منه حقوقه، وتدينه، وتمنعه من ممارسة حقه. وهى كلها، محاولات

لتجريم التيار السياسى، فتصبح أفكاره جريمة، ومجرد الدعوة لها جريمة فى حد ذاتها.

ورغم تاريخ هذه الصراعات، إلا أن الحقبة الأخيرة، تركزت على صراع علمانى إسلامى، بات واضحًا أنه يحتل الساحة، ويفرض نفسه على الجميع. ومنذ الثمانينيات، تظهر بوادر هذا الصراع، الذى يفضى فى النهاية لحالة تشبه الحرب الأهلية فى تسعينيات القرن العشرين. مما يجعل هذا الصراع، ليس فقط أحد أهم تجليات الحالة الراهنة، بل أيضًا أحد أهم محددات المستقبل القريب.

ولعل من المفيد أن نحدد مغزى ودلالة التسميتين، للتيارين العلمانى والإسلامى. فالمقصود بالتيار العلمانى، ليس كل فكر دنيوى لا يستند إلى النصوص، بل المقصود هو التيار العلمانى المعادى للدين، أو الذى ينادى بتهميش دور الدين، وكذلك الفكر الغربى ومشاريعه. معنى ذلك، أن التيار العلمانى المقصود فى الصراع، هو صاحب المشروع الغربى المعادى لقيم الحضارة العربية الإسلامية. لأن هناك تيارات أو رموزا علمانية، تنادى بفكر دنيوى، ولكنه يخدم قيم الأمة وتدينها، وكذلك يؤكد على القضايا الوطنية، ويعادى هيمنة الحضارة الغربية على أمتنا.

وبالمثل فإن التيار الإسلامى، ينقسم إلى فصائل متعددة. ولعل الساحة الإسلامية، تمثل الآن تعددًا كبيرًا فى داخلها. لأن فيها أطروحات العنف، وكذلك فيها الأطروحات السلمية، والمشاريع الفكرية. لذلك فإن موقف كل تيار من الآخر، يختلف ويتباين. ورغم أن كل التيارات الإسلامية تنتمى للموروث الحضارى، إلا أنها تأخذ مواقف مختلفة على أبعاد متعددة، منها التطرف والاعتدال، والجمود والاجتهاد وغيرها.

وإذا أردنا أن نرصد الأزمة الحقيقية، فإننا سنكون أقرب إلى الحديث عن الصراع بين التغريب والإحياء الحضارى، بوصف الأول يسمى غالبًا علمانيا، والثانى يسمى غالبًا إسلاميا. ولكن الواقع أن بعض رموز العلمانية، هم فى خانة الخصوصية الحضارية. معنى ذلك أن الرؤى التى تلتزم بثقافة الأمة فى جانب، والرؤى التى تخرج عن ثقافة الأمة وتنادى بالتغريب فى جانب آخر. وهذا لا ينفى الخلافات داخل كل جانب، ولكن الصراع بين التغريب والخصوصية الحضارية، هو ـ فى تصورنا ـ سبب المعركة السياسية الراهنة.

وفى هذا الصراع، بين التغريب وتيار الخصوصية الحضارية، تستخدم آليات عدة، ولكن الآلية الأكثر بروزًا الآن، هى آلية الاستبعاد، لأنها الآلية الأعلى صوتًا والأكثر تأثيرًا. حيث يتهم تيار التغريب بالكفر، وتيار الخصوصية بالإرهاب. والمقصود بهذه التهم، هى نفى حق هذا التيار أو ذاك فى ممارسة حقوقه السياسية. والاتهام بالكفر هو محاولة لإسقاط الشرعية النابعة من الأمة عن تيار التغريب لأنه اتهام يحتكم للأمة ويستعديها على تيار التغريب، والاتهام بالإرهاب يهدف لإسقاط الشرعية القانونية عن تيار الخصوصية، لأنه يحتكم للدولة ويستعديها على هذا التيار.

والواقع أن آليات الاستبعاد والنفى والاتهام، تظهر بوضوح لدى فرق التطرف، أى لدى التطرف العلمانى والتطرف الإسلامى. فتيار التطرف العلمانى، يحاول أن يلصق التهم بمجمل التيارات الإسلامية، وكل من ينادى بفكر الخصوصية. ولذلك نجده يلصق تهم الإرهاب، ليس بمن يمارس العنف فقط، بل بكل من ينادى بإحياء قيم الموروث الحضارى. وهى محاولة ليست فى مجال الفكر، بل فى مجال السياسة، بمعنى أن المقصود بالاتهام، أن الجميع يتآمرون، وكلهم يساند الإرهاب ويدعمه، ولذلك فإن تيار الخصوصية، بكل

تياراته الإسلامية، يجب أن يحاكم بالقانون، والطوارىء والمحاكم العسكرية، حتى يلقى مصيره فى السجون والإعدامات. وبهذا، فإن استبعاد الآخر، ليس استبعادًا سياسيًا، بل هو استبعاد للوجود والحق فى الحياة أيضًا.

على الجانب الآخر، سنجد أن التطرف الإسلامى، يلصق تهمة الكفر بالتيارات العلمانية، ويوسع دائرة الكفر، لتشمل كل التيارات العلمانية، دون النظر فى الفروق بينها. وهى محاولة لإفقاد هذه التيارات، لأى احتمال للقبول من قبل الجماهير. ثم يضاف، للرفض الجماهيرى، الاتهام بالارتداد، وهو يعنى رفع قضايا التفريق بين الزوج والزوجة فى أحسن الظروف، ويصل الأمر فى النهاية إلى صدور فتوى بالقتل، ثم تنفيذ القتل على يد جماعات العنف.

نعنى بذلك، أن المعركة وصلت لحد الحرمان من الحياة، ولم تعد استبعادا سياسيا، بل استبعاد من الحياة نفسها. لذلك فإن يوميات هذه المعركة تدفعنا إلى القلق، من احتمالات خطرة، تحول البلاد إلى ساحة من المعارك والدماء.

وداخل آليات الاستبعاد، يظهر دور الحكومة واضحًا، فهى طرف فى هذه المعركة ولكنه طرف أصيل، ومتحالف فى نفس الوقت. فهى تارة تسمح لجماعات التطرف بحرية الحركة. وتارة تنقلب عليها وتتحالف مع الطرف العلمانى. وسنجد أن الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يوليو، ومرورًا بعبد الناصر والسادات ومبارك، تبدأ دائمًا بالتحالف أو الميل للطرف الإسلامى، بحثًا عن الشرعية الجماهيرية، وعندما يقوى النظام ويسيطر على المجتمع، ينتقل للتحالف مع طرف علمانى. ويعادى التيارات الإسلامية لأنها تنافسه فى صلب الشرعية، بل هى تملكها أكثر منه، ولذلك فهو يستمد شرعيته فى البداية منها.

وحالة الحرب بين التيارات السياسية، أفادت نظام الحكم، فى عصوره

المتتالية، لأنه استطاع استخدام كـل التيارات تيارا بعد آخر، فى ضرب التيارات الأخرى. معنى ذلك أن النظام تحالـف مع الجميع، وضرب الجميع، والمحصلة النهـائية، هـى حالـة ثـأر بين التيارات السيـاسيـة، وضربات متـلاحقة لكـل التيـارات. أى أن المحصلة النهـائيـة هـى إضعاف الحالـة السيـاسيـة برمتهـا، وتصعيـد الفتنـة بين التيـارات السيـاسيـة، ممـا يجعـل هـذه التيـارات، أدوات لإضعاف نفسها. وهو الأمر الذى يعطى للنظام السياسى، قوة تمكنه من تقليل أثر أى آخر سياسى.

وهذا الوضع، جعل النظام السياسـى هو المستفيد الأول من حالة الحرب بين التيارات السيـاسية، وكذلـك أصبح النظـام عنصرًا فاعلاً فى تعميـق الأزمة بين التيارات السياسية، وإهدار أى احتمال لتحالفها معًا فى مواجهته.

ولكن السـؤال الملح، لماذا المعـركة أصلاً، ولماذا الاستبعـاد؟! وهنا نـريد أن نصل إلى عمـق المشكلة، التى كما قلنـا، تدور بين التغـريب وتيار الخصـوصية الحضارية. لأن المشكلة بين هذين المشروعين، أن كليهما ضد الآخر، فللتغريب قيمه، ولحضارتنا قيمها. ولذلك فإن أى مشروع منهما، إذ نجح، ينفى الآخر فى الواقع.

معنى ذلك، أن سيادة القيم الغـربية، تؤدى بالضرورة إلى إهدار أى احتمال لإحياء قيم الأمة الأصيلـة. وكذلك، فإن إحياء قيم الأمـة، والنهوض بها، لن يجعلا هناك أى وجود للمشاريع الغربية.

لهذا، فـإن المعارك السيـاسيـة الأخـرى بين الرأسماليـة والاشتراكيـة، أو بين التيارات الإسلاميـة، هى معارك من النـوع الذى لا يؤدى بالضرورة لـلاستبعاد الكامل، ولكـن المعركة بين التغريـب والمشروع الحضارى، هى معركـة فاصلة،

فيها المنتصر والمنهزم، ولعقود طويلة. وهـذا سبب هام، فى جعل دور الحكومة فى هذه المعـركة، ذا آثار سلبية شـديدة الضرر. لأن اللعبة السياسيـة بين تيارات تنتمى لقيم واحـدة، أمر يمكن حدوثه وتجاوز آثاره فيها بعـد. ولكن المناورة بين أصحاب المشاريع الحضارية المتعارضة، تؤدى إلى إشعال نيران ملتهبة بالفعل.

ولهذا أيضًا، فـإن تيار التغريـب، والتيار الإسـلامى، فى فصائلهما المتطـرفة يميـلان إلى الـوصول بـالاستبعـاد إلى حـد الحرمـان من الحيـاة. لأن التطـرف فى النهاية، هو موقف شديد الحدة، يعالج الأمور فى صورتها الجامدة. وبالتالى فإن الموقف المتطـرف، يكشف لنا عـن حقيقة هامـة، هى أن استبعاد الآخـر، ليس فقط مشكلة وأزمة وسلوكا سلبيا، ولكنه أيضًا نتاج صراع بين قيم وافدة وأخرى موروثة.

# التغييـــر وأزمة المصـــداقية

إن الرؤى المطروحـة للتغيير، فى اللحظة الراهنة، تميل إلى الدخـول فى متاهة الصراع ومناخـه . فقد أدى سيادة نمـط الصراع، إلى فرض أدوات جـديدة على الخطاب السياسى، جعلت الرؤى المطروحة مجبرة على استخدام بعض الأفكار، سواء أرادت ذلك أم لا. وأهم الأسباب الداعية لتبنى خطاب غير صريح، هى تلك الخاصة بدائرة العنف .

فالعنف الصـادر من الجماعات الإسلاميـة المتطرفة، ركز خطـابه على قضية الإيمان والكفر. وأطلق سلاح التكفير فى وجه الجميـع، وكأنه معيار أولى، يجب التأكد مـن موقف الطرف الآخـر عليه . وفرض معيار الإيمان والكفـر، كأداة فى صراع سياسى، هو فعل ناتج عن مـوقف جماعات العنف، ولكنه أيضًا معيار مستمد من الموروث الدينى، ويستند إلى شرعية من الأمة .

نعنى بذلك، أن الأمة تميل إلى رفض كل من يتهم بالكفر، ويجاهر به، سواء بالنسبة للمسلـم أو المسيحى . وهو ما ينتـج عن محورية الديـن فى حضارة هذه الأمة . ولذلك فإن السائد والشائع، أن يكون الإنسان منتميًا لدين سماوى . أما من يرفـض الأديان ويهاجمها، فهذا يلقـى رفضًا شعبيًا . وهو الأمـر الذى يظهر جليًـا فى القضايـا التى طـرحها بعـض المفكـرين . فكلما صرح المفكـر برفضـه للدين، كلما واجه رفضًا شعبيًا .

واستنادًا لهذا الأساس، فإن الجماعات المتطرفة، وظفت معيار الإيمان والكفر، فى القضايا السياسية، والحياتية عمومًا، وجعلت هذا المعيار أساس موقفها السياسى. ثم استخدمت المعيار فى تبرير العنف، حيث يصبح العنف فى نظرها مبررًا تجاه الكافر، أو من يرفض تطبيق شرع الله . . . وهكذا.

ورغم أن استخدام العنف كوسيلة للحكم بناء على معيار الإيمان والكفر، أمر غير مقبول من جماهير الناس، إلا إن استخدامه فجر القضية، ووظف أحد جوانب الشرعية السائدة لدى الأمة. وربط بذلك بين رفض الجماهير للسلوك الخارج عن الدين، ورفضهم بالتالى لمن يعتبر رمزًا للكفر، وبين العنف من جانب آخر. ودون أن يكتسب العنف شرعية من الأمة، إلا أنه استطاع فى أوقات كثيرة أن يفوز بصمت الأمة. معنى ذلك، أن قضية ربط العنف بالكفر، جعلت الأمة فى غالبيتها ترى أن ذلك صراع بين طرفين كلاهما مرفوض.

وهذا الموقف برمته، أظهر مسألة معيار الإيمان والكفر، الذى أصبح قيدًا على حركة التغريب الفكرى. فأصبح الطرح الفكرى الغربى، الذى يعتبر الدين شأنًا فرديًا، فى أحسن الأحوال، أو يعتبره مظهرًا للتخلف، فى أسوأ الأحوال، أصبح هذا الطرح مدفوعًا لتبنى شعارات دينية، وألفاظ وأفكار دينية، ثم يخفى بداخلها ما يعارضها وينفيها.

فنرى مثلاً، الطرح العلمانى الغربى، يقدم رؤيته الليبرالية أو الماركسية، بكل جوانبها أن تنحى الدين، وتتعامل معه حسب التقليد الغربى المعاصر، الذى يفصل الدين عن الدنيا. ومع ذلك، فإن هذا الطرح كثيرًا ما يؤكد أن ما يقدمه، ليس إلا «الإسلام الصحيح». وهى محاولة لتمرير الفكر الغربى، وكأنه لا يتعارض مع الإسلام، وبالتالى لا يتعارض مع قيمنا الحضارية.

ومن هـذا، ظهر نمـوذج جديـر بالاهتمام، وهـو نموذج المفكـر الإسلامـى المستنير. وبالطبع فإن كلمة مستنير فى حد ذاتها، تعطى دلالات إيجابية، ولكنها تستخـدم الآن وكأنها أداة للتصنيـف. وقد استخـدمـت خاصـة بعد أن رفـض التصنيـف إلى اعتدال وتطـرف. حيـث إن التيار العلمانـى التغـريبى، مـال فى معظمه إلى القول بإن المعتدل والمتطـرف، كليهما فى بوتقة واحدة، وبهذا فكلاهما متطرف وبـدأ التيار العلمانى التغريبـى فى تقديم صـورة جديدة من صنعـه عن الاعتدال الإسلامى، ظهرت تحت مسمى الإسلامى المستنير.

والهام هنـا، أن نـلاحظ كيـف أن الفكـر العلمانـى التغريبـى، ذا الأسـاس المادى، القائم على تهميش الدين، والقـول بالفصل بين الـدين والدنيـا، قدم نفسه باعتباره فكرًا إسلاميًا مستنيرًا. وأصبح الرأى المتعارض مع الإسلام، يقدم بـوصفه رأيـا إسلاميًـا. حيث قـدمـت أفكار تمثـل الموقف العلمانـى الغربـى، والمسيحية الغربية المعلمنة، فى محاولة لجعلها أفكـارا إسلامية. ثم أعيد النظر فى التـاريخ العـربـى الإسـلامى، حيـث يتـم رفضـه، تحت دعوى أنـه متخلـف وظلامى، ويتم التبشير بتـاريخ جديد يماثل تاريخ الغـرب مع المسيحية، الذى نتج عنه ظهور العلمانية اللادينية، وظهـور المسيحية الليبرالية الدنيوية، التى فى حقيقتها ليست مسيحية.

وهنـا تجاهـل المفكـر المستنير، حقائق الإسـلام، وتـاريخه، وتجاهـل حتـى المسيحية، والمسيحية المصريـة خاصة، وأصبح ينـادى بشكل غربى، مـرفوض إسلاميًـا، ومرفوض مسيحيًـا، ليس من مسيحيى العـرب فقط، بل حتـى من حركات الإحياء المسيحى فى الغرب.

إن هذا الفكـر المستنير، كما يطلقون عليه، يقـدم رؤى للتغيير أقل مـا يقال عنها، إنها ملتبسة. لأنها تجمع المتناقضـات، وتصرح بشعارات غير ما تقول فى

المضمون. وتربط بين أشياء، لا يجوز الربط بينها. وفى المحصلة، فإن هذه الرؤية لا تصل إلى مستمعيها، فالبعض يراها ضد الدين رغم ما تزعمه، ويرفضها، والبعض يؤيدها لأنها رؤية لا دينية، والبعض الآخر تلتبس عليه الأمور فيفهم منها، ما لم يقصد من مضمونها.

والمهم بالنسبة لهذه القضية، أن هذا الطرح التغريبى، أصبح فى جزء كبير منه، طرحا ضمنيا غير ظاهر، وغير معلن. وبالتالى فإن الجدل حوله، يصبح أحيانًا بلا طائل. ولذلك يغلب على الحوارات الثقافية، الكثير من الشجار، والقليل من الفهم. لأن إخفاء جوهر الفكر، يؤدى إلى محاولات كشف هذا الجوهر، ثم إنكار ما تم اكتشافه. ويصبح النتاج النهائى، ليس سوى شىء غير مفهوم من عامة الناس، أو هو شىء غير مفيد فى الوصول إلى إجماع الأمة بالقبول أو الرفض.

على الجانب الآخر، من آليات العنف، ظهر اتجاه واضح، تقوده الدولة، فى محاولة لإخراج التيارات الحضارية والإسلامية، من الساحة السياسية. وتحالف مع الدولة، فى ذلك، فريق من العلمانيين الغربيين. والدولة تستند فى فعلها، على شرعية القانون، لا شرعية الأمة، وتستخدم عنف الجماعات المتطرفة بوصفه أداة للتخلص من كل التيارات المنافسة، وهى تيارات حضارية إسلامية.

وتحت دعوى القانون، والاستناد إليه، بدأ التحالف الحاكم فى استخدام مصطلح الديمقراطية، بوصفه شرطًا يفرض على الجميع. ومن يرفض الديمقراطية، لا يعتبر صاحب رؤية أخرى، بل يعد إرهابيًا، يساند العنف، صراحة أو ضمنًا.

وبالتالى فإن الموقف من الديمقراطية، يستخدم أدوات العنف الرسمى، والتى تصل إلى الطوارىء، وأجهزة أمن الدولة، ثم إلى المحاكم العسكرية.

والواقـع إن الحكومـة ، تحاول أن تخرج التيارات المستنـدة على شرعية الأمـة ، والتى ترفع شعـارات إسلامية ، لأنها رأت فى كل فصائل الحالة الإسـلامية خطرًا عليها . وفى ذلك ، فهى تتفق مع أجهزة صنع القرار الغربى. لأنها أيضًا ترى فى هذه الحركات ، الخط الأخضر، الذى يهدد الحضارة الغربية ، وبالتالى فإن وكلاء الغرب ، بمختلف فئاتهم ، لهم نفس الموقف .

وهـذا الوضـع ، أدى إلى تصريحات عـديدة مـن قبـل الفصـائل الإسلاميـة تتضمن التأكيد على الديمقراطية. والحقيقة أن طرح شعار الديمقراطية من قبل الحركات الإسلامية ، يتضمن فى جانب منـه ، أنها ترى أن حق الممارسة السياسية أمـر ضرورى لأنها محرومة منـه . والجانـب الثانـى ، أن هـذه الحركات ، التـى لا تستخدم العنف وتـرفضه ، ترفع شعار الـديمقراطية خضوعًا للتحـالف المستند على شرعية القانون والعنف الرسمى .

أما الطرفان الحكـومى والعلمانى ، فكلاهما لا يقتنع بالشعـار الديمقراطى ، الذى فـرض أصلاً ، على الحركـات الإسلاميـة . وبعض الحركـات الإسلاميـة ، أعلنت أنها تـوافق على الـديمقراطية ، فيما لا يتعـارض مع الإسـلام. وهى بهذا تلقى الكرة مرة أخرى للتحالف الذى فرض عليها شرط الديمقراطية .

والحقيقة ، أن الكثير من الحركات الإسلامية المعتدلة ، لديها أفكار جيدة عن الشورى والتعددية ، والاحتكام للأمة بـوصفها مصدر السلطات الوحيد. وهذه الأفكـار فى جملتهـا ربما تتجـاوز الـديمقـراطيــة ، لأن التعـدديـة أشمـل مـن الـديمقـراطيـة ، حيـث إنها تعنـى شرعيـة التعـدد، لا السيـاسـى فقـط ، بـل والاجتماعى والاقتصـادى والثقافى والدينى . وبهذا فـإن التعددية ، ترمـز إلى أمة تبنى على التعدد الداخلى ، والتنوع بين جماعاتها .

ولكن لعبـة فرض الشروط ، جعلت الحوار يبـدأ برفـع شعار الديمقـراطية ، والبعد عن تقييمه وتجنب رفضه. رغم أن الديمقـراطية ، تبنى أساسًا على حرية الفـرد، وحقوق الفـرد ، فى حين أن النمـوذج العربـى الإسـلامى ، يستنـد على الجماعات ، بدءًا من الأسرة ، ويرتكز على حرية الجماعة وحقوقها.

فى هـذا المناخ ، أصبحـت رؤى التغيير، تتبنـى ألفـاظًا وشعـارات ، ليسـت منها ، بقـدر ما هى مفـروضة عليها ، مـن خلال آليـات العنف القانـونى وغير القانونى ، وهو أمر يؤثر بالضرورة على مصداقية التبشير بالأفكار، ويحد من مجال الحوار، ويحجب الحقيقة .

# ثانيًا: بيان للتغيير

## الشـــــرعية والمرجعـــــية

إن الأزمة التى تمر بها الأمتان العربية الإسلاميـة ، أزمة شاملة ، تلقى بظلالها على جميع جوانب الحياة . فلسنا بصدد مواجهة مشكلة محددة ، يمكن أن نبحث عن حـل فنى لها ، ولكننا بصـدد جملة من المشاكـل المعقدة والمتشابكـة ، والتى تنتج من وجود خلل فى الأسس الأولية ، التى يقوم عليها بناء الأمة .

يتضح هـذا جليًا ، من السلسلـة المتصلة مـن الأزمات ، التى لا يخلـو منها جـانب مـن جوانـب حياتنـا ، فعلى المستوى السيـاسى ، هنـاك أزمات تتعلـق بتأسيس قـواعد العمل السياسى نفســه . وكيفية تحديد شرعية الحكــم ، بجانب الأزمات الاقتصادية ، والتأخر العلمى والفنى . وفى السياق الاجتماعى ، نلاحظ خللاً واضحًـا فى جملة القيـم الحاكمة لسلـوكنا . وعلى المستـوى الثقافى ، هنـاك قضية الغزو الثقافى ، وشيوع عدم التجانس فى ثقافتنا عمومًا .

لهذا نـرى أننا بصـدد أزمـة حضـارية ، ونعنـى بها ، أننـا نـواجه مشكلـة فى التأسيـس الحضارى لـلأمة . وهى بهذا مشكلـة فى تحديد القيـم العليا لـلأمة . وعلينا أن نلاحـظ أن الأمتين العربية والإسلاميـة ، تقومان أساسًـا على التضامن بين جماعات متعـددة ، تتفق فى القيم العليا ، وتحدد لنفسهـا طريقًا واحـدًا نحو تحقيق غاياتها المشتركة .

لذلك، فالأساس الأول لنا ، هو كيان الأمة ، بما يعنيه ذلك من أن الكيان العربى الإسلامى، يقوم على فكرة توحد الأمة فى القيم والغايات . وذلك الأساس يمر الآن بمرحلة متأزمة، بشكل جلى وواضح . وبالطبع ، فإن التأخر الذى عانت منه الأمة لعقود طويلة ، كان سببًا فى وضع قيمها موضع الشك ، أو موضع التراجع . يضاف لذلك ما حدث من غزو خارجى، بأشكاله المختلفة ، والذى وصل الآن لحد الغزو القيمى ، حيث تحاول الدول العظمى ، وخاصة أمريكا ، فرض نموذجها القيمى على الأمة العربية .

يتفق إذن ، تراجع مكونات الهوية ، مع محاولات الخارج لسحق هذه الهوية ، مما يجعل أزمتنا الراهنة تبدأ بالهوية أولاً . وفى مواجهة ذلك ، فإن القوى السياسية الفاعلة فى أمتنا ، تحاول أن تطرح نموذجها للتغيير، وفى كل نموذج سنلاحظ أن البداية والجوهر، تدوران حول الهوية . معنى ذلك ، أنه يمكننا أن نحلل الأطروحات الراهنة للتغيير، وما بها من تصورات عن المستقبل من خلال البحث عن الأسس الخاصة بالهوية والقيم .

ونظن أن القيم هى مدخلنا الحقيقى فى التغيير، فأى برنامج يراد منه إخراج الأمة من أزمتها الراهنة ، هو بالضرورة برنامج يحاول تأسيس جملة قيم رئيسية ، ثم يبنى عليها تفاصيل موقفه وحلوله تجاه القضايا والأزمات الأخرى . والحقيقة أن هذا الفرض ، ليس بعيدًا عن الحقيقة ، بل يعبر عنها ، تعبيرًا جيدًا . فالمراقب لما تطرحه المطابع من سطور، يرى بوضوح أن معظم الفرقاء يتكلمون عن المبادىء والقيم والأفكار المجردة . لدرجة يظن معها بعض المراقبين ، أن المناخ العربى مشبع بظاهرة الكلام ، أكثر من الأفعال . وهى ملاحظة فى غير محلها ، لأن وقائع الأزمة المعاصرة للأمة العربية ، ليست محصورة مثلاً فى أساليب الإدارة

السليمة، أو كيفية رفع الكفاية الإنتاجية، بل هى نتاج خلل واضح فى الأفكار المجردة، التى تعبر عن تصورنا عن أنفسنا، وعن العالم من حولنا.

ولأن الخلل وصل إلى حدود القيم والمبادىء، لذلك فكل المشروعات تطرح رؤيتها عن القيم والأفكار. وأصبحنا بصدد مرحلة نختار فيها قيمنا. وهى لحظة فارقة فى التاريخ. لأن الشعوب لا تختار قيمها عادة، بل تولد بها، وتنميها، وتطورها، وتنقلها من جيل لآخر، دون أن تكون القيم نتاج قرار فى لحظة محددة.

لذلك، فإن أى برنامج للتغيير، يبدأ بالقيم العليا، مما أدى إلى دخولنا فى جدل عنيف حول القيم. وهو جدل يمتاز بالمراوغة أحيانًا، والصدام دائمًا. وتلك طبيعة الأمور. لأن القيم المطروحة متصادمة، ليست من جنس واحد، ولا هى نتاج مصدر واحد.

وأهمية الأفكار الأساسية، والقيم والمبادىء، أنها تحدد القاعدة التى تبنى عليها البرامج والمشاريع والأنظمة والقوانين. معنى ذلك، أن الاتفاق على القيم الأساسية، يؤدى بالضرورة، لحصر مشروع التغيير فى نطاق دون غيره. صحيح أن كل منظومة من القيم، تحتمل العديد من البدائل، ولكن كل منظومة أيضًا، تمتنع عن بدائل المنظومات الأخرى.

نقصد بهذا، أن بناء التغيير المنشود، من خلال قيم الحضارة العربية الإسلامية، يعنى أننا نحصر بدائل التغيير، فى تلك المشاريع التى تتفق مع هذه القيم. وفى هذه الحالة يمكننا أن نتعلم ونستفيد من الحضارات الأخرى، فنأخذ من خبراتها دروسًا وعلمًا. ولكننا لن نأخذ منها قيمها، والتى تتعارض مع قيمنا.

كذلك فإن تحديد القيم الأساسية، لـه علاقة مباشرة بوضع أسس الشرعية. وهو بذلك يعد تحديدًا لنظام الأخلاق وكـذلك القانون، ونظام اختيار الحاكم، والمشـاركة فى القـرار السياسـى. وتلك فى ظنـى، قضية شـديدة الأهميـة، لأن أسس الشرعيـة هى التـى تحكم العملية السيـاسية برمتهـا، وبالتـالى تحدد نظام الحكم، كما تحدد نوع واتجاه الحكام، وما يتبع ذلك من قرارات سياسية.

فالقيـم تؤسـس لمرجعية الأمـة، والتى تعنـى الإطار الـذى «نرجـع» إليه فى تأسيـس أفكارنا، وبرامجنـا. والإطار المرجعى، ليس أحادية فى الفكر، بـل هو النطاق المتسـق مع نفسـه، الذى يمثـل ملامـح الحضارة، وروحهـا، وبالتـالى يشكل إفـرازاتها وإنجازاتها. ومـن خلال المرجعيـة العامـة، يتحدد المشترك بين الأمـة، الذى يجعـل منهـا أمة واحـدة، وليسـت شعوبًـا متفـرقة، أو جماعـات متناحرة.

ومن الإطـار المرجعى، تخرج بـدائل متعددة، تختلـف فيما بينها فى الفـروع، وتتفق فى الأصول، التى هى صلب المرجعية، وتمثلها القيم والمبادىء العامة. مما يعنـى أن الالتزام بـالمرجعية، يسمـح بالتعـددية. والالتـزام بالمرجعيـة العربيـة الإسـلامية يشترط التعـدديـة، حيث إنها صلـب قـوة هـذه المرجعية، ومصـدر ازدهـارها. لأن النمـوذج العـربى الإسـلامـى، يقوم أسـاسًـا على فكرة اتفـاق المتعددين. أى أن جماعات ومذاهب وملـلا وطوائف، تتعدد وتتباين، وتختلف فيما بينها، ولكنها تشترك فى القيم العليا، مما يجعلها جميعًا أمة واحدة.

بهذا المعنى، فإن تـأسيس المرجعية والشرعية، هـو تأسيس لدسـتور الأمة، وهو ليس الدستور المكتوب، بل الدستور المتفق عليه بإجماع الأمة، والذى يمثل الأفكـار التى يـؤمن بها الجميـع، أو الأغلبيـة، ويمارسونها فى حيـاتهم بتلقائيـة وعفوية، والـدستور غير الرسمى، هو الأصـل، لأنه جملة الثوابـت والمقدسات

التى تـؤمن بها الأمـة . ومن خـلال إيمان الأمة بدستـورها ، فـإنها تؤسـس نظام حياتها . ومن ذلك يأتى الدستـور المكتوب ، معبرًا عن الصياغة المتفق عليها بين الجميع ، لتحديد مسار الحياة ، ونظمها ، وقواعدها .

فمـن القيـم تحدد المرجعيـة ، ومنهما تخرج أسس الشرعيـة ، ليتشكل دستـور الأمة ، وضميرهـا ، وهويتهـا ، ثم يخرج الـدستور المكتـوب ، كبدايـة لتأسيـس الأنظمة والقواعد الرسمية .

لهذا ، فإن أى مشروع للتغيير ، يجب أن يبـدأ من منطلق الاتفـاق على تحديد دستور الأمة ، وهـو عمل يجب أن نفهمه حق الفهـم . فالمقصود به ليـس وضع برنامج عمل سياسى من قبل تيـار ما ، ثم عرضه على الناخبين ، بل المقصود هو العمل التفاعلى من طليعـة الأمة مع الناس أنفسهم . وهى عمليـة تميز الشعوب العربية ، حيـث يتم طرح الأفكار ، وتـأكيد القيم ، بأسلـوب الاتصال الجماعى الاجتماعى حيث إن الأمة العربية الإسلامية ، تتميز بالعرف وقوته . ومنه نجد أن قيمًا كثيرة تحكمنا من خلال تداولها عن الناس ، فى لغتهم الفطرية البسيطة .

ولذلك فإن التغيير يبدأ من خلال فهـم اللغة القيمية السائدة لدى الناس ، والتعبير عنها فى صيـغ فكريـة وثقافيـة ، وتأصيلهـا ، والكشف عـن تاريخهـا ، وتقييم آثـارها فى التاريـخ . وهى عملية لإعـادة إنتاج القيـم الأصليـة ، الموجودة فعلاً ، ليس فقط فى التاريخ ، بل فى الحاضر ، وهى تلك القيـم الموجودة دائمًا ، فى الكلمات نفسهـا ، واللغة فى حـد ذاتها ، ولكن هـذه القيم المضمـرة فى حياتنـا ، تحتاج لإعـادة إنتاج ، أى إحيـاء ، وبعث جديـد ، يجعلها أكثـر وضوحًـا وقوة . ويؤسس منها رؤية متكاملة ، عن هوية الأمة .

وهذا العمـل فى صلبه ، محاولـة لإعادة طـرح ما يـؤمن النـاس به ، بـاجتهاد

جديـد ، وفكر تجديـدى ، وإعادة تلـك الصيغ مـرة أخرى للنـاس ، ثم تـدور الدائرة ، بين الطليعة والناس ، وفيها يتم بعث قيم الأمة وهويتها من جديد .

ومن خلال تلـك العملية ، يتم طرح إجماع الأمة ، بوصفـه عملية اجتماعية ، جماعية ، تعبر فيهـا الأمة ، وجماعـاتها ، عن التـزامها بـالقيم المعبرة عنهـا . ومن الاتفاق المفضى للإجماع ، تطرح الأمة دستورها مرة أخرى ، ومنه تحدد المرجعية ، ومن ثم الشرعية . وبهذا تتحقق الخطوة الأولى ، فى أى برنامج للتغيير.

# المرجعية ... اعتدال وتطرف

إن التأكيد على أهمية المرجعية ، بوصفها إطارا حاكما لكل التحركات المستقبلية ، ليس من قبيل فرض الماضى على الحاضر أو المستقبل . فالبعض قد يظن ، أن الالتزام بالمرجعية يعنى أننا أسرى التاريخ الماضى وما حدث فيه . وهذا أمر غير صحيح . فلا الماضى قابل للإحياء مرة أخرى ، ولا المرجعية يمكن أن تستمر بالالتزام بالتاريخ حرفيًا .

على العكس من ذلك ، فإن الالتزام النصى بالتاريخ ، يجعل الالتزام بالمرجعية الحضارية أمرًا سلبيًا . والأهم من ذلك ، أن تصور المرجعية بوصفها أحداثًا فى التاريخ ، أم ينطوى على مغالطات شديدة . لأن الأحداث فى حد ذاتها ، وفى نصها وحرفها ، هى شكل تناسب مع ظرفه ، بكل ما يعنيه ذلك من تفاصيل الحياة ، وأساليبها وأدواتها .

وعندما نفكر فى إعادة التاريخ ، كما كان ، نجعل المرجعية تصورا استرجاعيا جامدا . وهو ما يؤدى فى النهاية لجمود «المرجعية» نفسها . نعنى بذلك أن تحقيق مرجعية الأمة من خلال إعادة إنتاج ماضيها ، يجعل الالتزام بالمرجعية لا يفضى للتقدم والازدهار، بل يؤدى إلى التأخر والتراجع .

والالتزام بالماضى فى حد ذاته ، يجعل الإطار المرجعى غير فاعل . فعندما

نحصر تصورنا لمرجعية الأمة فى أحداث ووقائع وأشكال بعينها ، فإن ذلك يجعلنا نمارس اليوم مواقف وسلوكا غير ملائمين لما يحدث حولنا . وهكذا تتحول المرجعية إلى أداة للتأخر.

وبجانب هذا ، فإن التأخر أيضًا ، وفى حد ذاته ، ينتج من جمود آليات وبناءات الموروث . فعندما تميل الأمة لعدم تطوير أوضاعها ، وآلياتها ، وبناءاتها ، فإن ذلك يجعلها غير قادرة على ارتياد الجديد ، وتحقيق الأفضل . والأمة التى لا تطور وتجدد من بنائها ، أمة تتجه نحو التأخر، على معايير الازدهار والنهضة . ونقصد من هذا ، أن الالتزام بالمرجعية ، فى ثوب جامد لا يتطور، هو إحدى الحالات التى تؤدى إلى التأخر. وبذلك ، فإن الحالة التى وصلنا لها ، هى نتاج جمود فى قدرة الأمة على التجديد ، بجانب العوامل الخارجية التى أدت إلى زرع أنظمة مستوردة ، على حساب النماذج الأصيلة .

لهذا ، فإن الالتزام بالمرجعية ، الذى يجعلها تاريخًا حرفيًا ، وقوالب ثابتة ، ليس وسيلة للتقدم ، رغم أنه اتجاه ملتزم بالمرجعية . بجانب أن هذا الالتزام الشكلى ، يعيد إنتاج الماضى ، ومعه يعيد إنتاج آليات التأخر، التى تقوم أساسًا على عدم القدرة على التجديد .

من هنا ، علينا أن نفرق بين المقدمات ونتائجها ، فيما يخص الموقف الحضارى برمته . لأن الالتزام بالمرجعية ، هو أمر ضرورى فى حياة كل أمة . لأن ذلك يعنى ، أنها أمة تحافظ على هويتها ، وتقر أن لها هوية خاصة ، وتترجم ذلك فى شكل قيم ومبادىء وأفكار أساسية ، والتى هى جوهر المرجعية . فلا توجد أمة ليس لها إطار مرجعى ، بالمعنى الذى نقصده ، لأن المرجعية هنا ، هى التى عرفت وميزت الأمة ، عن الأمم والشعوب الأخرى . كذلك فالمرجعية ، هى

الجوهر المتفق عليه من الجميع والذى يحوز إجماع الأمـة ، وبالتالى فهى الإطار الذى جعل من الأمة ، كيانًا واحدًا .

وعندما نؤكد على ضرورة الالتزام بـالمرجعية فى أى مشاريع للتغيير ، فإن ذلك مرده إلى أن الأمة لـن تحقق نهضتها دون أن يكتمل وعيها بـذاتها ، ودون أن تؤكد القيم الجوهرية ، التى تجمعت الأمة حولها ، وتحقق بذلك وحدتها . بالإضافة إلى أهمية الالتزام المرجعى ، بوصفه أداة لتحقيق التناغم والتناسق بين مختلف جوانب الحياة ، وتوجيـه كل الآليات والنظم ، نحو غـايات واحدة ، هى تلـك الغايات التى تحقق ميول الناس وتفضيلاتهم واختياراتهم ، وتحقـق لهم - بذلك - السعادة والرضاء .

ولكن الالتـزام بالمرجعية ، لا يؤدى إلى نفس النتائج ، وتلك فى ظنـى قضية هامة . وهى أيضًا أحد مصـادر الالتباس ، عن قصد أو غير قصد . لأن الالتزام بالمرجعية ، يميز العديد من التيارات ، ومنه تخرج فصائل متعددة ومتباينة ، ومنه خرج التطرف والاعتدال .

نقصد بـذلك ، على وجـه التحديد ، أن نـؤكد أن التطـرف خرج مـن سياق مرجعية الأمة الحضـارية ، وكذلك الاعتدال خرج مـن نفس السياق . ولهذا فإن البعض يحاول أحيانًـا أن يؤكد أن التطرف والاعتدال ، يمثلان معًـا تقسيم عمل ولهما غايات واحدة . ولكن هذه الرؤيـة ، تستخدم بغرض سيىء ، حيث يراد بها إلصاق تهمـة العنف بالجميـع ، وبالتـالى عقاب الجميع ، على عنـف البعض . وهذا الاستخـدام المغرض فى حد ذاتـه ، يشوه صورة الواقع ، ويحولـه إلى حرب أهلية .

والأصح أن نـؤكد أن الإطـار المرجعى لـلأمة ، يمكـن أن يفرز العـديد مـن

التيارات، ولكل منها أساليبه، وأهدافه، وأفكاره. ورغم أن الجميع يلتزم بالقيم العليا، إلا إن كل فريق، يفسر هذه القيم بأسلوب مختلف، ويخرج منها باجتهادات مختلفة. والنتيجة أننا بصدد تيارات تمثل المرجعية، لا تختلف فى الأساليب فقط، بل تختلف أيضًا فى الفكر والبرامج. فمن يظن أن الاختلاف بين التطرف والاعتدال، هو اختلاف فى الأسلوب فقط، يخطىء فى ظنه.

نقصد بهذا، أن الفرق بين الاعتدال والتطرف، ليس فرقًا بين العنف والأساليب السلمية، ولكنه فرق فى المنظومة الفكرية نفسها. فالمرجعية لا تحدد الأنساق الفكرية، ولا تحدد الاجتهادات، بل تحدد فقط المبادىء العامة الأساسية.

وهذا الوضع ليس غريبًا، بل هو شائع فى كل الحضارات. ففى الحضارة الغربية، سنلاحظ انقسامها إلى معسكر يسارى، وآخر يمينى، وانقسام الأول إلى شيوعية واشتراكية، والثانى إلى نازية ورأسمالية وليبرالية. وكل هذه التيارات، تعبر عن المبادىء الأساسية للحضارة الغربية، والتى تتمثل فى المادية والرفاهية والتقدم الصناعى والعلم والمرجعية العقلية المطلقة... وغيرها. وكما فى الغرب، كذلك بالنسبة لنا، سنلاحظ أن بعض التيارات التى تخرج من المرجعية، تظهر فى فترات، وفى بعض الأماكن، ولكنها ترفض فى النهاية، أو لا تصبح سائدة، بل تمثل أقلية غالبًا. وهى تيارات تمثل التطرف، الذى يمكن أن ينتصر ويسود، ولكنه ينهزم فى مراحل أخرى. ومثال ذلك النازية، التى حكمت مصير الغرب، ثم انهارت، وأصبحت مرفوضة، ثم عادت للظهور فى إطار ما زال محدودًا.

وبنفس هذا الفهم، علينا أن نفهم التطرف والاعتدال فى سياقنا الحضارى فرغم أنهما من مصدر واحد، إلا إن لكل منهما إطاره الفكرى واجتهاداته.

التطرف مثلاً، يميل فى بعض تجلياته، إلى القول بأن الالتزام بالمرجعية، هو إعادة إنتاج الماضى. وقد ظهر هذا التصور لدى العديد من الجماعات الإسلامية فى السبعينيات. وهنا سنلاحظ، أن هذه الفكرة لم تدم طويلاً، ورغم استمرار وجود التطرف، إلا إن الكثير من أفكاره تختفى على مراحل.

والسبب فى ذلك، أن هناك أفكارا غريبة لا تدوم. ولذلك سنجد أن التطرف يتخلص تلقائيًا من الأفكار الغريبة. مثل استخدام السيف فى الحرب. ولكن الجانب الذى يستمر مع التطرف، هو الجانب الصدامى العنيف، وما يتبعه وينتج عنه ، من فكر.

لأن جوهر فكر التطرف، يقوم أساسًا على الحل الصدامى للمشكلات، مع التركيز الواضح على إدانة المسئول، وتوسيع دائرة الاتهام، والدخول فى حرب مع النظام السائد. وهذا الجانب الصدامى، هو أكثر ما يبقى فى التطرف، ويغذيه، وسببه ذلك المناخ المؤدى إلى تفاقم المشكلات، إلى حد يجعل احتمال وجود تيار صدامى عنيف أمرا واردا.

إن وراء التطرف والاعتدال، بوصفهما تيارين يعبران عن مرجعية الأمة، فكرة هامة، وضرورية، خاصة عندما تنادى بالالتزام بالمرجعية كشرط للتغيير. فالمرجعية ليست خيرًا أو شرًا، بل هى إطار جامع للموروث، ومحدد للهوية، ويمكن أن يخرج منه بدائل متعددة، وكذلك يمكن أن يوظف فى اتجاهات مختلفة.

فالأمة ملتزمة بمرجعيتها، لأنها الإطار المحدد لوجود الأمة وهويتها والمشترك بينهما. ولكن المرجعية ليست خيرًا أو شرًا، بحيث نقبلها أو نرفضها بشكل مطلق. ولكن المرجعية هى جملة من القيم والمبادىء، أى التفضيلات، التى يمكن أن توظف فى إطار يؤدى إلى الازدهار، أو آخر يؤدى إلى التأخر.

بالطبع ، فـإن الدين كإطار مـرجعى ، له صفة أخـرى ، فهو خير ومقدس ، لأنه يتجـاوز تفضيلات البشر، أو اختياراتهم التاريخيـة . ولكن المرجعية الـدينية أيضًا ، يخرج منها تيـارات مختلفة ، بعضها يميل للجمـود فيدفع الأمة للتـأخر، وبعضها يميل للتجديد ـفع الأمة للازدهار.

لذلـك فالالتزام بـالمرجعية ، فى ظل الأزمة الشـاملة لأمتنا ، يـؤدى إلى ظهور تيارات متطـرفة ، تمثل حالـة الدفاع عـن النفس ، والحلول الصداميـة العنيفة ، ويؤدى أيضًا إلى ظهور تيارات معتدلة ، وهى التى تحمل مشروع التغيير، وتعمل من أجل النهضة .

# شــــروط الوطنيـــة ... والمرجعـــية أيضًا !

إن الموقف الـراهن لـلأمة العربيـة الإسلاميـة ، يكشف بوضـوح عن مـأزقها وأزمتها ، اللذيـن يتمثلان فى ضياع التوجـه الأساسى . فأى أمـة ـ أو أى كيان ـ توجـد بسبب توحدهـا ، وتميزها عن غيرهـا ، وأيضًا بسبب توجههـا إلى أهداف محددة . ينطبق هذا على الأمة ، كما ينطبق على الجماعات ، حتى الأسرة . فالكيان المتماسك لـه العديد مـن الأركان ، تبدأ بتعـريفه ، أى هـويته ، ثم آليـات عمله وتماسكه ، وأيضًا أهدافـه النهائية . والهدف أو الغاية العليا والنهـائية ، هى تلك القيمة التى يتحرك الكيان نحو تحقيقها ، ممـا يجعل حركة الكيان وأجزاءه ، تتجه نحو غاية محددة .

ولنتصور أمـة تحركها أهداف متبـاينة ومختلفـة ، وربما متعارضة ، فحـالها لن يكـون إلا التفكك . لأن حـركـة الأفراد والجماعـات ، إذا اتجهـت نحو أهـداف متعارضة ، فـإن نتاج سلوكهم ومـواقفهم سيتعارض ، مما يخلـق الصراع . وتباين الأهداف درجات ، بمعنى أن التباين فى حد ذاته ليس سببًا للتفكك ، بل درجة التباين قد تكون السبب . نعنى بذلـك ، أن الأهداف لها مستويات ، منها ما هو نهائى ، وأصلى ، ومنها ما هو فرعى . وحسب درجة التباين فى الأهداف ، داخل الأمة الواحدة ، يتحدد مصيرها .

والأمة، فى حال ازدسارها وتقدمها، تتجه نحو أهداف مشتركة، هى غاياتها العليا. وهـذا لا يمنع وجود تبـاين فى الأهداف الفرعيـة. لأن كل فرد ــ مثلاً ــ يختلف عن الآخر فى ظروفه وأحواله، وبالتالى أهدافه. لذا فتعارض المصالح أمر حتمى، حسب طبيعـة البشر. ولكن العامل الهام هنا، هـو مستوى التعارض. لأن التعارض كلما كان فى المستوى الفرعـى، كان طبيعيًا، وكلما كان فى المستوى الغائى النهائى، كان فى حد ذاته سببًا أو نتاجًا للأزمة.

الأمة إذن، حـال تحققها ككيان ناهـض، تتجه نحو أهداف عليـا واحدة، وهـى الأهداف الأصليـة، أى الأصول ثـم تتفـرع من تلـك الأهداف، أهـداف أخرى فـرعية، وفيهـا يظهر الاختـلاف بين الجماعات، بـل وبين الأفراد داخـل الجماعة الواحدة. والاختلاف فى الأهداف الفرعية، يعنى اختلافًا جزئيًا، لا يؤثر على تحقيق الأهداف العليـا. فنجد أهدافًا فـرعية مختلفة، ومتباينـة، ولكن كلها يتجه نحو تحقيق الأهداف العليا المشتركة.

تلك الصـورة، تخص أمتنا العربيـة الإسلامية، على وجـه الخصوص. لأن الأمة فى مفهومها العربى الإسلامى، أمة الوحدة والتعدد. وإذا طبقنا ذلك على موضـوع الأهداف، فإن الصـورة المثالية لـلأمة العربيـة الإسلامية، تتحقـق من خلال توحـد فى الأهداف العليا، وتعدد فى الأهداف الفرعيـة، حيث إن التعدد فى الفرعى، مفضٍ للثراء والحيوية، ويـؤدى إلى تعدد طرق الوصول إلى الأهداف العليـا. كذلـك يؤدى إلى تحقيـق الأهداف العليـا من أكثـر من زاويـة وطريقـة وأسلوب. ذلك التعدد الذى نقصده، هو المنشىء للتكامل لا للتعارض، ومنه تتعدد توجهات الجماعات المكونة للأمة. فتتكامل أنشطتها نحو تحقيق الأهداف العليا المشتركة.

وهذه الصـورة نجدهـا فى مختلف الحضارات، ولكـن بطبيعة مختلفـة. ففى

الحضـارة الغربيـة ، هناك المصلحـة العليا التـى تحميهـا وتمثلها الـدولة ، وهـى الصالـح القومـى ، وبعدها يجوز التنـافس والتعـارض والصراع . بل إن الصراع الناتج من تعارض المصالح ، هو أساس فى الحضارة الغربية ، حيث إنه يؤدى إلى استقلال وحمايـة المصلحة العليا ، وعـدم استئثار أى جماعة بمصلحتهـا . نعنى بذلـك ، أن المصلحة العليـا فى الحضارة الغـربية ، نـابعة مـن الدولـة والنظام ، وتستفيد من تعارض المصالح ، وصراع الأفـراد ، لأنهما يتيحان لها البقاء بوصفها المصلحـة المفروضـة على الجميـع . وهذه المصلحـة المفروضـة ، تحميهـا الدولـة وترعـاها ، وتفرضها ، لأنها بـدون الدولة سـوف تتحطم بسبب التصاق كـل فرد بمصلحته الخاصة .

نفهم من هذا أن المصلحة العامة ، توجد لدى كل أمة أو مجتمع . ولكنها فى النموذج القائم على الـدولة ، تتحول لمصلحة قـانونية مفروضـة على الجميع بقوة الدولة ، وفى النموذج القائم على الأمة ، هى غـايات وقيم عليا ، تؤمن بها الأمة ، وتحققها بالعرف والأخلاق .

مـن ذلـك نصـــل إلى قضيـة هـامـة ، فى مسـألـــة التغيير، والتطلـع نحـو المستقبل . فالأهداف القيمية العليا للأمـة العربية الإسلامية ، محل تساؤل ، وربما شك ! وهذه الأهداف ليست مدرجة بالضرورة على كل برامج التغيير المطروحة . وتلك أزمة طاحنة ، وخطيرة .

لأن المفهوم من التغيير، أننا نشعر بسوء حال الأمة ، ونرجو لها صلاح الحال . أى أننـا بصدد مشـاريع تغيير، هـى مشاريـع «إصلاح» لأحـوال الأمة . وهـذه المشاريع المطروحة علينا الآن ، لا من الغـرب ، بل من أبناء الأمة ، تفتقد للشرط الأسـاسى ، حسـب تصورنـا ، وهـو الالتزام بـالأهـداف العليا لـلأمة ، وقبلهـا اكتشاف هذه الأهداف وتحديدها .

معنى ذلك، أن مشاريع التغيير لها أهداف عليا مختلفة، والأهم من ذلك أن مشاريع التغيير، يحمل بعضها النموذج العربى الإسلامى، وبعضها يحمل النموذج الغربى. مما يعنى، أن هناك مشاريع تتكلم عن غايات الأمة من خلال نموذج التعدد المتكامل، المفضى للتوحد، وأخرى تتكلم عن غايات دولتيه، من خلال نموذج المصلحة العامة التى تفرضها الدولة، ويغذيها الصراع بين فئات المجتمع.

وللتاريخ ومنه، لا يمكن أن يصلح لنا كلا النموذجين، ولا يمكن أن يطبقا معًا فى آن واحد، ولا يجوز أن يتم تداول السلطة بينهما كل فترة وأخرى. بل وأكثر من هذا، لا يمكن أن نعيد إحياء الأمة، ونحن نختلف حولها، وطبيعتها.

والأمر لا يقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه. فهناك خلاف حول الوطنية، من حيث هى قضايا ومواقف. فأمور السيادة محل تساؤل، ولا نعلم كيف؟! نقصد تلك الحالة التى تعم الأمة الآن، وتجعلها تسأل مثلاً عن حقوقها تجاه إسرائيل، وتجعلها تجادل فى مسألة الشرق أوسطية.

وتلك المواقف، فى ظنى، تؤدى إلى ضياع الأمة تمامًا، لأن المسائل الوطنية، عندما تكون محل خلاف، فإن ذلك يعنى أن الأمة محل شك، وأن الخلاف وصل إلى حد تجاوز البديهيات والقيم والمبادىء العليا. وكلها أمور تعبر عن الأزمة، ولا تمثل أى حل لها.

فأى مشاريع تلك، التى تساوم حول السيادة، والأرض، والعرض! إنها ببساطة نتاج الأزمة، ومشاريع للضياع والتبعية، وهى فى جملتها مؤامرة حول الأمة. وهى من فعل وكلاء الغرب، الذين يحاولون فرض هيمنة الغرب علينا،

لأن مصالحهم مع هذا الغرب، ولأنهم فى التحليل الأخير عالة على الغرب وفكره وإنجازه، وهـم بلا جماهير، ولا شرعيـة، ومرجعيتهم ضـد قيم الأمـة، ولكن ـ للأسف ـ أصبح لهم جاه وسلطان بدعم الغرب والأنظمة المتحالفة معه، وقوات أمنها وجيوشها.

المسألة إذن، أن مشاريع التغيير يجب أن تخضـع لشروط الأمة، والوطنية من أول هذه الشروط. وهى تعنى السيادة والاستقلال والكرامة والعزة. أى أنها تعنى أننـا أمـة مستقلة فى أرضهـا وقيمهـا وقـرارهـا ومصيرهـا. وتلك حقـائق، بـل بديهات، لم نكن لنتحاور فيها، إلا بسبب اللغط الذى أحاط بحياتنا الثقافية، وبسبب ذلك الزمن الذى منح للوافد قوة وسلطة ووكلاء.

إن التغيير المنشود، هـو محاولة لإحياء الأمـة، وتحقيق الازدهار الـذى تتمناه وتحلـم بـه. لـذلـك علينـا أن نبـدأ بشروط الأمـة، وأول مثـال لها الموقـف مـن إسرائيل، وأمـريكا، وكل محاولات الهيمنة. فـلا يجوز أن يبدأ أى مشروع للتغيير إلا بالحفاظ على أسس استقلال الأمة، وحيث الحقوق لا تقبل المساومة. لذلك يصبح الاتفاق حول الشروط الوطنية حتميـا وليس اختياريا. فهل يجوز مثلاً أن نساوم فى حق الفلسطينيين فى كامل ترابهم؟ وهل يجوز أن نناقش مصير القدس وكأن هناك بدائل؟!

إن أى مشروع يبدأ بتغيير ثوابـت الأمة، هو مشروع دخيل، وهـو ليس تغييرًا للأفضـل، بل هـو محاولة «لبيع» مستقبـل هذه الأمة. وهـو درجة مـن درجات وأنواع الاستعمار الذى جاءنا على أكتاف وكلائه المحليين.

الثوابت أولاً إذن، وهـى شروط الأمة، وليست شروط أى تيار فى حـد ذاته، لأن الأمة هى مصدر الثـوابت والقيم والهوية. ولذلك يصبـح الالتزام الوطنى،

هو التزام بما حـددته الأمة لنفسها مـن قيم وثوابت ومبـادىء. والأرض والسيادة من الوطنية ، وكـذلك المرجعية ، والقيم ، والمبادىء لأن من يسمـح بتدمير قيم الأمة لصالح قيـم وافدة ، قد فرط فى قيمها ، وهى أعـز عليها من الأرض ، ومن يفرط فى القيم ، سيفرط فى كل شىء ، حتى الكرامة .

# المرجعية المدانة !

إن التغيير المنشود، فى تصورنا، هو عمل نهضوى يقوم أساسًا على إحياء حضارى، ملتزمًا فى ذلك بشروط المرجعية والوطنية. والدعوة للنهضة الحضارية، لا تخلو من صعوبات، بل ومعارك، وربما حروب. ولذلك أسباب خارجية، وأخرى داخلية، نقصد أسبابًا من خارج المشروع وأخرى من داخله. ولكن كلا النوعين من الأسباب، يرتكز على عناصر واحدة. فالأسباب الخارجية، تركز كل اهتمامها على السلبيات التى ظهرت من فصيل أو آخر ونسبت فى النهاية لمشاريع الخصوصية الحضارية. فأصبحت كل سلبيات من داخل المشروع، هى الوسيلة المستخدمة لإدانة المشروع ككل.

فعلى الصعيد الخارجى، تحاول التيارات العلمانية الغربية، هدم كل مشاريع الخصوصية الحضارية، على أساس إدانة هذه المشاريع، ووصفها بالرجعية والتخلف والإرهاب. وهذه المعركة فى جوهرها، أمر مفهوم وطبيعى، حيث إن المشروع العلمانى الغربى يقوم أساسًا على نفى مرجعية الأمة العربية الإسلامية، والقول بالمرجعية العالمية الكوكبية المستمدة من الحضارة الغربية. معنى ذلك، أن المشروع العلمانى الغربى، يجد أساسه فى نفى مرجعية الأمة، لذلك فهو فى حاجة إلى إدانة هذه المرجعية، حتى يكون نفيها مبررًا.

وعلى نفس هذا الطريق، تسير الدول الغربية، بل هى فى الواقع تقود هذا الطريق، وتتبعها الأنظمة العربية المتحالفة معها، وكذلك وكلاء الحضارة الغربية المحليون. والدول الغربية، تحاول نشر فكرها، واعتباره نموذجًا صالحًا للجميع، والتعبير الوحيد عن العصر، وأفضل ما قدمت البشرية. وهى تفعل ذلك بأساليب الإقناع، والإغواء، والإغراء، وكذلك بالترهيب والتخويف. حيث تحاول الآلة الإعلامية الغربية، تقديم الفكر الغربى بكل وسائل الإبهار. وفى نفس الوقت تشويه الفكر العربى الإسلامى. ويضاف لذلك أن اتباع هذا الفكر الغربى، هو الطريق الوحيد للإفلات من مصيدة الحصار الاقتصادى، وغيرها من القرارات التى تستخدم لحصار الأنظمة التى تحاول الفكاك من الهيمنة الغربية.

وهذه القوى المعادية للمشروع العربى، تحاول استخدام سلبيات خرجت من فصائل وحركات ونظم تنتسب إلى المشروع الحضارى العربى الإسلامى، وتنتسب إلى الحركات الإسلامية بوجه خاص. والسائد أن بعض المدافعين عن المشروع الحضارى، ينفون انتساب بعض الحركات المدانة له، ولكن الأصح أن نضع الأمور فى نصابها الحقيقى.

فكل التجارب الإسلامية، تنتسب للمشروع الحضارى العربى الإسلامى، أو المشروع الإسلامى عامة، من حيث إنها حركات قامت على أساس المرجعية الشرعية للأمة، وقاومت عمليات الهيمنة. وكلها تهدف إلى إحياء الخصوصية، وإعادة التواصل مع التاريخ، والالتزام بقيم الأمة.

ولكن انتساب حركات كان أداؤها سلبيا، للمشروع الحضارى، لا يعنى أن المشروع نفسه سلبى ومدان، بل إن وجود هذه الحركات يحكى فصولاً هامة من تجربة إحياء الأمة العربية والأمة الإسلامية.

نعنى بذلـك ، أننا نؤكد على أن طـريق التغيير المنشود ، ينتسب للمـرجعية ، ولكن ذلك لا يعنى أن كل محاولات التغيير ستنجح ، وأنها كلها ستكون محاولات إيجابية ، وتلـك حقيقة هـامة ، وخـاصة إذا وضعنـا فى اعتبارنـا صعوبـة التغيير نفسه. وتتضح الرؤية ، عندما نضع محاولات التغيير فى ضوء الأزمة الراهنة ، وفى سياق الحروب الخارجية الموجهة ضد المشروع .

فالأزمة الراهنة ، ليست من طبيعة عادية ، وليست متكررة فى تاريخنا . لأن ما يحدث الآن ، أدى إلى هدم الكثير مـن الكيانات التراثيـة ، وفرض أنظمة معـادية لقيـم التراث. كـذلـك فـإننـا نعيـش أزمـة تـراجـع قـوتنـا ، ووجـودنـا ، وكرامتنا . ويضاف لذلك ، أزمـات متعددة فى مختلف الجوانب العملية للحياة . وهذه الأزمة المركبة ، أظهرت لدى قطاعات من شباب الأمة ، اتجاهات رافضة ، يختلط فيها الإحباط بالاكتئاب بالغضب الشديد .

ونتصور أن ما يحدث الآن ، هو هيمنة لفكر مغـاير ومعاد لقيم الأمة ، وهذه الهيمنة تزايـدت عبر القرنين التاسع عشر والعشريـن . ومع تزايد الهيمنـة ، تزايد تطرف وغرابة رد الفعل . فظهر الفكر المتطرف ، الذى يرفض كل شىء ، ويحاول أن يعتزل العصر والحاضر تمامًا . ومن هنا ظهرت فكرة التكفير وغيرها .

فـالأزمة الحضـارية الشـاملـة ، جعلت ردود الفعـل تتجـه نحو مـزيد مـن التطرف ، فى محاولة لإيجاد صيغة فكـرية لرفض كل ما يحدث ، ومحاولـة تأسيس حياة جديـدة ، غالبًا ما تتسم فكرتها بالبدائيـة والمثالية معًا . ودلالـة ذلك ، أن خطورة الأزمة التى نعيشها ، تدفع البعض إلى البحث فى المرجعية عن كل ما هو مقدس وبسيـط ومطلق ونصى ، ومحاولة صيـاغة فكر من هـذه المطلقات. وفى ذلـك ، أولاً دفاعًـا عن المرجعيـة والموروث ، وثانيًـا احتماءً بالموروث . ولهذا فـإن معظم التصورات التى خرجت فى فكر متطرف ، كانت تعالج الواقع ، عن رؤية

تكشف مشكلاته، وتعجز عن فهمها، أو محاولة تجاوزها، أو طرح بديل واقعى لها. لهذا فإن التطرف، كان وما زال، رؤية تفترض وجود حق وباطل وليس بينهما متشابهات، وهى رؤية تواجه واقعا مأزوما، أصبح غالبه ليس حقا ولا باطلا، بل متشابهات. أى أنها رؤية تحدد بتشدد الصواب من الخطأ، كرد فعل لواقع لم يعد يعرف الصواب من الخطأ.

لهذا جاء من المرجعية، العديد من المحاولات المتطرفة، وهى محاولات، احتجاج ورفض، أى أنها تحتج على الواقع الراهن وترفضه. وهى رغم انتسابها للمرجعية العامة للأمة، إلا أنها لم تستطع تجديد المرجعية أو إحياءها، بل اعتمدت أساسًا على أسلوب البحث عن «المطلق» فى المرجعية، ثم الدعوة «الحاكمية» هذا المطلق. وهى بذلك قدمت النموذج الذى استخدم فى الهجوم على مشاريع الخصوصية الحضارية، واتهامها بعدم احترام الرأى الآخر، ومعاداة الديمقراطية، والميل للحكم الدينى الديكتاتورى، وغيرها من التهم.

التطرف إذن نتاج الأزمة الشاملة، فماذا عن الحروب المحيطة بالمشاريع الحضارية؟! نتصور أن هذه الحروب، هى سبب تزايد العنف إلى هذا الحد الذى وصلنا له، فى دول عربية عديدة. صحيح أن حركات التطرف، غلب عليها نزعة للعنف منذ بدايتها، نتجت من تصورها أن «الوافد» أى «الكفر» حسب تعبيراتها، مفروض بالقوة، ولذلك لا يمكن إلا نزعه بالقوة، ولكن تزايد الحصار حول المشاريع الإسلامية، المعتدلة والمتطرفة، وحصار الحركات المتطرفة، ومحاولة تدميرها بالكامل، كل هذا أدى إلى تحول العنف إلى حالة عامة، بحيث لم يبق لدى هذه الحركات من دور، إلا استخدام العنف.

والعنف هو نوع من رفض المناخ المحيط، وهو فعل رافض يهدف إلى التخلص من البيئة المحيطة، وعناصرها المحيطة. مما يعنى، أن العنف ظهر

بسبب تصور أن المناخ المحيط بالأمة، مناخ يقضى عليها، وهو مفروض عليها، ولا يمكن أن نتعايش معه. لذلك جاء العنف كوسيلة لتغيير هذا المناخ المحيط، عن طريق إبطاله، وهدمه.

ولكن ذلك «المناخ» المفروض، له قوة وسلطان، وتحميه أجهزة الأمن والجيوش. وقوة الدول الغربية، وآليات الهيمنة. لذلك ظهرت دائرة العنف، لأن «المناخ» نفسه عنيف، له قوة، ويستخدمها، ويلوح بها. لهذا أصبح الرد على ذلك مزيدًا من العنف، الذى ولد المزيد من العنف من الأنظمة الحاكمة لهذا «المناخ».

هذه الملابسات، جعلت الرفض يسبق الوعى، والثورة تسبق النهضة، والهدم يسبق البناء، والعنف يسبق الإصلاح. نقصد من هذا، أن اشتداد الأزمة، وحصار الحركات الإسلامية، تسببا فى ظهور حركات الرفض، واحتلالها لمساحة كبيرة من التأثير، على حساب حركات النهضة والإصلاح.

ونتصور أن هذا أمر طبيعى، أو من سنن التاريخ. لأن الرفض يسبق قدرة الأمة على النهضة. فأولا يمكن أن نكتشف أن القيم المفروضة ليست منا ولا تعبر عنا، ثم مع مزيد من التجربة والوعى، تتبلور رؤى متكاملة للنهضة. ولكن هذا الاستباق نسبى، ففى أمتنا، سنجد تاريخًا للإصلاح والنهضة يبدأ أولاً، ويمتد حتى الآن، من الأفغانى حتى اليوم، وعبر تاريخ الإخوان المسلمين. ثم خطا آخر للعنف والرفض، بدأ منذ السبعينيات واستمر حتى الآن، ويلامس نهاية القرن العشرين، وأصبح يحتل مكانة بارزة فى الأحداث.

ويمكن أن نفسر ذلك، بأن حركات الإصلاح ظهرت عندما كانت أزمتنا هى التأخر والتخلف، وحركات العنف ظهرت عندما أصبحت أزمتنا هى هدم

قيم الأمة وتراثها. وحركات الإصلاح خرجت من واقع يعى مرجعيته تمامًا، ويرى أنها لم تعد فاعلا، فحاول إحياءها، أما حركات العنف فخرجت من واقع مؤسس على نظام معاد للأمة، فخرجت تحطم هذا الواقع، وتهدم كل أشكاله ومؤسساته ورموزه.

واستمرار حركة الإصلاح والنهضة، يفهم من خلال استمرار الوعى بالموروث فى قلب الأمة، وعبر جماهيرها. فظلت الأمة الواعية بمرجعيتها، سببًا فى وجود حركات للإصلاح والنهضة، ومشاريع فكرية، وغيرها. ولكن حركات العنف، ركزت جل اهتمامها على الأنظمة الحاكمة، وقوتها التى تفرض بها قيمًا مغايرة. وبالتالى لم تؤمن هذه الحركات بالإصلاح، لأنها رأت أن قوة الدولة كافية لهدم أى مشاريع للإصلاح.

وحتى حركات الإصلاح، سنلاحظ أنها انقسمت إلى حركات تدعو إلى التمسك بمقدسات الأمة، كدعوة عامة، ومشاريع فكرية أبحرت فى الموروث وتحديات العصر، وحاولت أن تقدم فكرًا متكاملاً يصلح لبناء نموذج حضارى متجدد. والسبب فى ذلك، حسب تصورنا، أنه فى حالة فقدان الوعى الرشيد بقيم الأمة وثوابتها، تصبح المهمة الأولى، وخاصة بالنسبة للحركات الجماهيرية، هى إعادة هذا الوعى، الذى يدرك ويفهم موروثه وقيمه، ويستطيع أن يعرف الفرق بينه وبين الوافد، ويميز الصالح من الطالح.

أما المشاريع الفكرية، فإنها تأتى بعد ذلك، لأنها تؤسس نفسها على وعى متكامل، يعرف نفسه، وهويته وقيمه. وعلى أساس من هذا الوعى العميق، يمكن نشر الرؤى الفكرية المتكاملة. لهذا، فإن أعداء المشروع الحضارى، كثيرًا ما اتهموا الحركات الإسلامية، بأنها لا تقدم إلا الشعارات، ولا تقدم برامج. والواقع أن تقديم البرنامج، يحتاج أولاً إلى تأسيس المقدمات. لذلك فإن البداية

ليست بالشعارات كما يقال، ولكن القيم الأساسية، التى تعبد للوعى إدراكه الصحيح بذاته. ثم بعد ذلك، فإن الوعى بالذات يترجم نفسه فى رؤى وبرامج، ويصبح قادرًا على استيعاب تجارب الآخرين، وتجارب تاريخه، ويصل لمرحلة الإبداع التى تمكنه من تجديد «أصوله» فى إنجاز يتجاوز الماضى، ويمثل استمرارًا له، فى آن واحد.

تلك هى أزمة برنامج التغيير الملتزم بالمرجعية، والتى استخدمت لتجعل مرجعية الأمة كلها مدانة. أزمة تنبع من تعقد الموقف وضراوة اعتدائه على قيم الأمة، مما جعل المشاريع الموجهة لتغيير هذا الواقع، تشوبها سلبيات عديدة. وهى فى النهاية، تجارب لإحياء أمة، تصيب بقدر أو آخر، وتخطىء بقدر أو آخر. وكلما ضاقت الظروف من حولها، كلما دخلت فى دائرة المعارك المتتالية.

ووسط هذا الواقع، فإن التغيير الملتزم بالمرجعية، رهن بالقدرة على النهضة، التى هى جماع الرؤية الفكرية، والتجديد الشامل، والحركة الفاعلة. وهذه العناصر توجد فى واقع أمتنا، وتأخذ طريقها إلى التحقق، ولكن القوى المعادية للأمة، تحارب مشاريع النهضة، تحت تبريرات تستقيها من تجارب التطرف والعنف.

والأغلب فى توقعنا، أن عناصر النهضة، تكتسب من وعيها و إبداعها وتجديدها ومن التزامها بالمرجعية، وحيازتها للشرعية، تكتسب من كل ذلك، قوة مضافة، تجعلها تصل لمرحلة مواجهة أعدائها من خلال قدرتها على تجاوز أزمات الواقع، برؤى جديدة، تعبر عن الأمة، وتترجم قيمها وأحلامها.

# التغيير والدولة

إن كل قوى التغيير فى سعيها لنشر رؤيتها، تواجه بالدولة، ويصبح عليها أن تحدد موقفها منها. وبداية القضية، تكمن فى كيان الدولة المتضخم والطاغى، وخاصة فى بعض الدول العربية، ومنها مصر. ففى النموذج المصرى، سنجد أن أى قوة تريد التغيير، تواجه بدولة قوية تملك وتحكم، وتقوم بكل الأدوار والوظائف. لذلك يصبح على قوى التغيير أن تحدد موقفها من هذا الكيان.

وعلى الجانب الآخر، سنجد أن كيان الدولة يتورط كثيرًا فى القضايا السياسية والتنافس السياسى. بمعنى أن النخبة الحاكمة لجهاز الدولة، تورط الجهاز فى تأييدها، وكذلك تورطه فى صراعاتها مع القوى السياسية الأخرى. وهذا الأمر ينطوى على مغالطة واقعية، حيث إن جهاز الدولة، هو أداة لتسيير أمور البلد، والقيام بالمهام التنفيذية، ولكنه ليس قوة سياسية، أو تيارًا سياسيًا، بل هو جهاز مكون من الكيان الإدارى، والخبراء، والأجهزة التنفيذية.

وإذا نظرنا إلى نموذج الدولة فى العالم العربى، سنجد أن الغالب عليه النمط الغربى المستورد. فالدولة فى أوطاننا، أقيمت على النموذج الغربى، الذى يرتكز على وجود دولة متضخمة تمثل القومية والهوية والحدود. ولكن هذا النموذج،

عندما تم استيراده، ومحاولة إعادة إنتاجه فى بيئتنا، أقيم بشكل مشوه، يختلف عن الأصل الغربى، وهو ما يحدث دائمًا فى عمليات التقليد والنقل، التى لا تراعى الفروق الحضارية.

نقصد بذلك، أن الدولة فى الغرب، هى عماد وجود المجتمع، والممثل الوحيد له. من حيث هى المحددة للمصلحة العامة، ولتوجه المجتمع، ولقيمه الأساسية. ثم هناك القوى السياسية المختلفة، التى تمثل تنويعات على المصلحة العامة، من حيث الأولويات والوسائل وغيرها. لذلك تتداول القوى السياسية السلطة، مع استمرار وجود الدولة، واستقرار وجودها. والفرق الحادث مع تغير القوى السياسية، يظهر فى تغير توجهات الحكم، وبالتالى حركة جهاز الدولة، فى اتجاه أو آخر، دون أن يخل ذلك بالأسس التى أقيمت عليها الدولة.

أما فى تجربتنا مع نموذج الدولة المستورد، فإن جهاز الدولة توحد مع جهاز الحكم، والنخبة الحاكمة. حيث إن النخبة التى استولت على مقاليد الأمور عشية الاستقلال، هى التى ورثت الدولة من المستعمر، وهى التى أعادت بناءها. وتوحدت النخبة الحاكمة مع جهاز الدولة، لأنها وجدت به، ووجد بها، وأصبح استمرارها رهنًا بسيطرتها على الدولة، وكذلك رهنًا بقوة الدولة.

نعنى بهذا، أننا نواجه حالة خاصة، فالنخبة الحاكمة، نخبة إدارية عسكرية وصلت لمكانتها من خلال تدرجها فى السلم الوظيفى، ووصولها لدرجات عليا داخل جهاز الدولة. فأصبح مشروعها بعد ذلك، مركزًا فى الدولة، وتحديثها وتقويتها، وإضافة مشاريع جديدة لها. بل إن خطاب النخبة الإدارية العسكرية، هو فى جوهره خطاب دولتى، يتكلم عن المرافق والتصنيع، وإنجازات الدولة، وليس خطابًا سياسيًا له توجهات متميزة.

نصل من ذلك، إلى لب أزمة التغيير فى حاضرنا العربى، لأن نظام الحكم لم يعد قوة سياسية تنافس القوى الأخرى، بل أصبح مع مرور تجربته منذ الاستقلال، نخبة الدولة، التى تحكم الدولة، وبالدولة. على هذا يمكننا أن نتصور الوضع عند حدوث تغير سياسى عن طريق الانتخابات مثلاً، سنجد أن مشهد الجزائر، هو المشهد الوحيد المفهوم. وبغض النظر عن فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فى انتخابات ١٩٩١، فما حدث فى الواقع أن هناك قوة سياسية وصلت لمشارف الحكم. ومعنى ذلك أن قوة أخرى ستخلى المكان. وهذا الأمر جائز عندما تكون الدولة مستقلة ومحايدة، ولا تعبر إلا عن المصلحة العامة، ولكن عندما تكون الدولة مرتبطة بالنخبة الحاكمة لها، والأخيرة مرتبطة بالأولى، وعندما يكون وجود النخبة الحاكمة مرتبطا باستمرار سيطرتها على الدولة، عندئذ تتحول القضية إلى صراع على الاستيلاء على الدولة، ويصبح كل عمل سياسى انقلابا محتملا.

هذا التصور، يقوم أساسًا على فرض أن النظام الحاكم فى معظم البلدان العربية، ليس قوة سياسية لها وجودها المستقل تمامًا عن الدولة، بل هو نظام قائم من خلال سيطرة نخبة على الدولة. وبالتالى فإن هذا النظام إذا أخرج من الحكم، ليس أمامه فرصة ليبقى خارج الحكم ثم يعود مرة أخرى. فلأنه ليس قوة سياسية مستقلة عن الدولة، لذلك فإن خروجه من الحكم، وفقدانه للسيطرة على جهاز الدولة، يعنيان موت هذه النخبة الحاكمة تمامًا.

هذا الموقف المعقد، أفرز الموقف الديكتاتورى الواضح للعديد من الأنظمة الحاكمة. فنجد الحاكم يميل لغلق أبواب العمل السياسى، وما يتاح منها، ليس إلا شكلا خارجيًا ليس له أى معنى.

ولنراجع التجربة المصرية، سنجد أن النظام الديمقراطى فى مصر، والذى

يسمى بالديمقراطية المقيدة، ليس فى حقيقته، إلا لحظات انفراج فى التعبير الحر، يعقبها لحظات من التضييق. فالتجربة الديمقراطية فى مصر، لا تسير فى خط مستقيم، بل تدور حول نفسها، بين لحظات انفراج، ولحظات تضييق، وهكذا دواليك.

والسبب فى ذلك، حسب تصورى، ليس فى عقبات تحول دون تطور التجربة الديمقراطية، أو نقص فى وعى الجماهير بالديمقراطية، كما يزعم البعض، ولكن السبب الحقيقى، أن النظام الحاكم، يستمد وجوده من الدولة، وسيطرته عليها. ومسألة تداول السلطة، لا تجوز إلا بين قوى سياسية موجودة بمعزل عن الدولة، ويكون موقف الدول منها محايدًا، وتكون الدولة معبرة عن السائد لدى هذه القوى.

والأمر لدينا، أن النخبة الحاكمة، هى الشريحة الإدارية العليا للدولة، بجناحيها المدنى والعسكرى، وهذه النخبة ليس لها وجود إلا فى الدولة وبها. ثم هناك تيارات سياسية نخبوية، تتشكل من سياسيين ومفكرين وخبراء، وهم نخب بديلة، ولكنهم ليسوا تيارًا سياسيًا له قواعده الجماهيريه. ويضاف لما سبق، التيارات السياسية الجماهيرية، والتى تعبر عن الجماهير، وعن فكر الأمة وقيمها، ومعظمها تيارات إسلامية. وهى ليست نخبا بديلة، ولكنها حركات تعبر عن الأمة، وتواجه بالدولة.

وبالنسبة للنخب البديلة، فإنها تتحول إلى صراع النخب، حيث تحاول فئة إزاحة أخرى للاستيلاء على مكانها. كذلك فإن النخب البديلة، وخاصة من وكلاء الغرب، تميل للتحالف مع الدولة فى مواجهة الحركات الإسلامية. و إذا كانت التسعينات تشهد صراعًا حادًا بين النخبة الحاكمة بكامل جهاز الدولة،

والحركات الإسلامية. فإن الفترات السابقة شهدت تحالفا بين بعض التيارات الإسلامية والنظام الحاكم.

وسنلاحظ أن التحالف مع الدولة، فى كل مراحله، تحالف وقتى، وخاصة عندما تتحالف حركات لها جماهير مع النظام الحاكم. لأن هذا التحالف، تحاول من خلاله الحركة الجماهيرية الوصول إلى موقع التأثير، دون صراع مع الدولة، ولكن الدولة من خلال نخبتها الحاكمة، تحاول الحصول على جماهيرية الحركة، ثم التخلص منها. ولعل تجربة النظام الناصرى فى مصر، مع جماعة الإخوان المسلمين، والحركة الشيوعية، تؤكد ذلك.

بهذا تتعقد مشكلة التغيير، حيث إن الموقف من الدولة، يتراوح بين الصدام والتحالف الوقتى الفاشل. فالدولة ظلت كيانًا إداريًا عسكريًا يخضع للنخبة الحاكمة، ولم تتوحد مع أى حركة. وظل تحالف الحكام مع الحركات السياسية، تحكمه المنفعة المباشرة، وينتهى تحت قاعدة اليد الطولى للنظام.

ومن هذا الوضع، ظهرت عملية التحالف مع الدولة، كوسيلة من تيار سياسى لتصفية آخر، أو من نخبة بديلة لتصفية تيار سياسى. وهو ما نشهده الآن، من تحالف وكلاء الغرب مع الدولة لتصفية الحركات الإسلامية. وهذا وجه آخر لأزمة التغيير والدولة، لأن قوة وضخامة الدولة، جعلتا التحالف مع النظام الحاكم يغرى أى قوة سياسية، يعرض عليها ذلك. ولكن هذا أدى إلى أن النخبة الحاكمة أصبحت صاحبة القرار. وبالفعل فإن ما حدث جدير بالملاحظة. لأن النخبة الحاكمة تحدد التيارات التى تتحالف معها، وتلك التى تعمل على تصفيتها. ومن تتحالف معه اليوم، يتم تصفيته غدًا. لهذا أصبح دور النخبة الحاكمة، عاملاً مساعدًا على تزايد حدة الشقاق والصراع بين القوى السياسية، ونخبها.

كذلك سنلاحظ، أن النخبة الحاكمة، تتحالف مع تيار سياسى، أو مع نخبة بديلة، لأنها تحتاج لشعاراتها وفكرها، وتواجه بها التيارات الأخرى، وتبرر الظلم الذى يلحق بالآخرين، ثم تتخلص من القوة التى تحالفت معها. ووراء ذلك حقيقة هامة. لأن النخب الإدارية العسكرية، ليس لديها مشروع فكرى أو طرح سياسى، لذلك فهى تستعيد من الآخرين الخطاب الملائم لفترة ما، مما يجعل لهذا الآخر مكانة، ويجعله موضوع تحالف. ولأن النظام فى النهاية يحكم بالمنطق الإدارى العسكرى، لذلك فإن كل فترة تتناسب مع فكر ما، فيتغير الفكر، وتتغير معه التحالفات.

ومن خلال هذا الواقع الراهن، يمكننا أن نؤكد على خطأ فكرة التحالف مع الدولة، ليس لأن الدولة كيان مرفوض، بل لأن التحالف معها يورط جهاز الدولة فى لعبة التنافس السياسى. لذا يلزم التعامل مع الدولة، بوصفها جهازا تنفيذيا للنظام الحاكم، وهى جهاز يجب أن يستقل عن النظام الحاكم، بحيث يظل أداة للعملين الإدارى والأمنى.

فأى محاولة للتغيير، تبدأ بالتحالف مع الدولة، هى محاولة من شأنها إعادة إنتاج الأزمة الراهنة. لأن استخدام الدولة فى عملية التغيير، لا يعنى سوى اعتماد التغيير على قوة الدولة، بدلاً من تأييد الجماهير. ثم إن التحالف مع الدولة، هو فى الواقع تحالف مع جهاز إدارى عسكرى، يملك منطق الأوامر والقوة. وأى تحالف من هذا القبيل، لن ينتج عنه إلا مزيد من التورط مع النظام الحاكم، دون تغييره، ومزيد من التورط مع هذا النظام فى محاولاته لتصفية أى تيارات أخرى.

والجانب الآخر الهام، أن التحالف مع الدولة فى عملية التغيير، والذى يعنى تحالفا مع النظام الحاكم، سيؤدى بالضرورة إلى محاولة فرض التغيير من خلال

سلطة وقوة الدولة . وبهذا يصبح التغيير، ليس إلا إنتاجًا للأزمة الراهنة من جديد . لأن النظام الحاكم مفروض بقوة الدولة ، والقوانين كذلك ، ومختلف أنظمة حياتنا ، وهى كلها مستوردة من النموذج الغربى .

ونظن أن التغيير المستمد من موروث الأمة ، يقوم أساسًا على إحياء قيم الأمة ، وترجمتها فى أنظمة ، ونشاط نهضوى . ولذلك فإن التغيير الملتزم بالمرجعية ، يحتاج لأن يستقل عن الدولة ، ولا يتحالف معها ، ولا يعتمد عليها . بل تكون ركيزته الأساسية فى قدرته على التعبير عن الأمة ، وترجمة موروثها الحضارى ، وتجديده .

وبهذا المعنى ، نركز على أهمية البعد عن فكرة التغيير من أعلى ، وبقوة الدولة ، وسلطة الأمن والجيش ، لأن مثل هذا التغيير يبنى أساسًا على عزل الأمة ، وبالتالى يولد لديها السلبية . وعزل الأمة عن تقرير مصيرها ، يجعلها غير فاعلة ، ولن تقوم نهضة بلا دور حقيقى للأمة ، فالنهضة فى جوهرها ، توجه مشترك من الأمة تجاه غاياتها ، وتفعيل لطاقات الأمة الإبداعية والتجديدية .

وكذلك فإن فكرة التحالف مع النظام ، هى فى حد ذاتها إهدار لمشروع التغيير. لأن النظام الحالى فى معظمه ، نظام إدارى عسكرى ، يقوم على مشروع غربى مستورد ، وبالتالى يصبح التحالف معه تدعيمًا لوجوده . وبمعنى آخر، فإن فكرة دعوة النظام لتبنى المشروع الحضارى ، هى فى حد ذاتها إهدار كامل لهذا المشروع لأن المشروع الحضارى إذا تحول إلى برنامج يصدر بشأنه قرار من سلطة إدارية عسكرية ، تستخدم قوة الدولة فى فرض وجودها ، فإن ذلك يجعل من المشروع الحضارى إعادة إنتاج لنموذج التخلف والتأخر فى التاريخ العربى الإسلامى . حيث يتضح من التاريخ أن مراحل التراجع تتميز بسيطرة الحكم ، وسلبية الأمة ، وتراجع الدور الحضارى التجديدى لكل من الدولة والأمة .

وبتعبير آخر، فإن النهضة لا يمكن أن تتم من خلال فرض «قانون»، بل إن النهضة تتولد من داخل الأمة، لتجدد نفسها، ثم ينتج عنها تطوير للأنظمة والقوانين. ويضاف لذلك، أن الدولة بنموذجها الحالى المستورد، هى جهاز يفرض الهوية والقانون على المجتمع كما فى الغرب. والنهضة لدينا تتحقق عندما تجدد الأمة نفسها، فتعيد وعيها بهويتها ومقدساتها وتراثها، ثم تقوم الأمة بمبايعة نظام الحكم، المعبر عنها والملتزم بثوابتها، وتكون الدولة هنا، هى أداة الحكم المنفذة للنظام العام المتفق عليه، والحائز على إجماع الأمة.

بهذا يمكننا أن نصل إلى أزمة المشروع الحضارى، كبرنامج للتغيير، مع الدولة بوضعها الراهن، لأن معظم مشاريع التغيير الحضارى، تواجه بالدولة، وتصطدم بها. لأن هذه المشاريع فى جوهرها، نابعة من موروث الأمة، ولكن الدولة بوضعها الراهن فى الدول العربية، نابعة من النموذج الغربى. لهذا تتهم المشاريع الحضارية، بأنها مشاريع انقلابية، وأنها تعادى النظام.

والواقع أن الانقلاب فعل لا يتجه نحو الدولة، بل نحو النظام. ولكن الأنظمة الحالية متوحدة تمامًا مع الدولة، وتجعل من أى مواجهة معها، مواجهة مع الدولة والنظام العام والأمن العام.. وهكذا. لذلك علينا فى البداية أن نفرق بين الدولة والحكومة، ورغم أنهما من منشأ واحد، إلا أن التفرقة بينهما هامة للغاية، فيما يخص برنامج التغيير الحضارى.

فالدولة جهاز تنفيذى، تحكمه القوانين واللوائح والنظام، وتحكمه الحكومة بتوجهاتها. والجهاز فى حد ذاته، ضرورة فى كل نظام، ولكن أدواره تختلف وتوجهاته تتغير.

لذلك فالدولة العربية الراهنة، فى غالبها، دولة مستوردة، من حيث إن

نظمها وقوانينها وتوجهاتها مستوردة ، ولكـن ليس من حيث كونها دولة ، بمعنى الجهـاز الإدارى التنفيذى . والتغيير الحضـارى يهدف إلى إعادة إنتـاج «أدوار» ، «وظائف» ، «وقواعـد» ، «وقوانين» الدولة ، ولا يهدف إلى إلغاء وجـود الدولة . لذلك فالخلاف الحقيقى يتمثل فى المواجهة بين نظام نابع من الموروث ومعبر عن الأمة ، ونظـام آخر مستورد . والنظام هنـا ، تمثله الحكومة النخبـة الحاكمة ، ولا تمثله الدولة ككيان وظيفى فى حد ذاته .

معنى هذا ، أن برنامج التغيير الحضارى ، موجه أساسًا نحو النظم الحاكمة لحياتنا . ولكنـه لا يهدف إلى «هدم» نموذج الدولـة ، بل إلى إعادة إنتاج الـدولة حسب شروط المرجعية . وأهم تغيير مستهدف تجاه الدولـة ، أن توظف باعتبارها جهازًا يعبر عن القـواعد التى تضعها الأمـة . فتصبح الدولة وكيـلاً عن الأمة فى إدارة الشئون العامة ، بدلاً من الدور الحالى للدولة والذى يطغى حتى على وجود الأمة .

فـالتغيير الحضـارى إذن يهدف إلى تغيير النظام العـام وفـق شروط المرجعيـة الحضارية . وتغيير الأنظمـة والقوانين ، بحيث تعبر عن موروث الأمـة وثوابتها ، من شأنه أن يعيد توظيف الدولة ، حتى تقوم بدورها ، وتترك للأمة دورها . وبهذا فإن التصور الشائع لـدى بعض الحركات الإسلامية ، والذى يـرى التغيير وكأنه هدم للدولة و إقامة أخرى ، ليس تصورًا عمليًا ، ولا هو بالتصور الصحيح .

والواقع أن الأزمة الحقيقية هى فى توحد نظـام الحكم مع الدولة ، الأمر الذى يجعل البعـض يتحالف مـع النظام ، لأنه متـوحد مـع الدولة ، والبعـض الآخر يطالب بهدم الدولة ما دام النظام متوحدا معها . والنظام فى المقابل ، يرى أن كل مطالب بتغييره ، هو قوة انقلابية ضد الدولة .

ولا نتصور أن لهذه الأزمة أى مخرج، بل هى أزمة تعبر عن واقع نعيشه، لهذا فالتغيير صراعى وصدامى، قدر استفحال الأزمة التى نعيش فيها. ولكن المشكلة الحقيقية فى أن هذه الأزمة تدفع قوى الإصلاح والتغيير إلى أخطاء تضر بالمشروع ككل، وهى ـــ كما أشرنا ـ خطأ التحالف مع الدولة والنظام، أو خطأ محاولة هدم الدولة.

وطريق التغيير، رغم صعوباته ومعاركه وحروبه، يعتمد أساسًا على فكرة التغيير فى المشروع الحضارى، وهى إحياء موروث الأمة وتجديده. ولذلك فإن الطريق يعتمد على إعادة وعى الأمة بذاتها، وطرح رؤى وأفكار تجسد موروث الأمة، وتقديم اجتهادات وتجديدات من شأنها أن تجعل ذلك الموروث قادرًا على تحقيق التقدم فى سياقنا المعاصر.

هى إذن عملية تأسيس للمرجعية، تبدأ بالأمة، لتجسد المشروع فى نماذج وتجارب متعددة. وهى عملية دعوة وتربية، وكذلك إبداع وتجديد، ولكنها معركة على كل الأحوال. ولكنها ليست معركة ضد الدولة، بل هى معركة من أجل إعادة وعى الأمة بمرجعيتها، ذلك الوعى المفقود، الذى تمثل عودته خطرًا يستشعره النظام الحاكم.

معنى ذلك، أن التغيير هو بناء الأمة، على موروثها، ومقدسها، وتجديد وعيها وفكرها، وتوظيف قيمها، وتفعيل طاقاتها. والمقصود أن يؤدى ذلك إلى تجمع الأمة داخل وعى مشترك يعبر عنها، ويصلح لها، وتستخدمه فى تحقيق ازدهارها. مما يعنى أن التغيير الحضارى هو معركة من أجل بناء حضارة الأمة من جديد. والبناء هنا هو فعل المعركة، لأنه يعنى إحياء نظام الأمة، وإعادة ترتيب حياتها، ونظامها، وقوانينها. وبهذا يأتى تغيير النظام السياسى، من

خلال وعـى إيجابى لـدى الأمة ، بما تريـد ، من شـأنه أن يواجـه ويرفـض ما لا تريد .

وهذا الـوعى المنشود ، سـوف ينتج نظمه وقـواعده ، وبـالتالى يعيد تـوظيف الدولـة ، دون أن يهدمها . وفى كـل الحالات ، فإن المعركـة الآن بين نظام حـاكم بتصوراتـه المفروضة على الأمة ، وبين تيـارات تنبع من الأمة لتعبر عـن تصورات الأمة الخاصـة . ولهذا فالتغيير مـن شأنـه أن يعدل دور وكفـاية وحجـم وسلطة الدولة ، ولكن التغيير الحضارى ليس مشروعًا ضد «الدولة» .

# تفكيك التغريب

إن مشروع التغيير الحضارى، ليس كأى مشروع سياسى، بل يتجاوز مشاريع التغيير السياسى. فالأمر ليس حول الحكم، والحكام، وبرنامج العمل السياسى، بل يتجاوز كل ذلك. فالتغيير الحضارى، احتياج نابع من تعريفنا للأزمة الراهنة، بأنها أزمة حضارية شاملة. ونعنى بها أن البناء الحضارى للأمة، بكل عناصره، مهمش فى حياتها، وأن الأمة نفسها مهمشة، وأدوارها تم الاستيلاء عليها من قبل دولة الحداثة الغربية، التى زرعت فى أمتنا.

وإجمال ذلك، أن القيم العليا للأمة، بكل تصوراتها، ونظمها ليست فاعلة فى تنظيم حياتها، ولا هى فاعلة كأدوات للنهضة. لهذا فالأمر يتعلق بهوية الأمة، وموروثها الحضارى. وفى مقابل ذلك، ننادى بالتغيير الحضارى، أى ببرنامج شامل فى التغيير، يقوم أساسًا على إحياء قيم الأمة، وتجديد شبابها، وإقامة نهضتها على أساس من أصولها وثوابتها.

والتغيير بالمعنى الحضارى، يشير ضمنًا إلى مقابله، وهو التغريب. حيث يمكن تعريف الوضع الراهن، بأنه يمثل حالة غربة بسبب التغريب. أى أن الأمة تعانى الغربة تجاه الأنظمة الحاكمة لها، لأنها أنظمة غربية مستوردة، ولذلك فإن النظام العام السائد، لا يعبر عن الأمة، ولم ينبع منها، بل تم استيراده من الخارج، فهو تقليد لنماذج غربية.

والنظام العام السائد يتمثل فى القوانين على وجه الخصوص، لأن معظم ما تم استيراده تم التعبير عنه فى صورة قوانين وأنظمة، وترجمة تلك فى صورة مؤسسات وأدوار. فالدولة ـ مثلاً ـ وضع لها نظام وقانون، حددا كيانها وأدوارها، وحقوقها، ومن تلك جميعًا تشكل دور الدولة الراهن. ونفس الشيء بالنسبة للتعليم، والإعلام، والنظام الاقتصادى وغيرها.

لهذا أصبح لدينا نظام رسمى متغرب، وغريب عن الأمة وقيمها، لأنه لم يستلهم قيم الأمة وتفضيلاتها، بل وضع من خلال النقل المباشر من التجربة الغربية وإفرازاتها. الأمر الذى أدى إلى وجود نظام رسمى منفصل تمامًا عن النظام الأهلى، ونعنى بالأهلى قيم الأمة وسلوكها وتفضيلاتها ومعاييرها، وكذلك تقاليدها وعاداتها وأعرافها.

والفجوة بين الرسمى والأهلى، تنتج من أن أصول كل منهما مختلفة، فالرسمى نتاج أصول تنتمى للحضارة الغربية، والأهلى نتاج أصوله الخاصة المستمدة من الموروث العربى الإسلامى. لذلك فإن اللقاء بين الأهلى والرسمى يستحيل بقدر اختلاف أصول كل منهما، والتعارض القيمى بين هذه الأصول.

وبرنامج التغيير الحضارى، هو محاولة لإحياء الأهلى وتجديده، وتنشيطه، حتى يكون فاعلاً ومؤثرًا ومحققًا للازدهار، وحتى يتم استخراج نظام رسمى من الموروث الأهلى، وجعله نظامًا حاكمًا، وبديلاً أصيلاً عن النظام الرسمى الغربى.

لهذا فالأصل فى التغيير الحضارى، هو رفض «الرسمى» الوافد، لصالح «الأهلى» الأصيل. فهو إذن تغيير جذرى شامل، لأنه مطالبة بتعديل النظام الرسمى الحاكم للأمة، وليس مجرد تغيير حاكم، أو حكومة، بل تغيير نظام القوانين المشكل والمهيمن والموجه للأجهزة الرسمية.

والغـرض الـرئيس وراء ذلـك، أن النظـام الـرسمـى الحالى، نظام تغـريبـى وغريـب، ولذلـك فهو نظـام غير فاعـل، لأنه غير مـلائم . والأهم أنـه نظام مفـروض على الأمة، لأنها لم تختره بـإرادتها، ولم تبـدعـه، ولم تشارك فى صنعـه . وكذلـك فهو نظام مغـاير لقيم الأمة ومتعـارض معها، ولا يحققها «رسميًـا» بل يجعلها مهمشة داخل الشئون الأهلية .

ويلاحظ هنا أن الأنظمة ليست مجرد آراء فنيـة متخصصة، بل هى تطبيقات تنبع من قيم عليا، وخلفهـا فكر يبررهـا . فنظام السوق الحر مثـلاً، يقوم على الفردية، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، ويجعل التنافس أداة الإبداع دون أن يكون للتنافس أى حدود، وبهذا يجوز أن يحتـدم التنافس، ويصبح صراعًا، ويكون البقاء للأصلح . فى مقابل ذلك فإن قيم الأمة ترتكز على الجماعية، حيث الجماعة هى الوحدة الأساسية للأمة، ويكون التنافس فى حدود مصلحة الجماعة لا مصلحة الفرد .

بهذا المعنى، فإن نظـام السوق الحر يعبر عن قيم الفردية، لهذا فهـو مناقض لقيم الأمة . ومـا نحتاجه هو إعادة إحيـاء قيم الأمة، وتجديدهـا، وإبداع نظام اقتصادى يعبر عن الجماعية، ومصلحة الجماعة، حتى يكون النظام الاقتصادى «الرسمى» نابعًا من قيم الأمة، ومعبرًا عنها .

وما نطلبه ليـس غريبًا، بل علينا أن نتـابع التجارب الاقتصاديـة الآسيوية، لنلاحـظ مثلاً أن التجربة اليـابانية قـامت أساسًا على نمـوذج الشركة / الأسرة . حيث أقيمـت الشركات العمـلاقة، بـوصفها أسرا، يـرتبط فيهـا كل شخـص بالآخر، وبالشركة، فى علاقة تشبه عـلاقة العائلة . وهذا النموذج، الذى حقق التقدم اليابانى المذهل، ليس نموذجا غربيا، بل هو مناقض للنموذج الغربى،

حيث العلاقات داخل الشركات، علاقات لا شخصية ومصلحية ونفعية تمامًا.

والمثال السابق، يؤكد أن التقدم الآسيوى، لم يكن تقليدًا للغرب، بل إحياء للقيم الآسيوية الخاصة، والتى تبنى أساسًا على الروح الواحد والمصلحة الواحدة للشعب، أى توحد الجميع معًا. ويمثل هذا النموذج ردًا على دعاوى الكوكبة وعالمية النموذج الغربى.

بهذا فإن أمتنا تحتاج لاتباع هذا الطريق، وهو طريق كل الشعوب عبر مختلف العصور، فلم يحقق أى شعب تقدمًا أو ازدهارًا من خلال تقليد الآخرين، بل إن كل التجارب الناجحة، كانت تجارب أصيلة تعبر عن شعوبها وقيمها.

إذن فشرط النهضة هو تفكيك التغريب، أى تفكيك «الرسمى» المستورد. لهذا فالأمر ليس مجرد عمل يبغى التقدم، بل هو معركة مكتملة الجوانب، لأن الواقع الراهن رسميًا، لا يتيح للأمة التقدم، بل يؤدى، وأدى، إلى تأخرها وتبعيتها للغرب.

وأول مشكلة فى هذه الرؤية، تكمن فى مخاطر الجذرية، لأن الرؤية الجذرية عندما يصيبها التشدد تركن إلى رفض كل شىء، مما يجعلها رؤية تبدأ بالهدم، ويتأجل البناء، إذا جاء أصلاً. وهنا تكمن أزمتنا، وأزمة تجارب المشروع الحضارى، لأن التغيير الحضارى الذى نعنيه، هو النهوض، وهو فعل بناء، قبل أن يكون فعل هدم. ومشكلة الرؤية الجذرية فى كليتها، بأن نقول: إن النظام الراهن غربى، لذا يرفض جملة، وثم نطالب بهدمه. وبهذا نكون حولنا عملية التغيير، إلى تطبيق بسيط للمبادىء، دون تكوين رؤية واعية وشاملة.

وحتى نستطيع الوصول إلى التغيير بمعناه الإيجابى ، أى البناء، علينا أن نبدأ بتقييم الواقع. فالواقع الراهن فى أسسه مستورد، ولكن فى تفاصيله، يمكن أن نلمح مدى تغريبه وغربته. لهذا ففرز الواقع على معيار من قيمنا الأصيلة هو أول خطوة قبل التقدم بمشروع للتغيير الحضارى.

وأغلب الظن، أننا سنجد أن الواقع «الرسمى»، تحكمه أنظمة غربية، ولكن أجهزته فى حد ذاتها لا تمثل مشكلة ، بجانب أن الأجهزة الرسمية تعمل من خلال فئات من الأمة، تنتمى فى معظمها لقيم الأمة. وبهذا المعنى، سنكتشف مثلاً أن الموضوع الأول للتغيير هو النظام القانونى، لأن الدولة المستوردة كنموذج غريب تم تقليده، قامت أساسًا من خلال وضع «قانون» يشكلها ويحدد دورها وحقوقها، ويفرض وجودها على الأمة. وتغيير القوانين المستوردة، يمكن أن يكون كافيًا لإعادة توظيف الأجهزة الرسمية، طبقًا لنظام جديد ينبع من قيم الأمة ويلائمها.

وتغيير القوانين، عمل جذرى وشامل، ولكن المقصود هنا، أن نحدد جوانب الأزمة، وحدود تغلغل الوافد، ثم نطرح البدائل التى من شأنها إزالة أثر التغريب، وإعادة إحياء قيم الأمة وتجديدها. وهذه الرؤية تتطلب وعيًا كاملاً وحقيقيًا بقيم الأمة. لأنه من السهل مثلاً أن نقول إن القوانين المعمول بها فى مصر مستمدة من القانون الفرنسى، لذلك فهى غربية، وبالتالى مرفوضة. ولكن الأصعب أن نعرف وجه الخلاف بينها وبين قيمنا، ومداه، وجوانبه، وبالتالى نحدد التعديل المطلوب، سواء كان جزئيًا أو كليًا.

وبهذا يصبح برنامج التغيير، هو برنامج لطرح البديل الأصيل، وليس فقط برنامجًا للرفض، بل برنامجًا للبناء أولاً، ويصبح الرفض ضمنيًا فى عملية البناء.

فطرح الجديد، المعبر عن قيم الأمة، يمثل فى حد ذاته رفضًا للتغريب، ولكن مجرد الرفض فى حد ذاته، يفيد فى تحديد الأزمة ولا يفيد فى تجاوزها .

وحتى آلية الرفض تحتاج إلى ترشيد، فكل من يؤمن بقيم الأمة، ويلتزم بثوابتها يرفض الواقع الراهن، لأنه غريب عن الأمة، ولكن تحديد ما يرفض فى حد ذاته، أمر يحتاج منا أن نتجاوز الغضب والتمرد، حتى نسلح أنفسنا بالوعى العميق. لأن أول ما يواجه المشروع الحضارى، هو تحديد الوافد ومدى تغلغله فى بناء الأمة. حتى يتم عزل هذا الجزء «الغريب» وتسليط الأضواء عليه. وتحديد الوافد وعزله، ليسا عملاً هينًا، فلا يمكن أن نعزل كل ما له صلة بالغرب، لأن بعضه تعلمنا منه واستفدنا به. لذلك فالعزل للوافد يعنى تحديد كل أفكار وتصورات وأنظمة وقوانين تم استيرادها من الخارج، أو تم العمل بها رسميًا، رغم تعارضها مع قيم الأمة.

فمحك تحديد الوافد، والغريب، هو التعارض مع قيم الأمة، أما كل ما لا يتعارض مع قيم الأمة، ويمكن استخدامه وتوظيفه من أجل تحقيق قيم الأمة، فيجب الاستفادة منه. وبهذا يصبح الرفض رشيدًا. وعلى قاعدة ومعيار، مستمد من الأمة وما أجمعت عليه.

وحتى يتحقق ذلك، فإن فك رموز التغريب، يعد أمرًا لازمًا. لأننا لا يجب أن نقف عند حد الرفض، والغضب، والانعزال بل يجب أن نبدأ بفهم واعٍ تمامًا للحضارة الغربية وتجربتها، ليس لأنها تهيمن علينا، بل أولاً لأنها الحضارة المتقدمة الآن. ولا يحكم لشعب أن يتقدم دون أن يتعلم من تجارب الآخرين ويفهمها ويستوعبها، ويعرف أسرارها، وأسرار تقدمها.

ومن هذه الرؤية الواعية، يمكن أن نحدد الأفكار الغربية ودلالتها، ولماذا

تصلح للغرب ولا تصلح لنا. والأهم من ذلك، علينا أيضًا أن نفهم المصطلحات الغربية، وخاصة تلك المصطلحات البراقة. فعندما يتكلم الغرب عن حقوق الإنسان، فهل نحن ضد ذلك؟ وعندما يطالبنا وكلاء الغرب باتباع حقوق الإنسان، فهل نرفض ذلك لأنه غربى؟ تلك أسئلة جادة لا يصلح معها مجرد الرفض، ولا يفيد فيها الغضب والتمرد.

وفى مثال حقوق الإنسان، سنجد أنها قائمة على أساس مجتمع يتكون من أفراد منفصلين، فى حين أننا أمة تتكون من جماعات. وحقوق الإنسان، فكرة تقوم على سيادة حقوق الدولة، ثم المحافظة على حقوق الإنسان. وهى فكرة عندما تصدر لنا، تصبح محاولة لتحرير إنسان الأمة العربية الإسلامية من مقدساته. فنجد أن حقوق الإنسان تلزمنا بعدم احترام قدسية الدين، وعدم الاهتمام بحقوق الأسرة.

لهذا فالتعبير نفسه رغم إيجابيته لفظيًا، إلا أنه محمل بالكثير من المعانى التى لا تناسبنا. وهنا يأتى أهمية أن نعى المصطلح، ونفك رموزه، ونفهم مقاصده، ونتعلم منه أيضًا، ثم نقدم رؤيتنا التى تقوم على أساس قيمنا.

وفى المثال السابق، يمكن أن نتكلم عن حقوق الأمة، لأنها صاحبة الشرعية، والمهيمنة على الدولة، حسب موروثنا التاريخى، ونتكلم عن حقوق الناس، لأن الحقوق لدينا لا تتجزأ، ويجب أن تصان جميعها وللجميع معًا، ونتكلم أيضًا عن حقوق الجماعات المكونة للأمة، لأنها الانتماءات الفرعية التى يبنى عليها الانتماء للأمة ويتغذى بها. ونضيف لذلك الحديث عن حقوق الأسرة، لأن الأسرة هى النواة التى تقوم عليها أمتنا، لا الفرد.

وسنكتشف فى النهاية أن لدينا من المعايير التى تجعل نظام الحقوق حسب

فهمنا متكاملا وشاملا، وهو نظام متدرج يبدأ بالأمة وينتهى بالأسرة، وليس له علاقة بالدولة، لأنها تمثل فى فهمنا الحضارى أداة تنفيذية تقوم بأدوارها بالوكالة عن الأمة.

نظن أن التعامل مع المصطلح الغربى، يجب أن يكون من خلال الفهم الكامل له، ثم تحديد مدى اغترابه عن قيمنا، ثم تحديد قيمنا الخاصة فى موضوع هذا المصطلح. ونحن مطالبون بذلك، لأننا نتفاعل مع حضارة مهيمنة على العالم وعلينا، لذلك لا يكفى أن نرفض هيمنتها، بل يجب أن ننقدها ونحللها، وبالتالى نفككها، أى نفكك تأثيرها وهيمنتها علينا.

وفى مواجهة كل ذلك، يصبح النهوض مشروطًا بقدرتنا على فهم الآخر، واكتشاف ذواتنا، وتجاوز ما أبدعه الآخر، بإبداع جديد يعبر عن أصولنا. وتلك هى المعركة الحقيقية، لأن القدرة على التجاوز، للأزمة وأسبابها، تعنى قدرتنا على تحقيق التقدم والازدهار، وتلك «القدرة» هى سلاح المعركة، وتقديم رؤية تجديدية لحضارتنا، هى الأداة الحقيقية لهزيمة الوافد. ورغم أن الرفض للوافد يؤثر عليه، ويمكن أن يزعزع استقراره، ولكن الرفض ليس كافيًا للقضاء على طغيان الوافد.

وجزء أصيل من مشكلة الوافد لدينا، أن حالة التدهور التى وصلنا لها جعلتنا ننبهر بالوافد، وننجذب لما أنتجه الغرب. وهو أمر طبيعى، لأن الضعيف ينبهر بالقوى. وليس صحيحًا أن حالة التغريب التى وصلنا لها مفروضة علينا، بل هى من اختيارنا فى الكثير من الأحيان. لأن رغبة الغرب فى «تصدير» نموذجه لنا، أقل من رغبة «بعضنا» فى «استيراد» النمنوذج الغربى.

ودليل ذلك فى سيادة نخب وكلاء الغرب، والتى تقوم بعملية الاستيراد

بمبادرة من نفسها، لأن هذه النخب هـزمها الانبهار، ولم تجد لديها بضاعة غير بضـاعـة الغرب، ووصلـت إلى مكـانـة النخبة مـن خـلال تقليـدها لبضـاعـة الآخرين. وبهذا أصبح وجودها رهنًا باستمرار التغريب.

لهذا فإن أى بـداية حقيقيـة للنهضة، لا تكـون برفـض الوافـد، بل بتقـديم الموروث فى صورة جديدة تنافس الوافد، فى قدرتها على تحقيق التقدم، وفى مدى ملاءمتها وتعبيرها عن قيم الأمة، أى فى قدرتها على جذب تأييد الأمة. بهذا فإن معركة تفكيـك التغريب، هى معـركة الانتصار على إبهاره، ومعركـة التجاوز لما أنجزه، على الأقل بالنسبة لنا.

وهكذا نؤكد أن تفكيك التغريب ضرورة، ولكـن هذا لن يتم بمجرد الرفض السلبى، بـل بالرفض الإيجابـى، الذى يعتمد على فهم الآخـر والذات، ويعبر عن الذات فى تجديد يتجاوز الانبهار بالآخر، وينافسه، ويعبر عن قيم الأمة.

# الاستقلال: الحقيقة والوهم

إن الحاجة الملحة للتغيير، طبقًا لمشاريع التغيير الحضارى، تندرج تحت الاتجاه نحو الاستقلال. فمنذ بداية عهد التدخل الأجنبى، ثم ما تبعه من استعمار، ما زلنا حتى الآن نواجه قضية الاستقلال وتحدياتها. فما حدث من «استقلال» حتى الآن، هو استقلال جزئى، واجه الاستعمار بشكله العسكرى السافر. ولكن عناصر الهيمنة، ما زالت تؤتى ثمارها، ويتزايد تأثيرها عبر الوقت.

فمن وجهة نظر المشروع الحضارى، فإن الاستقلال تحقق فيما يخص الحكم الأجنبى العسكرى المباشر، ولكنه لم يتحقق على جميع الجوانب الأخرى. فمازال القرار السياسى يعانى من ضغوط الخارج التى تفقده الكثير من حريته واستقلاله. كذلك فإن الوضع الاقتصادى لأمتنا، يعانى من خضوعه الكامل لما يسمى بالاقتصاد العالمى، والذى تتحكم فيه الاقتصادات الغربية الكبرى.

يضاف لذلك، استمرار الاستعمار الاستيطانى لفلسطين العربية، وهو يمثل بقايا الاحتلال العسكرى، ولكنه وفى ذات الوقت، يعد رأس حربة للتدخل الغربى فى مصير أمتنا. ومن خلال ما سمى بمفاوضات السلام، فإن هذا الاحتلال الصهيونى اكتسب شرعية، وأصبح بقاؤه يحوز على اعتراف من أنظمة عربية.

والتداعيـات الكثيرة النى نراها اليـوم، من حصار العراق وليبيـا والسودان، تؤكد أننا نمر بمرحلة هيمنة كاملة للقوى الخارجية، من خلال المحور الأمريكى ـ الصهيونى، وصلـت إلى حـد يجعلهـا مـن حيـث التأثير، تماثـل الاحتـلال العسكـرى المباشر. وإذا أضفنـا لـذلك، قضيـة الشرعيـة الدوليـة، والمؤتمرات الدولية، والسوق الشرق أوسطية، سنجد أننا أمام حقبة للاستعمار الجديد، ذى الأقنعة والشعارات البراقة الخادعة. لكنـه استعمار بكل معنى الكلمة، استعمار يتحكم فى قراراتنا الداخلية، وشئوننـا الخاصة، ويفرض شروطه، وننفذها تحت تهديد الشرعية الدولية.

ووسط هـذا المناخ، يمكننـا أن نقترب من صلـب قضية الاستقـلال، فمنذ قرنين، والفكر الغربـى ومشروعه، يخترقان عقل الأمة. بدرجـة جعلت النموذج الغربى، نمـوذجًا حاكمًا لحياتنا. فـإذا كان النموذج الغربى حكمنـا من خلال قوات أجنبية، فبعـد الاستقلال المزعوم، حكمنا هذا النموذج مـن خلال نخب محلية، منهـا النخبة الإدارية العسكـرية، ونخبـة الخبراء، وكذلك نخبـة وكلاء الغرب الثقافيين.

ونظـن أن جوهـر «الاحتـلال»، هـو سيادة النمـوذج الغـربـى. فإذا كـان الاحتلال فى الفهم الشائع، هو قوات عسكرية أجنبية تحكم بنفسها، فإن هدف أى احتلال هو السيطـرة من قبل الدولـة المستعمرة على الدولة المحتلـة، سيطرة على قرارها ومصيرها وتوجهها السياسـى، حتى تستغل من قبل المستعمر. وإذا قارنا هذا الفهم بما يحدث مع الاستعمار الحضارى، سنجد أنه استعمار عن بعد، يمارس الاحتلال بدرجة أقوى وأكثر فاعلية.

فالاستعمار العسكرى يستفـز المشاعر الوطنية، ويمكـن أن يجد رفضًا وعدم قبول لمشروعاته، فلا ينفذهـا الناس، إلا تحت تهديد السلاح، ويظل الاستعمار

العسكرى مهـددًا بالتمـرد والثورات . فهـو احتلال كـامل فى شكلـه ناقـص فى مضمونه .

وإذا قارنا ذلك بالاستعمار الحضـارى ، سنجد أن هذا الاستعمار الجديد ، لا يستفز المشاعر بنفس القدر، بل يتسرب داخلنا دون أن ندرك ما يحدث تمامًا . ثم هو استعمار يتـم من خلال وكـلاء محليين ، مما يجعلـه يتقنع بقناع مـن داخلنا ، ويتشبه بنا ، وفى جوهره معاد لنا . ثم هو استعمار لا يكتفى بالسيطرة على الأرض والموارد ، ولا على القـراريـن السيـاسـى والاقتصادى ، بـل يتجـاوز كـل ذلـك لاحتـلال العقل والـوجـدان . فهو محاولـة لاختراق كل شـىء ، حتـى أحلامنـا وآمالنا .

نصل من هذا إلى رؤية المشروع الحضارى لـلاستقلال ، وهى رؤية تؤكد على أن الاستقلال غير قابل للتجزئة ، فهو كل لا يتجزأ . والاستقلال بهذا المعنى ، لا يبدأ بإنهاء التدخل الخارجى ، ولكنـه يعتمد فى جوهره ، على الاستقلال الداخلى أولاً ، استقلال الرؤية والقيم والمعايير، استقلال العقل والوجدان . ثم ينبع ذلك الاستقلالان السياسى والاقتصادى وغيرهما .

نقصد من هـذا أن نؤكد أن مشكلتنا الأسـاسية هى فى احتلال النظـام العام لحياتنـا . فالاختراق الغربـى لأمتنا ، بـدأ قبل الاستعمار، وبقى بعـده ، ومازال . فالنمـوذج السياسى والاقتصـادى والقانونى الحاكـم لنا الآن ، نموذج غـربى ، يمثـل فى حد ذاتـه ، جوهـر الاستعمار، وغايتـه النهائيـة . لأن النموذج الحاكـم المستورد ، يسيطر على كل حيـاتنا ، ويحتلها ، وهو فى النهاية الهدف الـرئيس من كل أشكال التدخل الأجنبى ، وهو هدف يتحقق الآن وبتزايد وتسارع ، وعلى يد وكلاء محليين .

لهذا لم يتحقق الاستقلال بعد، ولم نستطع لا تحقيق التقدم، ولا نحقيق استقلال إرادتنا، ولا تحرير فلسطين المحتلة. ولم ننهض كأمة، ولم نحقق أى تقدم. وكل ذلك لأننا لم نحقق الاستقلال الحقيقى بعد، فحتى التقدم لا يمكن تحقيقه بعقل محتل غير قادر على الإبداع الخاص، ولا يستطيع أن يعبر عن نفسه.

وهذا لا يعنى أن مجرد تحويل نظام حياتنا إلى مرجعيتنا الحضارية، سيؤدى إلى تحقيق التقدم والازدهار، ولكن المقصود أن الاستقلال الحضارى الكامل، الذى يبدأ بالسيادة، ويبدأ بالفعل والقيم أيضًا، هو الشرط الضرورى الأول، حتى يمكن أن ننهض. والنهضة المستقلة، تتحقق حسب قدراتنا وإرادتنا وجهدنا. فالاستقلال شرط أولى، ومعه الكفاح المستمر من أجل تحقيق النهضة.

لهذا فإن التغيير الحضارى، هو عملية تهدف إلى إعادة إحياء قيم الأمة، وإزالة كل أشكال السيطرة التى تأتى من الوافد الخارجى، وتحرير إرادة الأمة لتعبر عن نفسها بنفسها، حتى تحول قيمها وتفضيلاتها إلى نموذج حياتى جديد ومتجدد.

الوطنية إذن، فى التصور الحضارى، هى الاستقلال الحضارى الشامل، وكل استقلال غير ذلك، هو استقلال ناقص، استقلال عن شكل الاستعمار دون جوهره. وهذه النظرة، هى التى تجعل التغيير الحضارى مشروعًا جذريًا، لأنه يهدف إلى إعادة تقييم مجمل أوضاعنا، والتحرر من كل فكر وافد، فلا تكون السيطرة إلا لقيمنا الخاصة. ويعنى ذلك تحقيق الاستقلال فى جميع المجالات، وتحرير الإرادة، وإعلاء مصالح الأمة، والعمل من أجل تحقيقها.

ولكـن الدعـوة لـلاستقـلال الحضارى، تحتـاج إلى الـرشـد، والعقلانيـة، والاعتدال. لأن بعض التيارات النابعة من الموروث، تتطرف فى تصوراتها إلى حد أساء للمشروع الحضارى برمته، واستخـدم ذلك فى ضرب موروث الأمة نفسه. لأن البعض يتصور الاستقلال بأساليب خيالية، وبعضها مغرق فى المثالية.

فالاستقلال الحضارى، لا يعنى أبدًا الانعزال عن العالم الخارجى، بل يعنى فقط التحرر من الهيمنة الخارجية. أما التفاعل مع الحضارات الأخرى فهو شرط أساسـى لأى نهضة. لأن الأمـة عندما تنهـض، تفعل ذلـك من خـلال فهمها المتجـدد لقيمها، وفهمهـا الـواعى لإنجـازات الآخـرين، وبـدون أى منهما لا تتحقق النهضـة. فبدون فهـم الحضارة الغربيـة، وإنجازاتها، لا يمكـن تحقيق النهضة لأمتنا.

كذلك فإن الاستقلال الحضارى، لا يعنـى كما يتصور البعض عدم التعامل مـع الآخريـن، أو اعتبارهـم أعداء. لأن بعـض التصورات المتطـرفة، صـورت معـركة الاستقـلال الحضـارى، بـأنها معركـة للقضـاء على الآخـر، وهذا ليـس صحيحًا، وأكثر من ذلك، فهو تصور عـدائى، يقابل العدوان بعدوان مضاد، وهـو خروج عـن قيـم الأمة، التـى تـرفـض العدوان على الآخـر، أو استعماره. والأصل فى قيمنا أن الموقـف من الآخر، ينتج من مـوقف الآخر منا، فـإذا سالمنا نسالمه، وإذا حـاربنا نحـاربه. وبـالتالى فالآخـر الغربـى الآن، فى حالـة عداء ضدنـا، لأنه يفرض هيمنته علينـا. فإذا حققنا استقـلالنا عنه، بإرادتنـا، ومن داخلنا، وقبل هو ذلك، فوجب علينا أن نسالمه.

فـالاستقلال الحضـارى يتحقـق داخلنا أولاً، ومـن خـلال رفض النمـوذج الغربى، ودعوة وكلاء الغرب للتخلى عن فرض النموذج الغربى علينا. وعندما نحقق الاستقـلال من داخلنـا، يتحدد موقفنـا من الغرب، حسـب موقفـه من

استقلالنا . ويعنى هذا ، أن المشروع الحضارى لا يهدف إلى فرض نموذجنا الحضارى على الآخرين . بل إن هذا المشروع ، القائم على سنة تعددية البشرية ، يهدف إلى التأكيد على حق كل أمة فى التعبير عن حضارتها وقيمها . وبالتالى فهو مشروع قائم على قبول التعددية الحضارية . وهو ليس مثل المشروع الغربى ، الذى ينادى بأممية الحضارة الغربية .

والنموذج العربى الإسلامى ، ليس نموذجًا استعماريًا ، بل نموذجًا للفتح . ويعنى ذلك أن فكرة استعمار الآخر والسيطرة عليه ، وفرض نموذج سياسى عليه ، والتعدى على قيمه الخاصة ، هذا العمل يعادى قيمنا الحضارية .

والمشكلة إن بعض التيارات المتطرفة ، صورت الأمر بأنه عدوان يرد على عدوان ، وهذا ليس مطلبًا يعبر عنا . فما نطالب به هو استقلالنا الحضارى بوصفه حقا يتمتع به كل شعب من شعوب العالم . أى أننا نطالب بالحق فى تقرير المصير الحضارى ، القيمى الأخلاقى الفكرى ، لكل شعوب وأمم العالم ، وليس لنا فقط .

وسنلاحظ أن بعض التيارات الإسلامية ، خلطت بين عالمية الدين وخصوصية الحضارة ، فالدينان السماويان التبشيريان وهما المسيحية والإسلام ، دينان عالميان . فهما رسالة موجهة للعالم أجمع ، ومن حق كل من ينتمى لهذا الدين أو ذلك أن يدعو الآخرين لدينه ، محققًا بذلك رسالته التى يحضه دينه عليها . والدعوة الدينية ، تقوم على الاختيار الحر . الذى هو شرطها الأول والأخير . لأن الإيمان مع الإكراه ، ليس إلا نفاقًا ترفضه الأديان .

نعنى بذلك ، أن الدعوتين الإسلامية والمسيحية ، موجهتان إلى كل العالم . وهى دعوة للدين ، العالمى ، وليست دعوة للحضارة ، لأنها خاصة . وأيضًا فإن

الدعوة لعالمية الدين، ودعوة العالم كله له، لا يجب أن تكونا مظلتين للهيمنة على العالم، أو فرض السيطرة عليه، أو مدخلاً لفرض نموذج حضارى على العالم أجمع.

وإذا كانت بعض التيارات المسيحية الغربية، تعمل على دعوة العالم للمسيحية ومن خلالها تفرض الحضارة والهيمنة الغربيتين، فإننا من واقع قيمنا العربية، الوسطية، نرى أن الإسلام والمسيحية، دينان يوجهان رسالتيهما للعالم، ولا يجوز أن يكونا وسيلة لهيمنة طرف على آخر. ومن واقع فهمنا الحضارى، نؤكد أن تعدد الحضارات شرط ضرورى، وسنة من سنن البشرية.

لهذا فإن العالمية للدين، وليست للحضارة، وهو ما يلزمنا بالفصل بين الدعوة العالمية للدين، والدعوة الخاصة للاستقلال الحضارى للأمة العربية الإسلامية. وعندما تكون الدعوة الدينية عالمية، فهى دعوة تؤدى إلى ظهور نماذج حضارية متعددة، رغم اشتراكها فى الدين، مثل المسيحية الغربية والمسيحية العربية.

أردنا من ذلك أن نؤكد أن الاستقلال الحضارى، دعوة للجميع للتمتع بحقهم فى استقلالهم عن الحضارات الأخرى. وهى دعوة ضد أى شكل للهيمنة الحضارية. وبالتالى فهى دعوة من أجل عالم متعدد الحضارات، يقوم على احترام حق الجميع فى الاستقلال الشامل، ومنه تتاح الفرصة للتعاون بين الحضارات، والتفاعل بينها، وكذلك للتأثير والتأثر المتبادلين.

بذلك ندعو لنموذج عالمى، متعدد الحضارات، فى مواجهة مشروع الكوكبة والعالمية، الذى يمثل غطاء للهيمنة الغربية الحضارية. وذلك من وجهة نظر المشروع الحضارى. وهو أساس الاستقلال الحقيقى، الذى لم يتحقق حتى الآن.

# التغيير: الغاية والوسيلة

إن مشروع التغيير الحضارى، فى حد ذاته، ينطوى على تحديات هامة، ربما تشكل فى نتائجها مصير هذا المشروع. فلأن المشروع يواجه حالة مأزومة بشدة، ولأنه يواجه معارك وأعداء وحروبًا، لذلك فإن أداء المشروع والمنتسبين له، يمثل أحد المحكات الهامة التى تحدد مصيره، فى علاقته بالظروف المحيطة، وعلاقته بأمته.

يدفعنا هذا لمناقشة الوسائل التى يتبناها المشروع الحضارى، لأنها ليست مجرد أدوات تصلح أو لا تصلح، ولكنها وسائل تؤثر على مضمون المشروع نفسه. نعنى بذلك، أن استخدام وسائل ما، يمكن أن يؤكد غايات المشروع، أو يمكن أن يهدم هذه الغايات. والأمر قد يكون بسيطا إذا تكلمنا عن العلاقة والملاءمة بين الوسائل والغايات، ولكن الأمر يصبح معقدًا، عندما يكون المشروع نفسه محاطًا بحرب موجهة تستخدم فيها كل الأدوات.

تلك الأزمة، هى جزء أصيل من إشكالية التغيير الحضارى، وإحدى أبرز معضلاته المستقبلية. وهو ما ينتج عن الوضع الصراعى الذى نعيش فيه، لأننا لسنا بصدد تيارات سياسية تتداول السلطة حسب ثقلها السياسى، ولكننا بصدد حرب مرجعيات حقيقية. ولأن انتصار مرجعية يعنى زوال الأخرى، حيث

لا يصلح التداول بين نماذج حضارية مختلفة، لذلـك فإن حدة الصراع تدفع كل الأطراف إلى مأزق التورط فى الوسائل غير القانونية.

يظهـر ذلـك فى صراع التطرف على هـذا الطـرف أو ذاك. حيـث إن الحرب المشتعلة الآن بين الحكومات وجماعات العنـف، جعلت كليهما يتورط فى العنف وسفك الدماء، وتجاوز الأساليب القانونية، وأصبح الصراع بالفعل خارج دائرة القانـون. ووكلاء الغـرب الثقافيـون، يروجـون لتأييـد استخدام القـوة تجاه كل الحركات الإسلامية، حتى المعتدل منها. كذلك فإن الحكومات أصبحت تفرط فى استخدام القـوة الأمنية فى مـوضعها وغير موضعهـا. كما أن الدول الغـربية، تضع كل ثقلها تجاه مقاومة الحركات الإسـلامية، وتتكلم عن ضربات عسكرية وقائية ضد هذه الحركات.

ولا ننسـى أسلوب استخـدام المحاكمات العسكـرية فى مصر ــ ضد جماعـة الإخوان المسلمين، لأنه تأكيد على أن النظام يستخدم أدوات قوته، بغض النظر عن اعتبارات المشروعية والقانونية. وهـو يستخدم القوة فى ضرب حركة إسلامية معتدلة تستخدم أدوات الدعوة والتربية ونشر الفكر. بهذا فإن كل حركة سياسية تعبر عـن المشروع الحضارى، ستـواجـه بإجـراءات خـارج القانـون، تهدف إلى تصفيتها.

يمكـن أن نضيـف لـذلـك كل المضـايقـات المستخـدمـة لحصـار المشروع الحضـارى وكل مـن ينتمى لـه. وهو مـا يؤدى إلى حصـار الجميع، لا القـوى السياسية فقط، بل حتى المفكرين أنفسهم.

إنه مناخ أقـل ما يقال عنه، إنـه يروج للعنف ويبرره. فاستخـدام القوة تجاه المشاريع المنتميـة للموروث، والتى تحوز على الشرعية الأصلية، يـؤدى إلى مزيد

من العنف، ومزيد من تبرير العنف. فكلما كان الرد تجاه مشاريع التغيير الحضارى، هو الحصار، والسجن، والمحاكمات العسكرية، كلما أدى ذلك إلى تصور يؤكد أن تغيير الوضع الحالى لن يحدث إلا باستخدام القوة. على أساس أن هناك وضعا حاليا، يتميز بالتبعية السياسية والتبعية الحضارية للغرب، وهذا الوضع يحمى نفسه بالسلاح، ولن يسمح بتغييره، لهذا فإن الوسيلة الملائمة له، والمماثلة له، هى استخدام السلاح أيضًا.

هذا المنطق يحكم مصيرنا الآن، لأن جماعات العنف تتزايد وتنتشر، وتجد أتباعًا لها. بل إن الهيمنة الأمريكية، والصلف الإسرائيلى يمثلان أسبابًا مضافة إلى تبرير العنف. والوجود الأمريكى المكثف فى بعض البلدان العربية، وكذلك عجرفة الكيان الصهيونى، الذى يؤكد أنه لن يرد للعرب إلا الفتات التى لا يحتاجها. كل ذلك يؤكد أننا نحكم بقوة خارجية استعمارية. مما يجعلنا فى حالة الدولة المحتلة، وبالتالى يصبح الكفاح المسلح مشروعًا.

فى هذا المناخ، أصبحت جماعات العنف هى الأعلى صوتًا، بل هى الأكثر تأثيرًا، لقدرتها على التأثير فى مجريات الأمور. وأصبحت أحداث العنف ذات تأثير دولى واضح. وفى المقابل نجد الحكومات المسلحة، التى تفرض نفوذها وفكرها ومواقفها بقوتها.

هو مناخ، ولحظة تاريخية، انتصر فيهما منطق السلاح، وهزم مرحليًا منطق الاعتدال. تلك هى الأزمة. فالحرب الدائرة بين جماعات العنف والحكومات المسلحة، لم تضر أيًا منهما، قدر إضرارها بالقوى التى تعمل من أجل التغيير السلمى النهضوى. فقوى الاعتدال، تتهم بالإرهاب، وتحاول الحكومات المسلحة القضاء عليها تحت زعم أنها من نفس فصيل الإرهاب. وجماعات العنف تتهم قوى الاعتدال بأنها تتحالف مع السلطة، وتتهاون، وتتنازل، وفى

النهاية تعتبرها عاملا يساعد الحكومات المسلحة فى القضاء على الحركات الإسلامية .

وقوى الاعتدال ـ فى النهاية ـ تقف وسط مخاطر التفريط ، فتفقد مشروعها ، وشرعيتها ، ومخاطر الإفراط ، فيصيبها التطرف والعنف .

والأمر لا يقف عند حد اختيار البديل المناسب ، فالقضية ليست خيارًا بين الأساليب السلمية والأساليب العنيفة ، وليست جدلاً حول أيها أنسب لإحداث التغيير، بل إن القضية الجوهرية تكمن فى العلاقة بين الأساليب والغايات . فتأثير أسلوب التغيير على غايته ، يمكن أن يكون أشد أثرًا من تأثير التحديات الخارجية التى تواجهها عملية التغيير.

فالتغيير الحضارى ـ حسب تصورنا ـ هو إحياء قيم الأمة وتجديدها . وعلى هذا الأساس علينا أن نفهم تأثير الوسائل على هذا المشروع . فالعنف ، لا يمكن أن يكون وسيلة لإحياء وتجديد قيم الأمة . لأنه أصلاً ليس عملية بناء ، بل عملية هدم . والأهم من ذلك ، أن العنف يسيىء إلى قيم الأمة التى يرفع رايتها ، ويلطخ ثوبها بالدماء ، ويعطى لأعداء الأمة ، فى الخارج والداخل ، مبررات عديدة لضرب مشروع نهضة هذه الأمة .

بهذا المعنى فإن العنف ، ليس إلا وسيلة لضرب أو النيل من قوة الحكومات المسلحة الموالية للغرب ، والمعادية لمشروع نهضة الأمة . وهو أمر فى حد ذاته قد يضر أكثر، لأن إضعاف الحكومات الموالية للغرب يزيد من هيمنة الغرب عليها ، ويضعف قدرة الحكومات على المواجهة ، ويهز استقرار جهاز الدولة .

ومن جانب آخر، فإن معركة العنف والعنف المضاد ، هى حرب استنزاف ، يصعب حسمها ، لأن الحكومات المسلحة شديدة القوة والبطش ، ولأن عنف

الجماعات يتغـذى من البشر والموالين الجدد، وأبسط وسائل العنـف. نقصد أن استمرار المعركة هو الأكثر احتمالاً من حسمها لصالح طرف أو آخر.

ثم إن الهدف النهائى لجماعات العنف، وهو إسقاط النظم الحاكمة، و إقامة الدولة الإسـلامية، هذا الهدف يتحقق منـه نصفه بالعنف، وهـو إسقاط النظـم الحاكمة. فـالعنف وسيلة لإسقـاط نظام حاكم. ولكنـه ليس وسيلة لبنـاء دولة «إسـلامية». و إذا كـان المقصود بـالدولـة الإسـلامية، هـو ترجمة ثـوابت الأمـة ومقدساتها فى مشروع نهضة، و إعادة بنـاء النظم والقوانين على أساس المرجعية، فإن العنف وامتلاك السلطة، لن يؤديا إلى تحقيق ذلك.

والأهم أيضًا، أن العنف يولد فكرًا متطرفًا، وبذلك توقف عملية التجديد. والمشروع الحضـارى، بلا تجديـد، هو مجرد محاولـة «لتقليـد» الماضى، أو إعـادة إنتاجه. وبهذا يعـود الماضى جامدًا، فيصبح مـانعًا للتقدم، ومؤديًـا للتدهور. والتجـديد كـركيـزة أساسيـة لعملية النهضـة، يحتـاج لعقل مبـدع، لا تحاصره طلقات الرصاص، ولا يتطرف بسبب السلاح. وحياة المغارات.

من كل هـذا نصل إلى نقطة هامة فى المشروع الحضـارى، فهو مشروع بناء لا مشروع هدم. بمعنـى أنه ليس مشروعًـا «لهدم» النظم الحاكمة المواليـة للغرب، وليس مشروعًا «لهدم» التغريب فقط، بل هو أسـاسًا مشروع لبناء مرحلة جديدة لحضارة الأمة. والعـلاقة بين البناء والهدم، علاقة معقدة، ولكـن المهم فيها أن الهدم فى حد ذاته غير كـافٍ للبناء، ولكن البناء الجديد يعنى ضمنًـا هدم البناء المرفوض.

وبهذا يمكـن أن نصـل إلى مـأزق المشروع الحضـارى، فهـو مشروع يهدف للبناء، ولذلك فهو ضد العنف، ولكنه محاصر بقوى لا تعرف إلا لغة السلاح.

لذلك علينا أن نفرق بين العنف والكفاح أو النضال، لنعرف أساس التغيير الحضارى. فالمشروع الحضارى، مشروع نضالى، ولكنه ليس مشروع عنف، بل هو محاولة لتجاوز العنف، لأن فى ذلك تجاوزا لآليات عمل الحكومات المسلحة التابعة، وحلفائها فى الخارج والداخل. نقصد بذلك أن العنف هو نتاج مناخ الأزمة، وتعبير واضح عن طبيعة الأزمة، أما التغيير الحضارى، فيهدف إلى تجاوز هذه الأزمة وإفرازاتها، والتجاوز يعنى القدرة على تخطى الواقع الراهن، والتطلع للمستقبل. لأن العنف وسيلة لهدم الواقع الراهن، ولكن النهضة هى بناء مستقبل جديد، وهو عمل يبدأ بتجاوز الواقع الراهن وملامحه.

التغيير الحضارى نضال، له ثمنه، ولكنه نضال يستخدم الأساليب التى تطور وتحقق الغايات، وما دامت الغاية النهائية هى أمة ناهضة، فإن ذلك يتطلب منا التجديد، وبناء تصورات مستقبلية.

# البنـــاء تحت وابـل الرصـــاص

حتى نصـل إلى الغايـة النهائية، وهـى تحقيق النهضـة، علينا أن نستـوعب عملية التغيير الحضارى، حتى يكون لـدى المؤمنين بالمشروع الحضارى، تصور متكامل عن أساليب التغيير وأدواته، والتى من شأنها أن تحقق أهداف المشروع. والتغيير الحضارى فى جملته، عملية لإعادة البنـاء الحضارى الموروث، لا لسابق عهده، ولكن فى إطار جـديد. معنى ذلك، أن المقصود هو إقامـة بناء جديد، يستنـد على الأصول، ويعبر عنهـا، ويـوظفها، ويحقـق غـايـاتها، من خـلال تصورات ورؤى جديدة، تتجاوز ما تم تحقيقه فى الماضى.

وتلك هى الأصالة المعاصرة، فالقضيـة ليست بين طرفى الأصالة والمعاصرة، لأن القـول بالتـوفيق بين طـرفين، يعنى محاولـة التوفيـق بين «أصول» الحضـارة العـربية الإسـلامية، والحضـارة الغربيـة، وهو عمـل يفتقد للـرؤية السليمـة. فالأصـل فى أى حضارة، هـو جملة الأفكـار والقيم المركـزية، أى أن الحضـارة ـ حسـب تصـورنا ــ هـى مجمـوعة مـن الأفكـار المجـردة، التى تحدد الغـايـات والتفضيلات والميول. ومن نســق القيم المركزى، تتكون حياة الأمة، عـن طريق ترجمة هذه القيم إلى أنظمة و برامج ومشروعات.

لهذا، فالهدف ليـس التوفيق بين الحضارة الغـربية وتلك العربيـة، لأن هذا

التوفيق يعنى محاولة دمج نظامين للقيم معًا ، وهو أمر ينطوى على التلفيق أساسًا . ولكن ما نتكلم عنه ، فى المشروع الحضارى ، هو الأصالة المعاصرة . ونعنى بها ، الارتكاز على «الأصول» ، ووضعها فى سياق «معاصر» ، أى تجديد الأصول .

وتجديد الأصول ، هو عملية الهدف منها ، اكتشاف نظام القيم المركزى ، وفصله عن تاريخه وتجاربه الماضية ، ثم فهمه من خلال هذا التاريخ ، ومعرفة قوانينه وسننه ، وإيجابياته ، وسلبياته ، ثم تطوير طريقة تحقيق نظام القيم ، فى سياق جديد ، وأنظمة جديدة .

نقصد أن الأمة لها قيمها ، التى ترجمت فى تاريخها ، والنهضة هى ترجمة جديدة لهذه القيم تستفيد من التجارب السابقة ، وتتغذى من تجارب الآخرين ، لتعيد تقديم هذه القيم فى بناء جديد ، يتجاوز البناءات السابقة ، وينافس تجارب الآخرين ، وبهذا تصبح الأصالة معاصرة .

وهذا التصور التجديدى ، يعتمد على رؤية نقدية للتاريخ ، لا تهدف إلى تقييمه أخلاقيًا ، ولا إلى مدحه أو ذمه ، بل إلى التعلم منه . والكثير من الحركات والاتجاهات المنتمية لموروث الأمة ، حاولت أن تقيم تاريخ الأمة ، وتحدد الفترات التى تؤيدها ، وتلك التى ترفضها . وهذا الموقف من التاريخ ، يحرمنا من فهمه ، ويحول عملية دراسة التاريخ ، إلى محاكمة للتاريخ . والأهم أننا بهذه النظرة ، نفقد أهم وظائف التاريخ ، حيث إنه مدرسة نتعلم منها سنن التطور.

لذلك فالتجديد ، يعتمد على فهم التاريخ ، يكشف قواعد تطوره واتجاهاته ، وتجاربه ، والدروس المستفادة منها ، ومن كل ذلك نصل فى النهاية إلى استيعاب كامل لكيفية ترجمة قيم الأمة فى واقعها ، وأسباب النجاح والفشل ، وملامح لحظات الازدهار ، ولحظات التدهور.

وهنا نؤكد أن القدرة على التمييز بين المطلق والنسبى هى أحد أهم الأسس، وخاصة فى حضارتنا العربية الإسلامية. حيث إن حضارتنا تقوم على تزاوج المطلق بالنسبى، والمطلق هو قيم الأمة، والنسبى هو تجارب الأمة. ومن النسبى نفهم مراحل التطور، والتباين بين التجارب المختلفة، ومن المطلق نرى الخط المتصل الذى يربط الأمة عبر أجيالها وتواريخها.

وهذه النظرة تركز على عدم الالتصاق بتجارب الماضى، أو ببعضها، فقيم الأمة واقع حى معيش إلى اليوم، إن لم يكن فى النظام الرسمى، ففى ضمير الأمة، والناس أنفسهم. ولهذا فالقيم حية نابضة، وليست حالة ماضية متصلبة. فكل نظرة تحاول استرجاع الماضى، هى نظرة لا تؤدى للنهضة، بل تؤدى فقط لمحاولة إمساك قيم الأمة وهويتها. ولكن النهضة هى رؤية للمستقبل، تتمسك بالماضى عبر الحاضر، وتهدف إلى تجاوز الماضى إلى ما هو أفضل منه. فالنهضة هى حالة تتكون لدى الأمة، تجعلها تتطلع للمستقبل، وتحلم بمستقبل يلتزم بقيم الأمة عبر ماضيها، ولكنه يتجاوز الماضى عن إيمان بأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل من الماضى.

لهذا فإن الحركات المنتمية للمشروع الحضارى، تمر بفترات التصاق بالماضى، وهى مرحلة للدفاع عن النفس، واكتشاف الذات، ثم تمر بفترات تلتصق فيها بالمستقبل، وهى اللحظات التى تمهد للنهضة.

والتجديد هنا هو الفعل المركزى فى النهضة، ونتيجته أن نصل إلى مشروع لا يعيد إنتاج الماضى، رغم أنه يعبر عن نفس قيم الأمة الممتدة عبر تاريخها. لذلك يأتى المستقبل جديدًا ، ويمتلك أفكارًا وأنظمة جديدة. بهذا يصبح المستقبل بحق إبداعًا جديدًا.

والتقدم، هو مرحلة تمر بها كل الشعوب، تتميز بقدرة الشعب على اكتشاف الجديد، وتحقيق الإنجازات بأساليب متجددة. التقدم إذن، هو تجديد يحققه شعب وينافس به الشعوب الأخرى. ويتمثل ذلك فى تقديم الجديد فى جميع المجالات، لذلك فالتجديد عملية شاملة، تشمل الفكر الاجتماعى، والسياسى، والدينى. وكذلك تشمل أساليب المعرفة، كما تشمل الصناعة والمهارات الفنية.

التغيير الحضارى إذن، هو بناء جديد، يستمد أصوله من قيم الأمة، ويتعلم من تاريخها، ويستفيد من تجارب الآخرين.

والبناء الجديد معركة، على المؤمنين بها معرفة أبعادها. فهى بناء فى مواجهة القوى المعادية للمشروع الحضارى، ولقيم الأمة، وهى تجديد تحت وابل الرصاص، أى تحت ضغوط من قوى عظمى، وحكومات مسلحة. وهى أيضًا عملية تتم فى وقت يشتد فيه الصراع بين جماعات العنف والحكومات المسلحة.

ولكن التجديد، يتميز وسط هذا المناخ، بأنه نضال يستخدم أدوات البناء، فيقدم رؤيته، معتمدًا على شرعية تاريخية. والأمر هنا ليس محض عمل ثقافى، بل هو عمل نضالى، لأن تقديم الرؤية الحضارية، يعنى إعادة بناء الأمة على أسس من قيمها، أى على أسس تخالف الأسس التى قامت عليها الحكومات الحالية. ولذلك فهو عمل سياسى وسلمى، وكذلك فهو عمل نضالى، يهدف للتغيير الجذرى.

وهذا النضال السلمى، هو الذى حدث ومازال، من خلال الحركات الإسلامية المعتدلة، التى اعتمدت أساليب الدعوة والتربية، من أجل إعادة وعى الأمة بذاتها وقيمها. وهذه الحركات، مثل الإخوان المسلمين، كان لها دور

هام فى تأكيد وعى الأمة فى مواجهة كل التحديات المحيطة بها، حتى أصبحت حائط الصد أمام كل محاولات سحق هوية الأمة .

وهذا العمل التربوى، الذى اعتمد على تأكيد المعانى الدينية أساسًا، يمثل مرحلة اكتشاف الأمة لذاتها، والتأكيد على التزامها بقيمها، وهى مرحلة تأسيس، اعتمدت على تأكيد الالتزام الدينى، بوصفه الالتزام الأقوى، والقادر على مواجهة التحدى الخارجى .

وبهذا المعنى، فإن مشروع التغيير الحضارى، هو مرحلة تالية، نظنها المرحلة القادمة، أو العمل الذى يجب إنجازه الآن . وهذا المشروع يقوم أيضًا على الدعوة والتربية، ولكنه لا يهتم فقط بتأكيد قيم الأمة، بل يترجم ذلك إلى رؤى ومشاريع وأنظمة، تمثل الإنجاز التجديدى المعبر عن هذه القيم . وهى مرحلة تهدف إلى طرح رؤية كاملة عن الحياة، تعبر عن كل قطاعات الأمة، مع اختلافها فى الدين أو الثقافة . لأن مشروع النهضة، هو رؤية تتبناها الأمة، فتتحرك من خلالها وبها، وبهذا تصبح كل قوى الأمة، تعمل من أجل أهداف مشتركة .

لهذا فالتحدى الحقيقى أمام مشروع التغيير الحضارى، هو أن يتحول إلى تيار نضالى، يعبر عن الأمة كلها، ويترجم إنجازه التجديدى، إلى تصورات تعبىء الأمة نحو غايات مشتركة . نعنى بذلك، أن يكون لمشروع التغيير الحضارى، الرؤية الفكرية كما لدى الطليعة المثقفة، والحماس الجماهيرى كما لدى الخطاب الدينى، والحركة المنظمة كما لدى الحركات الإسلامية . والمقصود من ذلك، أن تتجمع خيوط الصحوة فى مشروع محدد الأهداف، وله رؤية متكاملة . وهذا التجمع، وتوحد التوجه، هما بالفعل ما يحدث فى اللحظات الأولى لميلاد النهضة .

وبهذا يصبح المشروع ، حركة أمة ، تقودها طليعة ، لبناء نظام جديد للحياة ، يستمد شرعيته من قيم الأمة. لهذا فهو نضال بالبناء ، وهدم للتغريب والوافد ، بالبناء أيضًا. وهو نضال إيجابى ، يتجاوز أزمة الهوية ، واكتشافها ، والدفاع عنها ، ليصل إلى إعادة تأسيس مرحلة جيدة فى حياة الأمة .

# حتى تكون نهضة ...

نتفق مع الاتجاهات التى تطالب بتحقيق السيادة الوطنية، وصد كل تدخل خارجى، ومقاومة الهيمنة الغربية، ومقاومة الوجود الصهيونى فى فلسطين، وكذلك نتفق مع المطالبين بإنهاء سيادة النموذج الغربى، والمطالبين بتعديل النظم الغربية التى تسيطر على نظام حياتنا، ولكن الأمر يتطلب ما هو أكثر من هذا. فالقضية ليست فقط إنهاء حالة الهيمنة الغربية بكل أشكالها، ولكن أيضًا إنهاء حالة التأخر العربى الإسلامى، والأهم العمل من أجل إقامة نهضة حقيقية، للوصول إلى مرحلة جديدة من الازدهار العربى الإسلامى.

لذلك فالتأكيد على أهمية التغيير ضرورة، ولكن التغيير المقصود، هو التغيير الحضارى المفضى للنهضة. فمعرفة المشكلة ومقاومتها، ليسا أمرًا كافيًا. ولكن المهم قدرتنا على تجاوز أصل الأزمة، والنابع من تدهور أحوالنا الداخلية. لهذا نؤكد أن معركة التغيير الحضارى، هى معركة بناء، وإن كان تحت وابل الرصاص.

لهذا فالقوى الممثلة للمشروع الحضارى، مطالبة بالتأكيد على شروط معركة البناء. لأن البناء أصعب من الهدم، ولأنه وفى الظروف المعادية له، أمر شديد الحساسية والصعوبة. نهدف من ذلك للتأكيد على أن عملية النهضة ونجاحها

هما التحدى الحقيقى . لأن الفشل الذى يلاحق بعض تجارب الإحياء الحضارى ، والتطرف المستشرى فى بعض التيارات المنتمية للموروث ، كلاهما أصبح يمثل أحد أسباب تأخر عملية النهضة ، وكذلك إحدى أدوات ضرب المشروع الحضارى .

لهذا نظن أن التحدى الداخلى يأتى أولاً ، ونقصد به المشكلات التى يعانى منها المشروع الحضارى والمنتمون له . لأن قوة المشروع وسلامته وحسن اختيار أدواته وأساليبه ، كلها تمثل مصدر قوة حقيقيا أمام التحديات الخارجية . فإذا قدم المشروع الحضارى بصورة أفضل ، ومن خلال آليات أقوى ، يمكن أن يكتسب قوة دفع تجعله قادرًا على مواجهة التحديات الخارجية .

وفيما يلى سنحاول وضع بعض الشروط أو الملامح ، التى نعتقد أنها كافية لإكساب المشروع الحضارى ، قوة فى مواجهة التحديات المفروضة عليه . وسنلاحظ أن هذه الملامح هى ملامح لبعض تجارب المشروع ، ولكنها لم تتأكد بقدر كاف ، ولم تصل لمرحلة السيادة حتى تصبح ملامح المشروع ككل ، أى بكل فصائله .

### لا للقوة

إن المشروع الحضارى ، يكتسب شرعيته الأساسية من كونه مستمدا من الموروث ومعبرا عن الأصالة . لذلك فإن الأساس فيه ، أنه رؤية تعبر عن الأمة . والمشروع يفترض فيه أنه تجديد للأصول ، أى أصالة متجددة ، تقدم رؤية جديدة للموروث ، تعتمد التجديد والاجتهاد . وبهذه الأدوات والأسس ، فإن المشروع فى

جوهره، تعبير جديد عن قيم الأمة، تلك القيم التى تعيش داخل الناس أنفسهم.

من هذا المنطلق فإن الأفكار التى تميل لفرض الموروث من خلال السلطة، أو باستخدام القوة، تفقد أهم أساس قامت عليه، وهو التعبير عن الأمة. لأن المشروع الذى يعبر عن الناس، لا يحتاج للقوة حتى يفرض نفسه على الناس.

بالتالى فإن الدعوة للفكرة هى الأساس، وهى عمل هام ومركزى، لأن المشروع الحضارى ليس مجرد إعادة إنتاج قيم الناس كما هى، فى شكلها الجامد، ولكنه تجديد لهذه القيم، وبالتالى تصبح رسالة المشروع الأولى هى تجديد قيم الأمة، داخل الناس أنفسهم.

وإذا كانت بعض التيارات ترى أن السلطة الحالية تفرض قيمًا غريبة عن الأمة، وأنها تعيق إحياء قيم الأمة، فإن محاولة الوصول للسلطة كسبيل وحيد لتحقيق المشروع الحضارى، هى مواجهة للأزمة بنفس ـ أسلوبها. نعنى بذلك أن أزمتنا الراهنة، تتجسد فى فرض نظام للحياة على الأمة، بدون موافقتها، وعلى خلاف قيمها. لذلك فإن تحقيق المشروع الحضارى، إذا استخدم وسيلة السلطة، يمكن أن يصل إلى نتيجة مشابهة، بمعنى أن فرض قيم الأمة بالسلطة، يمكن أن يؤدى إلى سيطرة رؤية محددة، وفرضها بالقوة. وفرض نظام ما بالقوة يفقده المشروعية، لأن الأصل أن تأتى السلطة، وتحوز الشرعية، لأنها تعبر عن الأمة، لذلك تبايعها الأمة.

والقوة الحقيقية التى يجب أن يلجأ لها المشروع الحضارى، هى الأمة نفسها فإحياء قيم الأمة، وتحريك طاقاتها، من شأنها أن يجعلا قيم الأمة فاعلة فى سلوك الناس أنفسهم، للحد الذى يكون من شأنه جعل كل نظام غريب

مرفوضا وغير فاعل، وفرض نظام آخـر، بقوة تمسك الأمة به. بمعنى آخر، فإن إحياء وعـى الأمة بقيمهـا، وتفعيل طـاقاتها لإبـراز هذه القيـم، يمثلان إحيـاء للنظام الأصيل، من شأنه إبطال قوة وسلطة أى نظام دخيل.

### الأمة مصدر السلطات

حتى تتحقق هذه الرؤية، يلزم على طليعة الأمة، أن لا تنسى حقيقة دورها، ومصدر شرعيتهـا. فالطليعـة هى فئـة تكلف نفسهـا بمهام الكفـاح نيابـة عن الأمة. فهى وكيلة عن الأمة، وهذه الوكـالة تستمدها من التعبير عن قيم الأمة، لذلـك فالأمة هى مصـدر السلطات، واللجوء لها دائمًا، شرط أساسـى. نعنى بـذلـك مثـلاً، أن المفكـر المجدد، عليـه أن يعـرض فكـره على الأمـة، ويحاول إقناعهـا، ويكافـح من أجـل «التجديد» الـذى يؤمـن به، ولكـن محكه الأخير لصدق أفكاره، هو اقتناع الأمة بهذه الأفكار.

لهذا يعـد اللجوء لـلأمة، عمليـة مستقرة فى أى عمـل نهضوى، بحيـث لا يحدث فى أى مرحلة أن تتجـاهل الطليعة الأمة، وتظن أنها تملـك الحقيقة، وهنا نقـول إن الأمة تملـك الحقيقة وحـدها. ونعنـى بهذا أن الأمة عنـدما تجمـع على شىء، فهى تتحمل نتائج ذلك، ولا يجوز فرض أمر آخر عليها.

حتى بالنسبة للدين، فإن قداسة الدين، نابعة من وجود أمة تؤمن به، ولهذا فهى تسير على نهجه. والمجدد فى الفكر الدينى، عليه أن يتبع شروط التجديد، وهى اتفاق العلماء، واتفاق الأمة، أو إجماعها. فالدين نافذ، لأن الأمة تؤمن به، ولم يفرض عليها. ولا يجوز أن يقدم البعض رؤية للدين، ويتصورون أنهم أعلم

بشئون الـدين ، ومـن ثم يفـرضون رؤيتهـم على الأمة ، بـدون اتفافهـا على هذه الرؤيـة . وعلى كل تيـار أو جماعة ، أن تعـرض أفكارهـا على الأمة ، ومـن خلال اقتناع الأمة واتفاقها ، تصبح الأفكار نافذة .

لهذا فإن الثوابت والمقدسات ، هى قيـم اتفقت عليها الأمة . حتى مقدسات الدين ، تصبح قواعد ملزمة للجميـع ، لأن الأمة آمنت بهذا الدين . ونقصد هنا أن نؤكد أن الطليعة مكلفة بدور الكفاح ، و إقامة النهضة ، وهى تستمد سلطتها من الأمة ، دون أن يكون لها انتزاع السلطة لنفسها تحت أى مبرر .

ومصداقية المشروع الحضارى نفسه ، أنه محاولة من «الطليعة» لإنهاض الأمة ، تعتمد أساسًا على قيم الأمة ، وتلتـزم بالتعبير عن الناس ، دون أن تفرض عليهم رؤيتها الخاصة . والمصداقية هـى عماد المشروع الحضارى ، بل إن الطليعة تصبح كذلك ، لأن لها «مصداقية» لدى الجماهير ، أى لأنها تلتـزم بثوابت الأمة ، وتعمل من أجل نهضة الأمة ، وتضحى فى سبيل ذلك .

## شروط نحو الآخر

إن أحد التحـديات الهامة التـى تواجه المشروع الحضـارى ، هو موقفـه نحو الآخر . والآخـر هنا هـو النخبة التى تعمـل من داخل النمـوذج الغربـى . فهذه النقطـة تمثـل محك امتحـان لمشروع التغيير الحضـارى . حيـث إن الأمـة الآن ، تحكمها نخب تابعة للغرب سياسيًا وفكـريًا . لهذا فإن الموقف من هذه النخب ، يفرق بين النهضة والتمرد .

نقصد أن البعـض يعادى هذه النخـب ويحاول أن يستبعدهـا ، أو يستخدم

القانون ضدها، وقلة تلجأ للسلاح ضد هؤلاء. وهذا الموقف فى حد ذاته يضر بمشروع التغيير الحضارى، قبل أن يضر بوكلاء الغرب أنفسهم. لأن استخدام القوة يجعل المشرع الحضارى، وكأنه مشروع سلطوى يفرض نفسه بالقوة، وهو أمر يضر المشروع ويجعله عاجزًا عن إقامة نهضة.

فإذا كان المشروع يستمد شرعيته من الموروث ومن الأمة، فإن ذلك يلزمه بأن لا يلجأ إلا للأمة، فيواجه الفكر بالفكر، والفعل بالفعل، ويدخل وكلاء الغرب على محك المصداقية أمام الأمة، ويجعل الأمة تحكم على الأفكار، وتقبل وترفض ما تريد.

وبهذا فإن هيمنة الفكر الغربى، يجب أن تعرض على الأمة، وعلى طليعة الأمة أن تكشف هذه الهيمنة، وتسقط الأقنعة عنها، وتمنع خداعها وتضليلها للأمة. وهى معركة بمعنى الكلمة، ولكنها معركة تستخدم أساليب النهضة، وتلتزم بقيم الأمة. وهذه المعركة فى حد ذاتها، تسمح بفهم الفكر الغربى والاستفادة به، ثم رفض قيمه لصالح قيم الأمة.

بهذه الملامح وغيرها، يتجه مشروع التغيير الحضارى إلى تحقيق البناء الأصيل المتجدد، دون أن يلجأ لأساليب تفقده جوهره الأصيل، إنه يعبر عن قيم الأمة، من خلال تجديدها، محققًا بذلك الأصالة المتجددة.

# الفهـــرس

رقم الإيداع : ٩٨/١٦٦١٩
الترقيم الدولى 8 - 0520 -09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة ٨٠ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)